الباب الأول

المدخل لعلم الاجتماع

الفصل الأول

تعريف بعلم الاجتماع

- مقدمة
- مكان علم الاجتماع بين العلوم الاجتماعية
- تعريف علم الاجتماع

الفصل الأول

تعريف بعلم الاجتماع

مقدمة :

إذا أردنا التفكير فى ماهية علم الاجتماع ، كان أول ما يخطر فى ذهننا هى النواحى التى يقوم هذا القسم بدراستها ، أو بمعنى آخر مجال الدراسة الذى يركز عليه هذا العلم ، إذ الواقع أن لكل علم من العلوم مادة دراسته ، فإذا ساءلنا أنفسنا ماذا يدرس علم الطبيعة أو ماذا يدرس علم الكيمياء ، أو علم وظائف الأعضاء ، أو علم التشريح ، كان من السهل أن نحدد مجال دراسة كل منها ، وأن نجد فصلا واضحًا بين مجال كل منها . وهذا التمييز سهل فى العلوم الطبيعية عامة ، أما إذا ساءلنا أنفسنا ماذا يدرس علم الاجتماع ، دارت فى ذهننا إجابات مختلفة يمكن أن تتمثل فى دراسته للمجتمع أو للظواهر الاجتماعية أو للتفاعلات الإنسانية أو فى العلاقات الإنسانية ، إلى آخر ذلك من نواح لابد أن تجول فى ذهننا إذا سألنا هذا السؤال وقد تكون هذه الإجابات صحيحة لولا أنها تصبح فى هذه الحالة إجابات غامضة غير محددة من ناحية أنها يمكن أن تكون إجابات لسؤالنا مثلا ، ماذا يدرس الاقتصاد ؟ أو العلوم السياسية ، أو العلوم الدينية ، أو العلوم القانونية وغيرها من العلوم الإنسانية الأخرى ، حيث نجد أن إجابتنا يمكن أن تكون أيضاً أنها إنما تقوم بدراسة المجتمع ، أو الظواهر الاجتماعية ، أو التفاعلات الإنسانية ، أو العلاقات الإنسانية ، ونكون حينئذ قد وحدنا بين مايدرسه علم الاجتماع وما تدرسه العلوم الاجتماعية الأخرى وهو السبب الذى أقول من أجله إن إجابتنا عن السؤال الأول بالشكل الذى عرضناه أولا تصبح إجابات غامضة وغير محددة . وحتى إذا سلمنا جدلا بأن كل هذه العلوم إنما تدرس هذه النواحى فلابد أن يكون هناك اختلاف فى طريقة دراستها أو فى وجهات نظرها نحو دراستها أو فى الزوايا التى تركز عليها فى هذه الدراسة ، ويبقى علينا الآن أن نوضح ما تعنيه هذه الجملة الأخيرة .

الواقع أن كل العلوم الإنسانية إنما تشترك جميعًا فى دراسة الظواهر الاجتماعية التى

يمكن تعريفها فى كثير من البساطة والدقة فى الوقت نفسه بأنها : « التصرفات الإنسانية التى توجد على درجة معينة من الانتشار فى مجتمع معين وفى وقت معين » وهى بحسب تعريفى لها ليست أية تصرفات فردية أو نفسية مثلا ، وإنما هى تصرفات إنسانية توصف فى الوقت نفسه بأنها على درجة معينة من الانتشار تبعد بها عن أن تكون تصرفات فردية ، ودرجة الانتشار هنا نسبية ، فهى قد تكون واسعة الانتشار ، وقد تكون محدودة الانتشار ، فالزواج مثلا ظاهرة اجتماعية لأنه تصرف يمارس فى المجتمع بدرجة معينة من الانتشار ، والطلاق يعتبر فى الوقت نفسه ظاهرة اجتماعية لأنه يمارس فى المجتمع بدرجة معينة من الانتشار ، وعلى الرغم من أن الظاهرتين تعتبران اجتماعيتين إلا أن درجة أو نسبة انتشار كل منهما فى المجتمع تختلف عن الأخرى . وقد يكون الاختلاف كبيراً كما قد يكون بسيطاً بين ظاهرة اجتماعية وأخرى ، وهكذا الحال فى بقية الظواهر الاجتماعية الأخرى حيث نجدها تمارس فى المجتمعات بنسب تختلف عن بعضها البعض ، كما هو الحال فى انتشار ظواهر كالأسرة والخطبة وممارسة الشعائر الدينية ، والاحتفال بالأعياد ، وممارسة وسائل تنظيم الأسرة ، والتعليم ووسائل الترفيه ، إلى آخر ذلك آلاف الظواهر الاجتماعية التى تنتشر فى مجتمع معين وفى وقت معين .

ونحن إذا قلنا فى مجتمع معين ، فإنما نعنى بذلك أن لكل مجتمع ظواهره الاجتماعية التى تميزه عن المجتمعات الأخرى أو التى نشاهدها فيه ولا نشاهدها فى غيره ، فنحن إذا انتقلنا إلى الهند مثلا وجدنا من الظواهر مالا نعرفه فى مصر ، والتى إذا مارسها أحد فى مصر ما أصبحت ظاهرة اجتماعية ، وإنما تكون فى هذه الحالة مجرد ظاهرة فردية لأن عنصر الانتشار ينقصها ، وهكذا الحال فى بقية المجتمعات حيث نلاحظ فى كل منها ظواهره الاجتماعية التى لا تمارس إلا فيه ، كما أننا نقول فى زمن معين لأن الظواهر الاجتماعية عامة قابلة للتغير أو للزوال ، فإذا قارنا بين المجتمع المصرى خلال القرن التاسع عشر ونفس المجتمع فى القرن العشرين وجدنا أن كثيراً من الظواهر التى كانت منتشرة فى القرن التاسع عشر قد تلاشت فى القرن العشرين ، كما نجد بالتالى ظواهر أخرى فى القرن العشرين لم تكن معروفة فى القرن التاسع عشر .

نعود فنقول إن العلوم الإنسانية عامة تقوم بدراسة الظواهر الاجتماعية ، ولكن الظواهر الاجتماعية نجدها فى العادة على درجة معينة من التركيب والتعقيد ، فأية ظاهرة اجتماعية

إنما نجد لها جوانب متعددة ، منها الجانب الاقتصادى والجانب القانونى والسياسى والدينى وغيرها من الجوانب . فالأسرة مثلا ظاهرة اجتماعية لها جوانبها الاقتصادية والدينية والقانونية والسياسية وخلافها ، وهى على هذا الأساس يمكن أن تكون مجالا لدراسة الباحث فى العلوم الاقتصادية أو السياسية أو الدينية أو القانونية . ونجد فى هذه الحالة أن كل باحث فى هذه العلوم المختلفة إنما يركز فى دراسته عادة على الجانب الذى يهمه من الظاهرة الاجتماعية فالباحث فى العلوم الاقتصادية يهمه الجانب الاقتصادى للأسرة ، والباحث فى العلوم الدينية يركز على الجانب الدينى . وهكذا نجد لكل من هذه العلوم نصيبًا فى دراسة الأسرة ، وإذا كان الأمر كذلك فما هو موقف الباحث فى علم الاجتماع فى دراسته للأسرة كظاهرة اجتماعية ؟

الواقع أن الإجابة عن هذا السؤال ليست من السهولة بمكان لإمكان التداخل بين الزوايا المختلفة لدراسة الظاهرة الواحدة ، وبين ظاهرة بالذات وبقية الظواهر الأخرى . ولكننا نستطيع أن نقول إن الباحث فى علم الاجتماع إنما يهمه فى دراسته للظاهرة الاجتماعية أنها ظاهرة إنسانية تحدث فى المجتمع الإنسانى ، بل إن هناك من الظواهر ما نراه ممثلا فى كل المجتمعات الإنسانية قديمها وحديثها ، متخلفها ومتقدمها ، فهل هذه الظواهر الاجتماعية ظواهر عشوائية اعتباطية ، أو أنها ظواهر تخضع لنوع معين من النظام أو لنوع معين من القوانين ؟ هل ظاهرة كالأسرة أو الزواج أو الطلاق أو الدولة تقوم وتختفى عشوائيًا أم أن هناك قوانين معينة تنظمها وتتحكم فى سيرها أو فى اتجاهها ؟ وإن كانت هناك مثل هذه القوانين التى تخضع لها الظاهرة فى نشأتها ونموها واستمرارها أو اختفائها فما هى هذه القوانين أو الاتجاهات التى تخضع لها هذه الظواهر ؟

وفكرة أن هناك قوانين تتحكم فى الظواهر الاجتماعية ليست فكرة جديدة ، ولكنها راودت كثيراً من المفكرين القدماء ، ونجدها واضحة فى فلسفة ابن خلدون فى القرن الرابع عشر الميلادى ، حين رأى أن الظواهر الاجتماعية ليست ظواهر عشوائية ، وإنما هى ظواهر لها نوع من النظام ولها ما يتحكم فيها من قوانين ، بل لقد سار ابن خلدون فى تفكيره أبعد من ذلك حينما أراد أن يكتشف القانون الذى تخضع له الدول عامة فى نشأتها وازدهارها ، ثم اختفائها ، وهو قانون الأطوار الثلاثة ، الذى وضعه ابن خلدن والذى رأى فيه كما سنرى

فى جزء آخر من هذا الكتاب « أن الدولة لها أعمار طبيعية كما للأشخاص ، وأن العمر ، الطبيعى للأشخاص على مازعم الأطباء والمنجمون أربعون سنة ، وأن الدولة فى الغالب ، لا تعدو أعمار ثلاثة أجيال . والجيل هو عمر شخص واحد من العمر الوسط . فيكون أربعين الذى هو انتهاء النمو والنشوء إلى غايته . . . » وإلى آخر قانونه أو نظريته[1] التى تعتبر محاولة ، رائدة فى توضيح أن الظواهر الاجتماعية إنما تسير وفق قواعد محددة يمكن الكشف عنها مقدماً ، وابن خلدون بفلسفته هذه ، ولو أنها لم تكن علمية فى نتائجها إلا أنها كانت علمية ، بالدرجة الأولى فى اتجاهها .

وما يقال عن محاولة ابن خلدون يمكن أن نقوله عن محاولة العالم الإيطالى كورادو جينى Corado Gini فى القرن العشرين حينما حاول هو الآخر أن يضع قانوناً لنشأة وتطور واضمحلال المجتمعات الإنسانية وفق قواعد معينة يجتازها المجتمع فى نشأته ثم ازدهاره ثم فنائه[2] . وما قلناه عن ابن خلدون يمكن أن نقوله عن كورادو جينى فى أن دراسته لم تكن علمية بالمعنى الدقيق ، ولكن اتجاهه هو الآخر كان علميا . هذا ، ومن الملاحظ أن كلا من ابن خلدون وكورادو جينى قد أراد أن يطبق نظريته أو قانونه على المجتمعات الإنسانية عامة ، كقانون تخضع له هذه المجتمعات فى كل زمان ومكان .

بعد ذلك نعود فنسأل هل يمكن أن تخضع الظواهر الاجتماعية لقوانين محددة مثل تلك التى تخضع لها الظواهر الطبيعية ؟ الواقع أن جهود علم الاجتماع تتجه فى الوقت الحاضر إلى الكشف عن هذه القوانين ، وإن كان العلم لم يصل إلى هذه المرحلة وصولا قاطعاً ، وقد يكون ذلك لأنه علم يعتبر حديثاً إذا قورن بالعلوم الأخرى . بل إن كلمة Sociologie نفسها لم تظهر إلا حوالى سنة ١٨٣٠ حينما صاغها أوجست كونت Auguste Comte ثم شاع استعمالها واعترف بها فى اللغات الأخرى حيث نجدها فى الإنجليزية Sociology وفى الألمانية Soziologie وفى الإيطالية Sociologia ، حتى فى اللغة العربية كثيراً ما يستخدم نفس الإصطلاح الأجنبى إلى جوار الإصطلاح العربى (علم الاجتماع) ؛ وإذن فعلم الاجتماع حديث لا يزيد عمره كثيراً على مائة عام ، وربما تشفع له حداثته فى عدم توفيقه حتى الآن فى الكشف عن القوانين التى تخضع لها الظواهر الاجتماعية بشكل

---

(١) انظر مقدمة ابن خلدون ، تحقيق الدكتور على عبد الواحد وافى ، الجزء الثانى .

(٢) انظر كتاب « دراسات فى علم السكان » للمؤلف .

محدد ، كما تمكنت العلوم الطبيعية ، ولا يعتبر هذا شيئاً شاذا أو مما يعيب علم الاجتماع، فالعلوم الطبيعية نفسها لم تهتد إلى أغلب القوانين التى تنظم الظواهر الطبيعية إلا متأخراً ، بل لا تزال هذه العلوم تحاول الكشف عن كثير من القوانين التى لم تهتد إليها حتى الآن ، ويمكن أن نمثل لذلك بالقوانين التى تخضع لها ظواهر طبيعية كالمطر والبرق والرعد والأجسام الطافية والجاذبية وغيرها . والتى لم تكتشف إلا فى فترات متأخرة من تاريخ الإنسان ، وكان الإنسان قبل اكتشافها كثيراً ما يفسرها تفسيرات دينية أو ميتافيزيكية أو تفسيرات أخرى لا تمت للظاهرة بأية صلة . ولا يزال الإنسان حتى الآن يحاول أن يكشف أسرار كثير من الظواهر الطبيعية التى لم يهتد إليها بعد ، وهذا نجده ممثلا بوضوح فى الدراسات التى تقوم الآن حول ظواهر الفضاء والكواكب أو فى الدراسات التى تقوم بها العلوم الطبية حول طبيعة الإنسان وأمراضه التى لا يزال الكثير منها سراً حتى الآن ، وكل هذا يجعلنا نحكم فى النهاية بأن العلوم الطبيعية نفسها قد مرت خلال مراحل تطورها بالمرحلة التى يمر بها علم الاجتماع فى الوقت الحاضر ، وذلك حينما كانت الدراسات الطبيعية عاجزة عن تفسير الظواهر الطبيعية أو الكشف عن طبيعتها وأسبابها واتجاهاتها ، مما يجعلنا نتساءل بالمثل : لماذا لا يكون موقف علم الاجتماع الآن من الظواهر الاجتماعية هو موقف العلوم الطبيعية فيما مضى من الظواهر الطبيعية ؟ ولماذا لا يكون للظواهر الاجتماعية من القوانين ما سيتمكن العلم من الكشف عنها مستقبلا دون أن نحدد فترة زمنية لهذا المستقبل ؟ المهم أننا سنفترض على الأقل أن علم الاجتماع إنما يجتاز فى الوقت الحاضر المرحلة التى سبق للعلوم الطبيعية اجتيازها والتى كانت قبلها تحكم على الظواهر الطبيعية أحكاماً تختلف تماماً عن حقيقتها وطبيعتها الفعلية .

مكان علم الاجتماع بين العلوم الاجتماعية

إذا أردنا أن نحدد وضع علم الاجتماع بين العلوم الاجتماعية الأخرى وجدنا أن هذه العلوم الأخرى إذا كانت تركز فى دراستها للظاهرة الاجتماعية على الجانب الذى يهمها ، فإن علم الاجتماع لا يمكن أن يركز على جانب معين ، أو يهتم بجانب واحد شأنه شأن هذه العلوم ، لأن الجانب الواحد لا يمكن أن يصل به إلى النتيجة المقصودة ، لأن الظاهرة الاجتماعية فى مظهرها وإن كان لها عدة جوانب إلا أن هذه الجوانب لا تنفصل عن بعضها . وإنما على العكس من ذلك نجدها على اتصال تؤثر فى بعضها وتتأثر ببعضها ، وأن هذا التأثير المتبادل لابد أن تكون له صلة بطبيعة الظاهرة نفسها والقوانين أو القواعد التى تتحكم فيها . بل إن نفس الشىء يمكن أن يقال عن وضع الظاهرة الاجتماعية من الظواهر الأخرى . حيث نجد أن الظواهر الاجتماعية فى المجتمع متبادلة التأثير تؤثر فى بعضها وتتأثر ببعضها ، فظاهرة كالأسرة تؤثر على ظاهرة أخرى كالدولة وتتأثر بها كما تؤثر على الظواهر الاقتصادية والترفيهية فى المجتمع . ونجد بالتالى أن ظاهرة كالدولة تؤثر على باقى الظواهر الأخرى ، ونفس الشىء يقال عن بقية الظواهر الاجتماعية من ناحية التأثير المتبادل بينها .

ولقد وضح كارل مانهايم هذه النقطة عند تمييزه بين علم الاجتماع والعلوم الاجتماعية الأخرى (الخاصة) بقوله : « إن علم الاجتماع يهدف إلى تنسيق النتائج العامة التى تصل إليها العلوم الاجتماعية الخاصة ، وذلك باعتبارها متفرعة عن أصل واحد وتلتقى عند هدف واحد ، ذلك لأن كل أجزاء الحياة الاجتماعية متصلة اتصالا وثيقاً ، وجميع الوظائف الاجتماعية متداخلة ، ويتوقف بعضها على البعض الآخر ، كما أن أى تغيير يحدث فى ناحية من نواحى المجتمع لابد أن يتردد صداه فى نواح أخرى كثيرة . وهذا يدعو إلى عدم إمكان فهمها إلا بتحليلها ودراسة عناصرها والوقوف على آثارها وكشف القوانين المنظمة لسيرها . ودراسة هذا شأنها لا يمكن أن يختص بها أى من العلوم الاجتماعية الخاصة ، وأصبحت الحاجة ماسة بذلك إلى علم الاجتماع لكى يضع تفسيراً للحياة الاجتماعية فى جملتها ، ويضع أسس الدراسة ومناهج البحث التى تسير عليها العلوم الاجتماعية التى تعتبر

فروعاً منه ، وينسق بين نتائجها العامة وقوانينها التى ترتبط بوحدة المجتمع ومقوماته الأساسية باعتبار أن هذه العلوم جميعاً إنما تعالج مظاهر متعددة لحقيقة واحدة هى الحقيقة الاجتماعية »[١] .

وإذن فعلم الاجتماع يقوم بدراسة الظواهر الاجتماعية شأنه فى ذلك شأن العلوم الاجتماعية الخاصة ، ذلك لأن موضوع كل هذه العلوم لايخرج عن كونه الظواهر الاجتماعية. ولكن نظراً لأنه لا توجد ظواهر اقتصادية أو سياسية أوقانونية أو دينية مستقلة بنفسها أو فى حالة عزلة عن بقية نواحى الحياة الاجتماعية ، ونظراً لعدم إمكان عزل الظواهر الاجتماعية بعضها عن بعض ، لأنها تعتمد على بعضها وتؤثر فى بعضها وتتأثر ببعضها ، أصبح فى غير الإمكان أن نميز بين علم الاجتماع وبين العلوم الاجتماعية الأخرى من حيث الموضوع ، ويصبح ضرورياً أن يكون التمييز فى هذه الحالة من ناحية وجهة النظر ، أو زاوية الدراسة فحسب حيث نجد أن وجهة نظر علم الاجتماع عامة ، بمعنى أنه يدرس الظواهر الاجتماعية ككل يعتمد على بعضه ويؤثر فى بعضه ويتأثر ببعضه ، وهو يخالف بذلك العلوم الاجتماعية الأخرى التى تختلف وجهة نظرها من هذه الناحية فى أنها خاصة أو متحيزة لناحية من النواحى قد تكون اقتصادية أو سياسية أو دينية مثلا ، متجاهلة بذلك اعتماد الظواهر الاجتماعية على بعضها وأن الحياة الاجتماعية عموماً كل لا يتجزأ .

ويحاول مارشال جونز أن يوضح هذه الناحية التى تميز زاوية الدراسة عند كل من علم الاجتماع والعلوم الاجتماعية الخاصة فيما يدرسه كل منهما بقوله :

« إن ظاهرة كالمنافسة مثلا يهتم بها كل من الباحث فى علم الاجتماع والباحث فى العلوم الاقتصادية ، إلا أن الاثنين يختلفان فى زاوية اهتمامهما . فالعالم الاقتصادى يهتم بالمنافسة فى مجالاتها الصناعية والتجارية بينما لا يرى عالم الاجتماع فى هذين المجالين أكثر من مظهر من مظاهر المنافسة العديدة مما يتجه باهتمامه إلى عدم الوقوف عند هذا الحد ، بل يتعداه إلى المظاهر الأخرى للمنافسة ، كما توجد فى الأسرة وفى المجالات الدينية أو كوسيلة لحصول على القوة أو النفوذ لأنه يهدف من دراسته إلى الكشف عن العوامل التى توجه أو تؤثر فى المنافسة كظاهرة اجتماعية عامة وفى كل مظاهرها ومجالاتها حتى إذا تمكن من ذلك

---

(١) Kar Mannheim, in his forward to Viola Klen's, The Feminine Character (London, 1946), pp. VII - XIV.

يكون قد اهتدى إلى حقيقة عامة عن العلاقات الإنسانية »[١] .

وهذا الاتجاه عند الباحث فى علم الاجتماع يجعله يهتم فيما يتعلق بالظاهرة الاجتماعية بنواحيها الشائعة Common ولا يركز كثيراً على النواحى الفريدة Unique لأن النواحى الشائعة هى التى لابد أن يكون لها صلة وثيقة بتردد الظاهرة واتجاهها . أما النواحى الفريدة فهى بحكم هذا الوصف يغلب ألا يكون لها دور فعال فى تردد الظاهرة وانتشارها .

وعلى أساس هذا الرأى يمكن أن نلمس كيف تختلف زاوية الدراسة عند الباحث فى علم الاجتماع عنها عند الباحث فى التاريخ . حيث نجد أن كلا منهما يدرس المجتمع الإنسانى والحوادث الإنسانية مع اختلاف يتضح فى اهتمام عالم التاريخ بالكشف عن النواحى التى تعتبر فريدة نسبيا . فهو يلاحظ ويثبت ويحلل تفاعلات يمكن أن توصف بأنها لا تتكرر ، ومن ذلك على سبيل المثال اهتمام علماء التاريخ بالثورة الفرنسية كحدث يختلف عن بقية الحوادث الإنسانية ، وقد يلجأ عالم التاريخ إلى عمل مقارنات بين الثورة الفرنسية وأحداث أخرى ، أو ثورات أخرى حدثت فى غير الزمان والمكان ، ولكنه يهتم دائماً فى دراسته بالنواحى الفريدة أكثر من اهتمامه بالنواحى الشائعة . وبهذه الطريقة يسعى عالم التاريخ إلى أن يكون فى هذا المجال حجة فى تاريخ فرنسا فى القرن الثامن عشر ، أو حجة فى الثورة الفرنسية بالذات ، لا أن يكون حجة فى الثورات عامة ، وهو يختلف بوضعه هذا عن الباحث فى علم الاجتماع الذى يحاول أن يكون حجة فى دراسة ظاهرة اجتماعية معينة ، قد تكون الثورة مثلا أو الأسرة أو الزواج أو انحراف الأحداث أو تنظيم الأسرة أو غير ذلك من الظواهر .

وإذن فى مجال التفاعلات الإنسانية يهتم الباحث فى علم الاجتماع بتلك التى تتميز بالشيوع أو التكرار سواء أكانت ذات طابع اقتصادى أم سياسى أم قانونى أم دينى ذلك لأنه يدرس التشابه بين الجماعات الإنسانية ككل مهما اختلفت هذه الجماعات فى تكوينها أو تنظيمها أو حضارتها ، وعلم الاجتماع على هذا الأساس لا يدرس ثورة معينة أو حرباً معينة أو إضراباً معيناً أو أية ظاهرة اجتماعية بعينها فى زمان ومكان معينين إلا كوسيلة لدراسة الظاهرة دراسة عامة ، كوسيلة لدراسة الثورات عامة والحروب عامة

---

(١) Marshal Jones, Basic Sociological Principles (Boston, 1949), p. 43.

والإضرابات عامة كظواهر اجتماعية : وما يصاحب هذه الظواهر من أمور شائعة لا يمكن أن توصف بأنها فريدة ، وعلم الاجتماع بذلك يهدف إلى المعرفة عن التشابه الذى يوجد بين الجماعات الإنسانية عامة على اختلاف أنواعها ، أى المعرفة عن نماذج التفاعل الشائعة للاتجاهات المختلفة للحياة الاجتماعية ، وهى ما يمكن أن نعبر عنه بكلمات أخرى إذا قلنا إنه يبحث عن القواعد أو القوانين التى تختفى وراء تصرفاتنا الاجتماعية أو حياتنا الاجتماعية .

تعريف علم الاجتماع

حاول كثير من العلماء أن يعرفوا هذا العلم ، كل بطريقته الخاصة ، ولا بأس من أن نستعرض عدداً من هذه التعاريف على سبيل الإلمام بوجهات النظر المختلفة ، وعلى سبيل التعرف على عدد من العلماء الذين ساهموا بنصيب كبير فى نشأة هذا العلم وتطوره . وتتميز أغلب هذه التعاريف بقصرها وسطحيتها مما أفقدها الكثير من أهميتها العلمية ، ولكنها مع ذلك تعبر عن وجهات نظر معينة كما نلمس منهـا مرحلة من مراحل تطور علم الاجتماع . ومن هؤلاء العلمـاء الذين اشتهروا بتعاريفهم :

١ — هنرى جيدنجز ، وقد عرف علم الاجتماع بأنه « المدرسة العلمية للمجتمع .
"The scientific study of society"(١).

٢ — لستر وارد وقد عرفه بأنه « علم المجتمع »
"The Science of Society"(٢).

٣ — إدوارد روس ، وقد عرفه بأنه «علم الظواهر الاجتماعية »
"The Science of Social Phenomena"(٣).

٤ — سمول ، وقد عرفه بأنه «علم العملية الاجتماعية »
"The Science of Social Process(٤)"

٥ — روبرت ماكيفر ، ويرى أن علم الاجتماع هو العلم الذى يدور حول ، العلاقات الاجتماعية .

Sociology is (about) social relationships, the network of relationships we call society(٥).

---

(١) Henry Giddings, Introductive Sociology (N. 4, 1901) p. 9.
(٢) Lester Ward, Popular Science Monthly, June, 1902, p. 113.
(٣) Edward Ross, Foundation of Sociology (N.y., 1905) p. 6
(٤) A.W. Small, General Sociology (Chicago, 1905) p. 35.
(٥) R. Maciver and Ch. Page, Society (London, 1955) p. v.

٦ — فيرشيلد ، وقد عرفه بأنه « دراسة الإنسان وبيئته الإنسانية فى علاقتهما بعضهما ببعض » .

"Study of man and his human environment in their relations with each other[1]".

وهكذا نكون قد استعرضنا مجموعة من التعاريف لعدد من العلماء ، إلا أن هذه التعاريف فى مجموعها يمكن اعتبارها منطرفة فى سطحيتها وغير علمية بالتالى ، إذا أطلقناها على علم الاجتماع لأنها مما يمكن أن يمتد إلى عدد آخر من العلوم ، وعلى ذلك وجدنا خلطاً فى مثل هـذه التعاريف التى عرضناها بين علم الاجتماع ، والعلوم الاجتماعية الأخرى ، وهذا الخلط دعا عدداً آخر من العلماء إلى أن يكونوا أكثر دقة فى تعاريفهم ليجتنبوا ذلك القصور الذى وجدت عليه التعاريف السابقة ، ومن هؤلاء العلماء وليام أوجبرن وذلك حين نجده فى تقديمه لعلم الاجتماع ، يرى « أنه العلم الذى يهتم بدراسة الحياة الاجتماعية للإنسان وعلاقاتها بعوامل أربعة هى الحضارة والبيئة الطبيعية والوراثة والجماعة »

Sociology is concerned with the study of Social life of man and its relations to the factors of cultural, natural environment, heredity, and the group[2]".

وهذا التعريف وإن كان أكثر عمقاً وشمولا من التعاريف الأولى إلا أنه لا يعتبر بالنسبة لعلم الاجتماع تعريفاً جامعاً مانعاً لأنه يمكن أن يمتد إلى غيره من العلوم الاجتماعية ، والتعريف بوضعه هذا يمكن أن ينطبق على علم الجغرافية الاجتماعية ، كما يمكن أن يكون تعريفاً لعلم الاقتصاد .

ومن التعاريف الأخرى التى يمكن أن نذكرها فى هذا المجال أيضاً ذلك الذى عرضه العالم الفرنسى رنيه مونييه فى أول محاضرة له فى علم الاجتماع فى الجزائر فى سنة ١٩٢٠ وذلك حين قال « أطلق اسم علم الاجتماع على الدراسة الوصفية المقارنة التفسيرية للمجتمعات الإنسانية حسب ما تسمح به مشاهدتها فى الزمان والمكان[3] » .

---

(١) H.P. Fairchild, General Sociology (N.y., 1932) p. 90.

(٢) William Ogburn, Meyer Ninkoff, A Hand-book of Sociology (London, 1947), p. 5.

(٣) رنيه مونييه : المدخل فى علم الاجتماع . ترجمه السيد محمد بدوى (الإسكندرية ١٩٤٩) ص ٤ .

وهذا التعريف ينطبق عليه ما قلناه عن تعريف أوجبرن من ناحية أنه أكثر عمقاً وشمولا ولكن يعيبه ما يمكن أن يندرج تحته من علوم أخرى لا تخرج مهمتها عن أن تكون دراسة وصفية مقارنة تفسيرية للمجتمعات الإنسانية كالجغرافية البشرية أو التاريخ مثلا .

ولقد ساهم موريس جنزبرج فى هذا المجال بمفهوم لعلم الاجتماع رأى فيه أنه « دراسة التفاعلات والعلاقات الإنسانية ، ظروفها وآثارها » :

"The study of human interactions and interrelations, their conditions and consequences"(1).

وواضح من التعريف بصورته هذه أنه يمكن أن يمتد إلى علوم أخرى غير علم الاجتماع .

ويلاحظ أن كل هذه المفاهيم السابقة لعلم الاجتماع لم تشر إلى ناحيته النظرية التى تعتبر أهم ما يميز هدف علم الاجتماع عن العلوم الاجتماعية الأخرى ، وهى الناحية التى تتمثل فى دراسة الظاهرة الاجتماعية ككل لكشف ماهيتها والنواحى التى تؤثر فيها أو تتأثر بها ، كما لو كانت ظاهرة طبيعية تخضع لقواعد أو قوانين ثابتة يمكن الكشف عنها كما يمكن بالتالى القيام بعمليات للتنبؤ حول هذه الظواهر ، كما هو الحال فى العلوم الطبيعية تماماً . ولقد تساءلنا من قبل لماذا لا يكون موقف علم الاجتماع الآن من الظواهر الاجتماعية هو موقف العلوم الطبيعية فيما مضى من الظواهر الطبيعية ، ولماذا لا يكون للظواهر الاجتماعية من القوانين ما سيتمكن ، العلم من الكشف عنها مستقبلا ، وقد افترضنا على هذا الأساس أن علم الاجتماع إنما يجتاز حاليا المرحلة التى سبق للعلوم الطبيعية اجتيازها قبل مرحلة الكشف عن القوانين .

ويرجح إمكان تبنى هذا الفرض ما تمكن علم الاجتماع من تحقيقه خلال ، محاولاته المتتالية فى الكشف عن كثير من الجوانب التى تتعلق ببعض الظواهر ، الاجتماعية وإن كانت هذه الكشوف لم تصل بعد إلى مرحلة القوانين وإنما فقط إلى مرحلة الاحتمالات ، الأمر الذى أمكن التنبؤ معه بوقوع نواح معينة أو أحداث

---

(١) Morris Ginsberg, Sociology (Oxford, 1949) p. 7.

أجتماعية بذاتها . إلا أنها تنبؤات غير قاطعة ، لا تزال تخضع لاحتمال كبير أو احتمال ضئيل دون أن تصل إلى مرحلة الجزم أو مرحلة التنبؤ بنسبة مائة فى المائة وهذه الناحية نجدها واضحة فى الفروض التى أمكن تحقيقها عن طريق الدراسات العلمية التجريبية فى علم الاجتماع ، فالفرض لا يخرج عن كونه مشكلا من أشكال التنبؤ الذى يخضعه الباحث للدراسة فإما أن يتحقق أولا يتحقق ، فإذا تحقق الفرض صح التنبؤ ، وإذا توالت صحة نفس الفرض فى عدد كبير من الحالات أو الدراسات أصبح الاحتمال قويًّا فى أن يصبح هذا الفرض قانوناً .

ولقد تمكن علم الاجتماع فعلا من الكشف عن عدد لابأس من به الارتباطات التى تتعلق بظواهر اجتماعية بذاتها ، ارتباطات اقترب بعضها من الوصول إلى مرحلة الواحد الصحيح ، وأقول اقترب فقط إذ لا يخلو الأمر دائماً من وجود احتمال بدرجة معينة لفشل هذه الارتباطات ، هذا ويمكن أن نمثل للارتباطات التى أمكن لعلم الاجتماع أن يحددها بطريقة علمية ذلك الارتباط القوى الذى أصبح معروفاً بصفة عامة بين مستوى التعليم وبين معدل الإنجاب أو المواليد ، أو بين المستوى الاقتصادى ، وبين ممارسة وسائل تنظيم الأسرة أو بين عدد من المتغيرات المتعلقة بالأسرة وبين ظاهرة كانحراف الأحداث أو ظاهرة أخرى كالطلاق أو إصابات العمل ، ومثل هذه الارتباطات نجدها ممثلة فى مختلف الدراسات التى يقوم بها علم الاجتماع فى شتى مجالاته .

ومما سبق أرى أنه كان يجب أن يتفق مفهوم علم الاجتماع مع هذا الهدف الذى يسعى إليه والذى يتمثل فى الكشف عن القواعد أو القوانين التى تخضع لها الظواهر الاجتماعية ، ولقد وجدنا فعلا عدداً من التعاريف الجديدة لعلم الاجتماع ، متضمنة لهذا المعنى ، يمكن أن نسوق منها على سبيل المثال ذلك المفهوم الذى قدم به أوزيبوف Osipov علم الاجتماع على أنه « نسق للقوانين الاجتماعية ، أى القوانين التى تحكم المجتمع فقط » .

ولقد أراد أوزيبوف بهذا القول أن يعرف علم الاجتماع ويميزه فى الوقت نفسه عن علم الفلسفة الذى يعالج القوانين العامة التى تحكم الطبيعة والمجتمع والفكر الإنسانى بينما يقتصر علم الاجتماع على القوانين التى تحكم المجتمع . وهو يقول فى ذلك :

"Philosophy as a science deals with general laws governing nature, society and human thought. Sociology is a system of social laws, i.e., laws governing society only."(١)

ونفس المعنى نجده فى تقديم مصطفى الخشاب لهذا العلم حين يصفه بأنه « دراسة المجتمع فى ظواهره ونظمه وبيئته والعلاقات بين أفراده دراسة علمية وصفية تحليلية ، الغرض منها الوصول إلى الوظيفة الاجتماعية التى تؤديها هذه الظواهر والنظم والقوانين التى تحكمها »(٢) .

ومن المفاهيم التى تتفق وهذا الاتجاه أيضاً ، ذلك الذى كان يقدم به لهذا العلم العالم التشيكوسلوفاكى زدنك أولرخ لطلبته فى معهد العلوم الاجتماعية بجامعة الإسكندرية وحيث قدم علم الاجتماع على أنه « علم موضوعى تجريبى نظرى يبحث من وجهة نظر عامة فى تفكير الإنسان وسلوكه وإنتاجه من ناحية صفاتها الشائعة وانتظام حدوثها فى حياة الناس معاً » .

"Sociology is an objective, empirical and theoretical science which searches from the total point of view, human states of mind, behaviour and creation from the stand point of their common traits and regularities in so far as they are originated in the life of people together".(٣)

وهذا المفهوم يوضح ماهية علم الاجتماع وطريقة دراسته للظاهرة الاجتماعية ، ويحدد اتجاه الباحث فى علم الاجتماع عن دراسته للظاهرة الاجتماعية ، فالتعريف يحدد أن علم الاجتماع موضوعى تجريبى نظرى يوضح طريقة دراسته للظاهرة الاجتماعية ،

---

(١) G. Osipov, Sociology (Moscow, 1969) p. 9.

(٢) مصطفى الخشاب وعبد الحميد لطفى وطلعت عيسى وعبد الباسط حسن وعبده الحولى، أصول علم الاجتماع (القاهرة ١٩٦٢) صفحة ١٤ .

(٣) Zdenek Ullrich, Lectures in social Methodology, in the Institute of Social Sciences, Alexandria University, 1950.

ويبعد عن هذا العلم كل ما يتعلق بالتفكير المثالى والفلسفة الاجتماعية وفلسفة التاريخ والسياسة ، وكل أنواع المعرفة التى تتدخل بطريقة عملية فى الحياة الاجتماعية ، فالموضوعية فى علم الاجتماع . معناها أن نكون غير متحيزين أو متعصبين فى ملاحظتنا للظواهر الاجتماعية وترددها كما تعنى أن نفترض فى أنفسنا عند دراستنا لهذه الظواهر أن نكون دون أى اتصال بها ، فلا يجب أن نتأثر بأية ناحية تعصبية سواء أكانت دينية أو سياسية أو جنسية أو غير ذلك من النواحى التى تهمنا شخصياً . وعلى ذلك فعند دراستنا الاجتماعية يجب أن نستبعد قدر الطاقة العاطفة القومية والرأى السياسى وما شابه ذلك من قيم أو مثل نؤمن بها ، ولقد وجد دائماً أن الحب والكراهية هما أسوأ رفيقين عند ملاحظة الظواهر الاجتماعية ، التى لايجب أن نحكم عليها من وجهة نظر شخصية أو وجهة نظر المجتمع الذى يعيش فيه الباحث ، وإلا وجد نفسه وقد أصبح شخصياً ومتميزاً فى حكمه .

أما عن التجريب هنا فيبقى أن علم الاجتماع لكى يكون علماً بالمعنى الدقيق لهذه الكلمة أصبح لازماً أن يكون تجريبياً كالعلوم الطبيعية تماماً ، إذ بدون هذا التجريب يصبح نوعاً من الفلسفة أو فلسفة التاريخ ، وهناك صلة وطيدة بين ، التجريب والموضوعية ، ذلك لأن التجريب امتداد للموضوعية ، بل إن فى استطاعتنا أن نكون تجريبيين مائة فى المائة فى حين يصعب أن نكون موضوعيين بنفس النسبة .

وإذا ما انتقلنا إلى ما يعنيه التعريف من أن علم الاجتماع نظرى فهو أن هذا العلم فى دراسته للظواهر الاجتماعية إنما يهدف إلى المعرفة فحسب ، فهو يقوم باكتشاف الحقائق الاجتماعية وانتظام حدوثها فى الحياة دون أى اعتبار لاستخدام هذه المعارف ، ودون أى اعتبار للتطبيق العملى لهذه الاكتشافات ، لأن هذا التطبيق ليس من اختصاص الباحث فى علم الاجتماع وإنما من اختصاص علوم أخرى يطلق عليها العلوم الاجتماعية التطبيقية Social applied sciences ، تلك العلوم التى تتميز عادة باتباعها لسياسات معينة تتعلق بالخدمات الاجتماعية والترفيه والتشريع والسياسية وإلى آخر ذلك من مجالات تطبيقية تقوم عادة باستخدام ما يكتشفه علم الاجتماع .

أما المقصود بوجهة النظر العامة فهو تمييز علم الاجتماع عن العلوم الاجتماعية

الخاصة كالعلوم الاقتصادية والقانونية والسياسة والدينية كما سبق أن وضحنا فى مكان آخر من هذا الكتاب .

ويعين التعريف بعد ذلك موضوع البحث فى علم الاجتماع والذى يتمثل فى تفكير الإنسان وسلوكه وإنتاجه وهى عبارة عن الأشكال الرئيسية للظواهر الاجتماعية ، كما أن كلمة إنسانى تميز بين علم الاجتماع وبين ما يسمى بعلم الاجتماع الحيوانى وعلم الاجتماع النباتى .

وأما ما يقصده التعريف من ناحية « صفاتها الشائعة وانتظام حدوثها » فتحديد لما يهمنا من الظواهر الاجتماعية ، وهو مدى شيوعها ومدى انتظام حدوثها ، فالصفات الشائعة تعنى ناحية الثبات أى حالة المجتمع كشىء ثابت أما مدى انتظام الحدوث والتردد فيعنى الناحية الديناميكية أى التغير الاجتماعى ، وعلى ذلك فموضوع علم الاجتماع ينحصر فى دراسته للمجتمع فى حالتى ثباته وحركته .

وأخيراً يرى التعريف أن كل ذلك إنما يتم على الناس فى حياتهم معاً تمييزاً لعلم الاجتماع عن علم الحياة وعلم النفس العام ذلك لأن علم الاجتماع لا يهتم بالصفات الشائعة للإنسان التى تنشأ بطريقة فردية ، جسمية كانت أو عقلية .

وختاماً لما قدمناه من مفاهيم لعلم الاجتماع أرى أن مثل هذه التعاريف الأخيرة هى أصلح ما يقدم به علم الاجتماع لأنها تعبر بشكل واضح عن فلسفة هذا العلم ، هذا على الرغم من تجاهلها لناحية هامة تتعلق بالوضع الحاضر الذى يجتازه علم الاجتماع والذى يتميز بأنه لم يستطع حتى الآن أن يهتدى إلى القوانين كما تفيد هذه الكلمة وإنما قد اهتدى إلى مجرد تحديد احتمالات بعضها قوى وبعضها ضعيف الأمر الذى يتطلب منا أن ينص فى مفهوم علم الاجتماع على هذه الناحية ، ما دامت هى السائدة فى الوقت الحاضر ، ويرى مؤلف هذا الكتاب أن يقدم لعلم الاجتماع على الوجه التالى :

« هو العلم الذى يدرس الظواهر الاجتماعية دراسة علمية بهدف الكشف عن القوانين أو القواعد أو الاحتمالات التى تخضع لها هذه الظواهر فى ترددها أو اتجاهها أو اختفائها » .

الفصل الثانى

التجمع الإنسانى

- أشكال التجمع الإنسانى
- نشأة وتطور التجمعات الإنسانية
- وظائف التجمع

الفصل الثانى

التجمع الإنسانى

أشكال التجمع الإنسانى :

يميل الإنسان منذ أن ظهر على وجه الأرض إلى التجمع بأفراد نوعه . وقد عبر أرسطو عن هذه الناحية بقوله إن الإنسان كائن اجتماعى . وبحكم هذا الميل عند الإنسان نجده لا يعيش ، فى العادة بمفرده وإنما مع غيره من بنى الإنسان ، ولقد كان هذا يحدث فى أول الأمر بطريقة تلقائية وبدون أى وعى أو قصد . وظهرت بذلك أبسط أشكال التجمع ، وهى تلك التى تميزت بمجرد وجود الناس قريبين من بعضهم فى مساحة معينة ودون أن يميزهم أى شىء سوى هذا القرب من بعضهم . حيث لم يكن هذا القرب يرتبط بأى نوع من التنظيم أو التأثير المتبادل أو أية علاقة من نوع آخر ، وقد أطلق اصطلاح الحشد aggregate على مثل هذا النوع من التجمع ، وهى تشير بذلك إلى ناحية القرب الجغرافى الذى يربط بين مجموعة من الأفراد دون إعطاء ، أية تفصيلات أخرى عن تجمعهم[1] . أما إذا حدث وقام بينهم تفاعل وأصبح هناك بين الأفراد فى الوقت نفسه شعور بوحدة التركيب ووحدة المصالح والنشاط ، فإن المجموعة تنتقل من مجرد كونها حشداً إلى مرحلة أخرى هى مرحلة الجمع Collectivity وذلك على أساس التعريف الذى يقول :

"A collectivity is a unity of interacting personalities in which those participating possess awareness of more or less homogeneity of composition of interests, of of joint action".[2]

وعلى أساس التعريف السابق يتميز الجمع عن الحشد بوجود تفاعل بدرجة معينة بين أفراده ، كما يتميز أيضاً بشعور أفراده بنوع مشترك من المصالح والأهداف والنشاط . والشعور بكل هذا ينقص الحشد .

---

(١) Mashall Jones Basic Sociological Principles (Boston, 1949), p. 68.

(٢) H. Fairchild, Dictionary of Sociology (N.Y., 1944), p. 47.

أما عن اصطلاح « مجتمع society » فقد اختلف علماء الاجتماع فى تعريفه اختلافاً كبيراً ، فماكيفر يرى أن المجتمع عبارة عن « النسق المكون من العرف المنوع والإجراءات المرسومة ، ومن السلطة والمعونة المتبادلة ، ومن كثير من التجمعات والأقسام وشتى وجوه ضبط السلوك الإنسانى والحريات[١] » .

"Society is a system of usages and procedures, of authority and mutual aid, of many groupings and divisions, of controls of human behaviour and of liberties.[٢]

ويرى جنزبرج أن كلمة المجتمع society إن هى إلا تعبير « عن كل صلة للإنسان بالإنسان سواء أكانت هذه الصلة مباشرة أم غير مباشرة ، منظمة أم غير منظمة عن وعى أم بدون وعى . تتميز بالتعاون أم تتميز بالعداء » ، كما يرى أيضاً أن المجتمع بهذا المعنى الواسع يتميز عن الاصطلاح فى صيغة المفرد A society ذلك لأن المجتمع شىء عالمى ليس له حدود معينة ، بينما تعنى كلمة « مجتمع » مجموعة من الأفراد تربطهم أو تجمعهم صلات معينة أو طرق من السلوك تميزهم عن أفراد آخرين لا تشملهم أو تربطهم هذه الصلات أو يختلفون عنهم فى السلوك .

A society is a collectivity of individuals united by certain relations or modes of behaviour which mark them off from others who do not enter into those relations or who differ from them in behaviour.[٣]

ويرى يوبانك أن المجتمع عبارة عن « مجموعة من الناس عاشوا وعملوا معاً فترة من الزمن بلغت من الطول ما مكنهم من تنظيم أنفسهم ، واعتبار أنفسهم وحدة اجتماعية لها حدودها المعروفة » .

A society is a group of people who have lived together and worked together long enough to get themselves organized and to think of themeleves as a social unit with well-defined limits[٤].

ويختلف معنى المجتمع عند مارشال جونز عنه عند العلماء السابقين ، فى أنه يطلق هذا الاصطلاح على نوع معين من الجموع يتميز بالاكتفاء الذاتى ، فالجمع الذى

---

(١) روبرت ماكيفر وشارلز بيج : المجتمع ، ترجمة الأستاذ الدكتور على أحمد عيسى (القاهرة ١٩٥٧) ص ١٦ .

(٢) صيغة النص عن الأصل الإنجليزى ، طبعة ١٩٥٥ ، ص ٥ .

(٣) Moris Ginsberg, Sociology (Oxford 1949), pp. 40 - 41.

(٤) E. Eubank, Concepts of Sociology (Boston, 1932), pp. 120 - 130.

يستطيع تزويد أفراده بكل احتياجاتهم دون استعانة من خارجه يعتبر مجتمعاً .

A collectivity which can provide all that it needs wholly within itself, and without getting some of its necessities from other groupings, is self-sufficient, and is therefore a society.(١)

ويرى جونز أن ناحية الاكتفاء الذاتى للمجتمع لا تتعارض مع إنشاء علاقات تجارية أو غير تجارية مع غيره من الحشود أو الجموع بقصد الترفيه أو الربح ، إلا أنه مع ذلك يجب أن يكون على استعداد دائماً لأن يصبح عند الضرورة مكتفياً بذاته وأن يحقق كل ضرورياته عن طريق تنظيمه الداخلى ، وهذه صفة لا تتوافر لكل من الحشد والجمع .

ويتفق كل من جون لويس جيلين وجون فيليب جيلين مع مارشال جونز فى ناحية الاكتفاء الذاتى التى تميز المجتمع ، وذلك حينما يريان « أن المجتمع الصحيح لا يعتمد فى بقائه على حشد آخر » .

"The true society is not dependent on some other aggregate for its existence.(٢)

وعلى هذا الأساس يمكن أن نقرر أن شعب جمهورية مصر العربية يكوّن مجتمعاً ، بينما لايمكننا أن نطلق اصطلاح مجتمع على أية نقابة مهنية ، لأنها لاتكوّن وحدة مكتفية بنفسها ، بينما يمكننا أن نطلق على مثل هذه النقابات اصطلاح جمع نظراً لما يجمع بين أفرادها من شعور بوحدة الحدف مثلا .

هذا ويميز ما كيفر وشارلز بيج اصطلاحات ثلاثة ، المجتمع Society والمجتمع المحلى Community والهيئة أو الرابطة Association ، وقد سبق أن وضحنا تعريفهما للاصطلاح الأول وهو المجتمع ، أما المجتمع المحلى فيرى المؤلفان أنه مجموعة من الناس يحتلون بقعة معينة من الأرض ويربطهم معاً نظام عام من القواعد التى تنظم حياتهم وتحدد الصلات بينهم ، على ألا يمنع هذا من أن يكون المجتمع المحلى جزءاً من مجتمع محلى أكبر ، وتصبح المجتمعات المحلية بذلك داخل مجتمعات محلية أكبر . والمؤلفان إذن يميزان بين نوعين من المجتمعات المحلية ، مجتمعات محلية كبيرة ومجتمعات محلية صغيرة ، فهى قد تكون كبيرة حتى تصل فى اتساعها إلى أن تكون أمة . وقد تكون صغيرة كقرية

---

(١) Jones, op. ci., pp. 69 - 70.

(٢) J.L. Gillin, and J.P., Gillin, An Introduction to Sociology (N.Y. 1942), p. 19.

أو جيرة معينة[١] ، ويكاد المجتمع المحلى الكبير بذلك يتفق مع المجتمع Society من وجهة نظر مارشال جونز .

أما الهيئة أو الرابطة فلا يعتبرها ماكيفر وبيج جماعة محلية وإنما هى توجد داخل الجماعة المحلية ، وهما بذلك يعتبران الجماعة المحلية شيئاً أكبر من الهيئات التى تنشأ فى داخلها ، فالهيئة مجموعة من الناس يتحدون لأداء وظيفة أو عدة وظائف كالاتحاد التجارى والطائفة المهنية والجمعية العلمية والنادى الرياضى . وتختلف المجتمعات المحلية عن الهيئات . فى أننا إذا سألنا عن سبب وجود المجتمعات المحلية كان فى غير الإمكان أن نحصل على إجابة محددة لهذا السؤال ، فى الوقت الذى إذا سألنا فيه عن سبب وجود الاتحاد التجارى والطائفة المهنية والجمعية العلمية ، أمكن الإجابة عن ذلك بالرجوع إلى المصالح التى دعت لقيامها . كما أن هناك خلافاً آخر بين الجماعة المحلية والرابطة يظهر فيما إذا تأملنا ناحية المصلحة فى الهيئات أو الروابط التى توجد لتحقيق مصالح معينة ذلك لأننا ننتسب إليها بسبب هذه المصالح فحسب ، فننتسب مثلا إلى النادى الرياضى بقصد تجديد نشاطنا الجسمى أو لممارسة الرياضة عموماً ، كما نشترك فى مؤسسة تجارية لكسب معاشنا أو للحصول على ربح مادى ، وإلى النادى الاجتماعى للاستمتاع بالزمالة ، وهذا يعنى أن للعضوية فى الرابطة معنى محدداً ، ويترتب على ذلك أن تنشأ روابط متعددة فى داخل الجماعة المحلية ، وبذلك أصبح طبيعيًّا أن ينتسب الفرد إلى الكثير منها بحسب تعدد نشاطها[٢] .

وتكاد تتفق الجماعة المحلية الصغيرة عند ماكيفر مع الجمع Collectivity عند مارشال جونز .

ويميز فرديناند تونيز بين اصطلاحى Community و (Gemeinschaft Society and Gesellschaft) على أساس أنهما نوعان من التجمعات الإنسانية ، يقوم الأول منهما على أساس إرادة عضوية تصدر من داخل الإنسان ، ويقوم التضامن فيها عن طريق القوة الطبيعية للدم ، وهى إذن صادرة عن الطبيعة أو عن نوع من العضوية

---

(١) ماكيفر وبيج . المجتمع ، ترجمة الدكتور عيسى ، صفحة ٢٨ .

(٢) نفس المرجع ، صفحة ٣ .

الطبيعية التى تنعدم معها الإرادة الشخصية ، وأفراد الجماعة فى هذه الحالة يعتبرون أعضاء فى كل عام يتميز بتضامن طبيعى وصلات منسجمة تذوب فيها إرادة الفرد أمام الجماعة . وأفضل مثل للعلاقة التى تسود الجماعة تلك التى توجد بين الأم وابنها والعلاقات الأسرية إجمالا ، أما المجتمع عند تونيز فهو عبارة عن مجموعة من الأفراد الذين يندمجون ويتفاعلون طبقاً لرغباتهم أو إرادتهم الشخصية الصادرة عن العقل لتحقيق مصالح تهمهم . وعلى ذلك فالمجتمع هنا ليس من إنتاج الطبيعة ، وإنما ينتج من عملية صناعية كمجتمع الشركات والاتحادات التجارية والمصانع والمدن الحديثة . ويقول تونيز فى ذلك :

All intimate, private and exclusive being together, is understood as life in Gemeinschaft (Community). Gesellschaft (Society) is public life — it is the world itself. In Gemeinschaft with one's family one lives from birth on bound to it in weal and woe. One goes into Gesellschaft as one goes into a strange country ... Accordingly Gemeinschaft should be understood as a living organism, Gesellschaft as a mechanical aggregate and artifact.(١)

ومن الاصطلاحات الشائعة فى علم الاجتماع اصطلاح الجماعة The graup ويعرفها جنزبرج بأنها « مجموعة من الناس بينهم اتصال وارتباط منظم ، ولهم تركيب معلوم » .

Groups are masses of people in regular contact or communication and possessing a recognizable structure.(٢)

كما يعرفها يوبانك بطريقة أكثر تفصيلا حين يرى أنها « مجموعة من اثنين أو أكثر من الناس تكون بينهم نماذج من التفاعل منصوص عليها ، ويعتبرها أفرادها وحدة اجتماعية بسبب ما تتميز به من تصرف جمعى معين ، كما يعتبرها الآخرون كذلك فى العادة » .

A group is two or more people between whom there is an established pattern of interaction. It is recognized as an entity, by its own members and usually by others, because of its particular type of collective behaviour.(٣)

---

(١) Ferdinand Tonnies, Community and association (Gemeinschaft and Gesellschaft) translated by Charles Loomis (London, 1955), pp. 37 - 39.

(٢) Ginsberg, op. ci., p. 40.

(٣) Eukank, op. ci., p. 99.

وهناك من الشروط ما يجب توافره لكى يطلق اصطلاح الجماعة على أى تجمع إنسانى ، فالجماعة تتكون من شخصين أو أكثر على أن يكونوا على اتصال ببعضهم بطريق مباشر أو غير مباشر ، ويعنى هذا الاتصال من وجهة النظر السوسيولوجية أن الأفراد قد أصبحوا فى وضع يمكنهم من التأثير فى بعضهم والاستجابة إلى بعضهم بطريقة مقصودة ، أو فى وضع يمكنهم من الاستجابة لمؤثر مشترك مما يقوم معه فى النهاية تفاعل اجتماعى أو صلات اجتماعية . ويتميز الاتصال المباشر بين الأفراد بعدم وجود وسيط لهذا الاتصال كأن يكون لهذا الوسيط إنسان أو آلة كالتليفون مثلا ، كما يعتبر الاتصال عن طريق الرسائل اتصالا غير مباشر أيضاً .

وإذا ما قلنا إن الاتصال يرتبط بالاستجابة المقصودة ، تطلب ذلك بالضرورة قدراً معيناً من الاشتراك فى خبرات الماضى ، ذلك لأن الدوافع وحدها لا تكفى دائماً لخلق هذه الاستجابة حتى ولو كان الاتصال وجهاً لوجه ، فالغريب الذى لا يعرف لغة قوم حل بهم يصعب عليه إقامة صلات اجتماعية ، كما يصعب عليه الاشتراك فى حياة الجماعة .

وإذن فالعلاقات الاجتماعية لا تنشأ إلا على أساس من التفاعل المقصود مهما كان هذا التفاعل سطحيًّا ، وهذا يدفعنا إلى القول بأن أفراد الجماعة يرتبطون بأشكال مختلفة من الفهم المشترك ، وهذا الفهم المشترك يدور بالتالى حول مصلحة مشتركة تتركز فى هدف معين أو عدد من الأهداف ، مثل إشباع بعض الحاجات الإنسانية أو إشباع رغبة أو عدد من الرغبات الحضارية . ويقول جلين فى ذلك « إن الجماعة لكى تقوم تطلب قيامها وضعاً معيناً يسمح بالتأثير المتبادل المقصود والاستجابة المقصودة بين الأشخاص الذين تربطهم ، وأن يكون هناك نوع مشترك من الاهتمام يتركز حول دوافع مشتركة أو مصالح مشتركة مع ما يتطلبه كل هذا من قيام عدد من الاتجاهات والتصرفات والشعور المشترك .

"A social group grows out of and requires a situation which permits meaningful interstimulation and meaningful response between the individuals involved, common focusing of attention or common stimuli and or interest and the development of certain common derives, motivations or interest" (1).

---

(1) Gillin and Gillin, Cultural Sociology, p. 196.

وتختلف العلاقات التى تربط أفراد الجماعة من ناحية درجة التفاعل الذى يقوم بين أفرادها . فمن الجماعات ما تتميز بالتفاعل العميق بين أفرادها ، ومنها ما يتميز بسطحية هذا التفاعل ، ويمكن أن نمثل لاختلاف هذا العمق إذا قارنا بين الأسرة كجماعة وبين الجماعة فى ناد من الأندية ، كما يختلف هذا العمق بين الأسرة فى المجتمع الريفى والأسرة فى المجتمع الحضرى . هذا علاوة على اختلاف درجة التفاعل فى الجماعة الواحدة من وقت لآخر .

وعلى أساس درجة التفاعل هذه أمكن التمييز بين نوعين من الجماعات ، الجماعات الأولية Primary Groups ، والجماعات الثانوية Secondary Groups وقد وضع الاصطلاح الأول شارلز كولى Cooley ، وقد شرح اصطلاحه بقوله :

"By primary groups I mean these characterized by intimate face-to-face association and cooperation. They are primary in several senses, but chiefly in that they are fundamental in forming the social nature and ideals of the individual. The result of intimate association, psychologically, is a certain fusion of individualities in a common whole, so that one's very self for many purposes at least, is the common life and purpose of the group. Perhaps the simplest way of describing this wholeness is by saying that is a "we", it involves a sort of sympathy and mutual identification for which "we"is the natural expression. It is not to he supposed that the unity of the primary group is one of merely harmony and love, It is always a differentiated and usually a competitive unity, admitting a selfassertion and various appropriatitive passions, but these passions are socialized by sympathy, and come, or tend to come, under the discipline of a common spirit.

ويرى كولى أن أوضح أمثلة للجماعة الأولية هى الأسرة وجماعة اللعب عند الأطفال والجيرة ، وتتميز كلها بعمق الصلات والتفاعل الذى يقويه فى العادة صلة الوجه للوجه ، وإن كانت صلة الوجه للوجه هذه ليست ضرورية فى كل الحالات لكى تكون الجماعة أولية ، فالأسرة مهما تبعثر أفرادها وعاشوا بعيداً عن بعضهم لايخرجها هذا عن صفتها كجماعة أولية ، وبالمثل لاتعتبر صلة الوجه للوجه دائماً أساساً لكى تكون الجماعة أولية ، فقد تتوافر هذه الصلة مع فرد أو جماعة يشعر الإنسان نحوه أو نحوها بالخوف أو الكراهية أو الاحتقار ولا تتكون بالتالى الجماعة الأولية[1] .

(١) Charles Cooley, Social Organization (N.Y., 1923), pp. 23 - 42.

وقد أوحى استعمال كولى لاصطلاح (الجماعة الأولية) بظهور اصطلاح (الجماعة الثانوية) ، ويقصد بها تلك الجماعات التى تتميز بضعف الصلات بين أفرادها وضعف الاستجابة بينهم بالتالى ، كما تتميز أيضاً بضعف عامل المصلحة المشتركة ويمكن أن نمثل لمثل هذه الجماعات بسكان إحدى المدن أو أفراد حزب من الأحزاب أو أية جماعة أخرى لا تكون الرابطة بين أفرادها قوية ، وكلما تعقدت المدنية ازداد عدد الجماعات الثانوية على حساب الجماعات الأولية .

ويذكرنا شارلز كولى فى كتابته عن الجماعة الأولية بما كتبه من قبل فرديناند تونيز عن الجماعة والمجتمع .

وهكذا نكون قد استعرضنا بعض التعاريف والآراء التى قيلت فى الجماعة ، وهى آراء تعبر كما هو واضح عن رأى أصحابها وهذا هو سبب اختلافها من باحث لآخر .

ومن الواضح أن الجماعة تشبه الجمع فى نواح كثيرة، بل الواقع أنه لا يوجد بينهما تمييز واضح من وجهة النظر السيوسيولوجية ، ولكن مع ذلك يمكن أن نميز بينهما كالتالى:

١ — تكون نماذج التفاعل أكثر وضوحاً فى حالة الجماعة عنها فى حالة الجمع بسبب النص عليها ، وذلك لأن الأهداف التى يعمل من أجلها أفراد الجماعة تتميز بالوضوح والتحديد ، فالجماعة توجد فى العادة لتحقيق ناحية معينة كدراسة الأدب أو تذوق الموسيقى أو ممارسة نشاط رياضى معين ، أو لإنتاج النسل كما هو الحال فى الأسرة ، أو للأعمال التشريعية أو لإدارة مدينة معينة ، وإلى آخر ذلك من الأهداف المحددة ، وتحقيق هذه الأهداف يتطلب تفاعلا قويًّا بين أفراد الجماعة حول نشاطها الرئيسى . أما فى حالة الجمع فنجد أن طبيعة المصالح التى تربط أفراده أكثر عمومية من تلك التى تربط أفراد الجماعة ، كما هو الحال فى اتحادات العمال التى تخدم كل مصالح العمال ، وكما هو الحال فى هيئة الأمم المتحدة بأوجه نشاطها المتعددة ومن ذلك نرى أعضاء الجمع يتأثرون ببعضهم خلال تحقيق أغراض عامة لا تتميز بذلك الوضوح للأغراض الخاصة بالجماعات ، كما تتميز الجماعات بأنها تستأثر بنصيب أكبر من ولائنا . فنحن نعتبر واجبنا مثلا نحو الأسرة وهى جماعة أكثر أهمية من واجبنا نحو النقابة التى ننتمى إليها وهى جمع . وإذا ما تعارض الواجبان : واجبنا نحو الأسرة وواجبنا نحو النقابة وجدنا لواجب الجماعة أسبقية وأهمية عن الثانى ،

وهكذا الحال فى مجالات كثيرة من حياتنا . فالطالب قد يهمل دراسته فى الجامعة وهى جمع بسبب اشتراكه فى إحدى الجماعات الرياضية أو التمثيلية أو الموسيقية ، والجامعة تتميز هنا بأهدافها الثقافية والقومية العامة ، بينما تتميز الجماعة الرياضية أو التمثيلية بهدف واضح معين .

٢ — يتميز كل من الجمع والجماعة بدرجة معينة من الشعور بالصفات العامة والمصالح التى تربط الأفراد ، إلا أن أفراد الجماعة يتميزون بدرجة أكبر من هذا الشعور عن طريق مشاركتهم فى المصلحة والهدف بطريقة أعمق منها فى حالة الجمع ، فالجماعة ليست مجرد مجموعة من الناس وإنما هى قوة تؤثر فى حياة أفرادها ولها نفوذها الواضح عليهم .

٣ — قد يكون للجماعة من الناحية النظرية على الأقل أى حجم من ناحية عدد أفرادها ، ولكنها من الناحية الواقعية تتميز عادة بالصغر من وجهة النظر العددية ، إذ عن طريق هذا الحجم الصغير يمكنها أن تحقق أغراضها لما يصاحب هذا الصغر عادة من سهولة التعارف والتأثير المتبادل وتحقيق نشاطها أيضاً ، فلا يمكن لكل سكان المدينة مثلا أن يشتركوا فى عضوية مجلسها ، إذ على الرغم من أن كل سكان المدينة يكونون جمعاً ، إلا أن مجلس المدينة يتطلب نشاطاً واضحاً يتميز عن نشاط الأفراد كلهم كجمع ، ولذلك كان لابد من اختيار جماعة صغيرة منهم لإدارتها . أما إذا كبر حجم الجماعة كما هو الحال فى المجالس النيابية مثلا ، تطلب الأمر فى هذه الحالة تكوين لجان لدراسة تفصيلات الموضوعات ، وما هذه اللجان التى يتم تكوينها حينئذ سوى جماعات صغيرة تتفرع عن جماعة كبيرة أو جمع كبير .

ومن كل ما سبق يمكننا أن نميز بين أربعة أنواع من التجمعات الإنسانية ، أولها الحشد ويقوم أساساً على قرب الأفراد بعضهم من بعض فى مكان معين . ثم الجمع وهو قد يكون حشداً ، ولكنه يتميز فى الوقت نفسه بشعور أفراده بمصالح عامة ونشاط عام ، ثم المجتمع ويتميز علاوة على ما سبق بناحية اكتفائه بذاته ، وأخيراً الجماعة ويتميز أفرادها بشعور بالمصالح والنشاط ولكنه شعور أقوى بكثير مما هو عليه فى حالة الجمع ، كما تتميز الجماعة فى الوقت نفسه بصغر حجمها .

نشأة وتطور التجمعات الإنسانية

يعتبر تجمع الناس بعضهم ببعض عملية طبيعية ظهرت نتيجة لتفاعل الإنسان مع بيئته بمختلف عناصرها ومنها الإنسان نفسه . وكما سبق أن ذكرنا كان التجمع يحدث أو بادئ الأمر دون قصد أو عمد ، وإنما نتيجة لصفات الإنسان البيولوجية والنفسية ، والظروف التى كان يعيش فيها ، وأبسط أنواع التجمع هو ما عرفناه بالحشد . ويمكن أن نلخص العوامل التى تدفع الإنسان إلى التجمع فى النقط التالية :

١ — العامل الجغرافى أو البيئة الطبيعية ، حيث يعمل المناخ المناسب واحتمال الصيد الوفير والتربة الخصبة والطرق السهلة ووفرة الموارد الطبيعية بأنواعها المختلفة ، يعمل كل هذا على تجمع الإنسان . كان هذا يحدث منذ العصور الحجرية حين نشأ الإنسان ، ولا يزال يحدث حتى وقتنا الحاضر ، فالإنسان ظهر وظهرت معه حاجته إلى الغذاء والماء لكى يعيش ، وما يصلح للإنسان من غذاء يصلح فى العادة للإنسان الآخر ، فإذا ما وجدت بقعة من الأرض توافر بها الغذاء والماء تجمع فيها عدد من الناس وكونوا بذلك حشداً ، كما كان الإنسان بالمثل يهجر المناطق التى لا يتوافر فيها الغذاء والماء ، وقد شجع على ذلك عدم معرفة الإنسان فى أول أمره للوسائل الفنية التى يمكنه بها أن يحول المناطق غير المناسبة لإنتاج الغذاء طبيعياً إلى مناطق صالحة لتجمعه ، لأن اقتصاده كان يقوم أساساً على الجمع بأنواعه . فكان يجمع الحيوانات لطعامه عن طريق صيدها ، كما كان يجمع النباتات لنفس الغرض ، وكان فى سبيل ذلك يتنقل عبر مسافات قصيرة نسبياً ، ثم بالتدريج بدأت هجرة الجماعات ، وأخذ ينتقل عبر مسافات طويلة بقصد الجمع أيضاً ، وتعتبر هذه الهجرة مرحلة متقدمة بالنسبة للإنسان ، ولا تزال مهنة الجمع ممثلة بين بعض الجماعات البدائية حتى الآن ، وهى تدل على مدى تحكم الظروف الطبيعية فى حياة الإنسان .

٢ — الدافع الجنسى ، وما يصاحب إرضاء هذا الدافع من إنجاب النسل ، وما يتميز به هذا النسل من بطء نموه ، وقد دعا هذا الدافع إلى تجمع الإنسان بنوعه الآخر .

وربما كان تجمع الإنسان لهذه الغاية مؤقتاً فى أول الأمر ، كما يحتمل أن مظهر تعدد الزوجات والأزواج Polygamy كان هو الشائع ، ولابد أن نفترض فى هذه المرحلة أن الذكر كان يكوّن مع أنثاه تجمعاً بسيطاً فى حجمه . وقد شجع هذا التجمع الأسرى ما يتطلبه صغار الإنسان من رعاية أمهاتهم لفترة تعتبر طويلة جداً إذا قيست بتلك التى يحتاج إليها صغار الحيوان ، كما نجد أن هذه الفترة فى الحضارات الحديثة تتميز بطولها عما كانت عليه من قبل حتى لتبلغ فى العادة حوالى عشرين عاماً . وربما كانت أطول من ذلك إذا طالت فترة الدراسة للأبناء ولم تكن هذه الفترة طويلة هكذا فيما مضى ، ولكنها كانت على أى الحالات تزيد كثيراً على بضعة الأسابيع التى يحتاج إليها الحيوان ، وقد نتج عن ذلك تجمع الأطفال بأمهاتهم إذا أريد لهم الحياة ، ونتيجة لذلك أيضاً ظهرت الأسرة كأقدم شكل للتنظيم الاجتماعى .

٣ — الروابط النفسية ، وهذه تتمثل فيما سماه جيدنجز الشعور بالنوع Consciousness of Kind ويظهر هذا الشعور فى ارتياح كل فصيلة حيوانية إلى ما يشبهها وابتعادها عما لايشبهها من فصائل، وهذه الناحية تعتبر عاملا أساسيًّا فى تكوين المجتمعات الإنسانية، كما تظهر العوامل النفسية لتجمع الإنسان فى الخوف من أشياء معينة ، وما يصاحب هذا الشعور بالخوف من تجمع الناس فى جماعات للحماية المشتركة ، وتختلف طبيعة هذه التجمعات باختلاف أسباب الخوف نفسها . ومن عوامل التجمع بسبب الخوف الرغبة المشتركة لطرد الحيوانات والحشرات بل الإنسان إذا كان عدوًّا ، كما تعود الناس على التجمع لمقاومة النيران والفيضانات ومقاومة ما يعتقده الناس من شرور تتعلق بما وراء الطبيعة ، فالناس كانوا يميلون إلى التجمع فى حشود كبيرة أو صغيرة خوفاً من بعض الظواهر الطبيعية كالعواصف والزلازل والخسوف ، والكسوف ، فإذا ما مرت الظاهرة دون أن تؤذيهم — وكان هذا ما يحدث فى الغالب — اعتبروا هذا نتيجة لتجمعهم معاً . وقد تعود الناس عند تجمعهم معاً لهذه الغاية أن يتركوا ما يكونون قائمين بعمله ، كما يغلب على الظن أنهم كانوا يصيحون من الخوف ، وقد ارتبطت هذه الأصوات بالتالى بزوال الخطر ، وهكذا تعود الإنسان على أن يتوقف من عمله وأن يتجمع مع غيره وأن يصيح إذا ما حلت به كارثة طبيعية . ولا تزال هذه التصرفات منتشرة بين الجماعات البدائية حيث يتجمع الناس ويصيحون إذا ما واجههم الطبيعة بشىء غير عادى .

٤ — العامل الحضارى ، وهذا العامل لابد أنه قد ظهر فى مرحلة متأخرة عن العوامل السابقة ، فالإنسان بعد أن بدأ يعيش فى حشود بدأت النماذج الحضارية فى الظهور ، وقد حدث ذلك أولا نتيجة للتقليد Imitation الذى كان يحدث دون قصد أو عمد وإنما لمجرد معيشة الناس معاً قريبين من بعضهم ، ويعد هذا التقليد أساساً لمظهر حضارى هام هو ما نطلق عليه التقاليد Customs أو العادات Habits وقد أصبح لكل منها فيما بعد نوع من القوة التى تعمل على وجودها ، وأصبح التصرف الذى يتفق والعادة أو التقاليد هو التصرف المطلوب ، كما أصبح التصرف الذى لا يتفق معها غير مرغوب فيه ، وظهر بذلك ما عرف بالجزاء ، عقاباً كان أم ثواباً ، فلما أصبح التجمع عادة أصبح بالتالى نوعاً من التصرف الإنسانى الدائم .

٥ — قابلية الإنسان للتعليم ، عندما انتقلت مرحلة الحشود إلى مرحلة أرقى منها وهى مرحلة الجموع ، كان ذلك الانتقال نتيجة للأسس الحضارية كالعادات ، واتفاق المجموعة على ناحية معينة وكراهيتها لناحية أخرى ، وما نتج عن ذلك من وحدة الشعور بالمصالح الشائعة والاشتراك فى اتجاهات واحدة ، وقد بدأ الناس يفكرون على هذا الأساس فى أنهم ينتمون إلى جمع من الناس مثلهم . ولم يظهر الجمع نتيجة لهذا المظهر الحضارى فحسب ، وإنما ظهر أيضاً نتيجة لطبيعة فى الإنسان تتمثل فى قابليته للتعلم . وقد اتجهت هذه القابلية إلى تجمعه ، إلا أن التجمع كان فى هذه الحالة عن عمد هدف لتحقيق هدف معين ، وذلك بعد أن تعلم الإنسان أن هذا التجمع يحقق له عدداً من الفوائد . ولم يكن الإنسان فى أول أمره يتعلم من الكتب وإنما كان ذلك عن طريق خبرات حياته . فقد كان يكتشف أن هناك صلات معينة بين الأشياء التى كانت تحدث له ، وكان يستخدم هذه الاستكشافات فيما بعد لكى تحدث الأشياء كما يرغب هو ، فقد اكتشف مثلا أن الناس إذا ما عملوا معاً أمكنهم رد العدو سواء أكان هذا العدو حيواناً أم إنساناً ، وما كان هذا يحدث لو عاش الإنسان منفرداً أو فى حشد غير منظم . وهكذا تعلم الإنسان أيضاً أن فى استطاعة المجموعة أن تحصل على صيد أوفر ومأوى أكثر استعداداً وفى وقت أقصر ، وكانت كل هذه اكتشافات بالنسبة للإنسان فى أول أمره لم يصل إليها إلا عن طريق الخبرات السابقة ، ولم يكن هذا بالضرورة يمنع عدداً من الاكتشافات التى كانت تأتى نتيجة

لارتباطات خاطئة ، كأن يربط الإنسان بين طعام معين تناوله وبين حسن الحظ أو سوئه بالنسبة لحدث سيئ أو حدث سعيد يكون قد وقع أثناء أو بعد تناوله لهذا الطعام ، بل إن هذه الارتباطات الخاطئة لا تزال سائدة بين المجتمعات الإنسانية الحديثة حتى وقتنا الحاضر .

وهكذا بدأ الإنسان يتعلم الكثير عن نتائج تجمعه كما بدأ يستغل خبرته ويستفيد منها عن طريق التخطيط للتجميع المقصود ، وخاصة بعد أن أصبح وجود الجماعات ضروريًا نتيجة لازدياد عدد السكان ؛ ونتيجة لتعقد الصلات بينهم وبين البيئة المحيطة بهم ، فنشأت الجموع نتيجة لهذه الزيادة وما صاحبها من اختلاف فى التخصص ، فبعد أن كان الإنسان مكتفياً بنفسه ، ينتج كل ما يحتاج إليه دون استعانة بغيره ، استغل قدراته الخاصة وبدأ يعمل فى الناحية التى تتفق وهذه القدرات كأن يشتغل البعض فى قطع الأخشاب والبعض الآخر فى المعادن ، وآخرون فى الدفاع كما تخصص غيرهم فى عالم الأرواح . وهكذا تعددت أنواع العمل ؛ وما صاحب هذا التعدد من ظهور جماعات لم تكن معروفة من قبل ، كأن يكون المشتغلون فى الغابات مثلا جماعة متخصصة لها مصالحها وتجارتها ، ويكون غيرهم جماعات أخرى تختلف فى تخصصها حسب النواحى التى اختاروها لأنفسهم ، ولكن على الرغم من اختلاف الأفراد والجماعات فى الوظائف التى يؤدونها ، فقد ظلوا جميعاً مع ذلك أعضاء فى جمع واحد .

ولقد صاحب هذا النوع من الاختلاف الوظيفى نمو نظام المبادلة وهو نظام اهتدى إليه الإنسان بعد أن أصبح ينتج لنفسه كل ما يحتاج إليه ، ثم تطورت نظم المبادلة بدورها فأصبحت غير مباشرة عن طريق النقود . وقد زاد هذا النظام فى تعقيد العلاقات الإنسانية كما زاد من الاختلافات الوظيفية . وهذا النمو التدريجى فى التخصص الاقتصادى دعا إلى سهولة الحصول على مستلزمات الحياة وزيادة عدد السكان فى الوقت نفسه ، نتيجة لهذه السهولة . ولهذين العاملين أثرهما فى ظهور ما يعرف بوقت الفراغ والذى شجع بدوره على ظهور أنواع جديدة من التخصصات الأخرى التى تتعلق بقضاء هذا الوقت كالنواحى الفنية والرياضية والعلمية . كل هذه الاختلافات الوظيفية دعت فى النهاية إلى أن ينقسم الجمع إلى جماعات كثيرة تختلف باختلاف النشاط الذى تكونت من أجله .

وظائف التجمع

تنحصر وظيفة أى تجمع إنسانى فى مساعدة هذا التجمع على البقاء . وكما عرف الإنسان فى الماضى أهمية التجمع ، فقد ازداد معرفة به فى الوقت الحاضر ، ففى استطاعة الإنسان كمجموعة أن يستغل بيئته للحصول على الغذاء والمأوى وغيرهما من الضروريات بطريقة أفضل كثيراً عما لو استغلها كل فرد على حدة ، فالفرد فى استطاعته استغلال البيئة بمفرده لكى يعيش . ولكنه فى هذه الحالة يعيش فى مستوى يقل كثيراً عن ذلك الذى ينعم به إذا ما استغلها مع غيره . وهكذا نجد الإنسان فى الوقت الحاضر لا يرغب فى المعيشة على جمع الجذور أو المبيت فى كوخ بسيط ، وإنما نجده يطمع دائماً فى غذاء ألذ طعماً ومأوى أكثر راحة ، ولكى يحقق هذه الرغبة كان عليه أن يعيش وسط مجموعة من الناس ، لأن فى استطاعته بذلك أن يزود نفسه بالطعام المناسب والمأوى المريح والملبس اللائق . وقد أنشأ الإنسان لهذا الغرض كثيراً من نظم الإنتاج والتوزيع والضبط والتعليم إلى آخر ذلك مما نطلق عليه النظم الاجتماعية . وتنتمى هذه النظم جميعاً إلى الجموع لأنها تتكون من أعداد كبيرة من الناس كما أنها تحقق أهدافاً عامة ، ويشعر المنتمون إليها من الأفراد بدرجة معينة من التقارب . هذا علاوة على أن كلا منها له نوع من التنظيم يبعد به المنتمون إليه عن أن يكونوا مجرد حشد .

وتعتبر النظم الاجتماعية رابطة قوية فى حياة المجموعة ، إلا أنها لا تمثل سوى مظهر واحد من هذه الحياة الجمعية ، ذلك لأن الجماعات Groups تلعب هى الأخرى دوراً هاماً فى حياة المجموع ، ففى الوقت الذى تقوم فيه النظم بتنظيم وظائف الجمع تقوم الجماعات بالتأثير على شخصية الأفراد الذين ينتمون إليها ، لأنها هى التى تشكل الحيوان الإنسانى لكى يستطيع المعيشة فى المجتمع كإنسان . فالواقع أن الفرد حينما يولد لا يكون سوى كائن بيولوجى لا تميزه أية حضارة معينة ، يولد وله فعلا تركيب إنسانى من ناحية الجسم ، وله من الأعضاء ما يمكنه من أن يكون إنساناً ، وهذه

المهمة يتولاها المجتمع . وبهذا يختلف الإنسان باختلاف الحضارات ، لأنه يتصرف وفق القيم السائدة للتصرف الإنسانى فى مجتمع معين ، يتكلم لغته و يعرف تقاليده و يشعر بشعوره و يستجيب استجابات معينة ، كما يتبادل كلمات وأفكاراً وشعوراً بطريقة يفهمها و يقدرها أفراد المجتمع الذى ينتسب إليه . وإجمالا فهو يعيش كما يعيش ، الآخرون ، أما إذا لم يتمكن الفرد من كل هذا فإنه يصبح غريباً عن المجتمع الذى وجد فيه ، ولم يعد بذلك إنساناً من وجهة نظر هذا المجتمع . وكلمة إنسان هنا كلمة نسبية لما لها من معنى يختلف من مجتمع لآخر ومن حضارة لأخرى ، ومن يعتبر إنساناً فى تصرفاته فى مجتمع معين يعتبر بنفس التصرفات حيواناً فى مجتمع آخر . و إذن فالفرد لا يصبح إنساناً إلا باجتماعه بغيره لأنه عن طريق هذا الاجتماع يتعلم كيف يعدل من تصرفاته بالطريقة التى يقبله بها الآخرون كإنسان .

وتقوم النظم الاجتماعية بتحديد الإطار العام للعمليات التى تعدل من الفرد لكى يكون إنساناً ، أما التعديل الفعلى فيتم عن طريق الجماعات ، فهى بصغر حجمها و وضوح أهدافها وما تتميز به من اتصال مباشر بين أفرادها يكون لها تأثير قوى على الفرد ، فالأسرة كجماعة مثلا تبدأ بتعديل أساسى فى تركيب أفرادها ، وذلك حينما يتعلمون عن طريقها الوقوف والمشى والكلام ، وما يتعلمون عن طريقها أيضاً من عادات تتعلق بالنظافة والعناية بالجسم والتكيف مع الآخرين . ثم توجيههم إلى ناحية اجتماعية هامة هى أنهم لا يستطيعون أن يعيشوا لكى يحققوا حاجاتهم ورغباتهم الشخصية فحسب ، وإنما يجب أن يكون ذلك فى علاقته بالآخرين . هذا وتقوم الأسرة علاوة على ذلك بغرس عدد من الاتجاهات الإيجابية أو السالبة فى حياة الطفل مما يؤثر عليه فى حياته الجماعية المستقبلة ، فقد تنمى فيه مواقف الخوف والقلق والاضطراب مما يجعله يميل إلى التصرف فى خبراته الجديدة فى المجتمع وفق هذه الاتجاهات ، وعلى أساس من الخوف والقلق والاضطراب ، كما قد يحدث عكس ذلك فى أسرة أخرى تقوم التنشئة فيها على أساس من الثقة والإيمان بالنفس . هذه الخطوات الأولى لكى يصبح الفرد إنساناً فى استطاعته أن يعيش وسط مجموعة من العلاقات فى المجتمع الأكبر .

و يبدو الفرق واضحاً أيضاً بين النظام الاجتماعى والجماعة إذا مثلنا بنظام التعليم فى المجتمع ، وحيث يقوم النظام الاجتماعى بتنظيم عمليات التعليم بطريقة قد تختلف من

ناحية الدقة والإعداد من مجتمع لآخر ، أما عملية التعليم نفسها فتتم عن طريق الجماعة ممثلة فى الفصل أو حجرة الدراسة وما تتميز به من علاقة وثيقة ومباشرة بين الطالب والمعلم ، فإذا ما فشلت أو ضاعت هذه العلاقة فشل التعليم من أساسه مهما أعد له النظام من إمكانيات مادية وإدارية .

وتقوم النظم الاجتماعية الأخرى بتحقيق نشاطها أيضاً عن طريق الجماعات كما هو الحال فى النظم الدينية والحكومية والترفيهية وغيرها مما يمارس النشاط فيها عن طريق جماعات صغيرة تتميز بالصلة الوثيقة والتأثير المتبادل بين أفرادها .

ومن كل ما سبق نرى أن للتجمعات الإنسانية وظيفة رئيسية تنحصر فى مساعدة الإنسان على البقاء بشتى الوسائل التى تمكنها من تحقيق هذه الغاية ، والتى تختلف بدورها من مجتمع لآخر ومن وقت لآخر .

الفصل الثالث

التنظيم الاجتماعى والبناء الاجتماعى

- التنظيم الاجتماعى
- البناء الاجتماعى

الفصل الثالث

التنظيم الاجتماعى والبناء الاجتماعى

التنظيم الاجتماعى Social Organization

رأينا فيما سبق أن ميل الإنسان إلى التجمع الطبيعى والتلقائى قد أوجب عليه ضرورة وضع عدد من القواعد اللازمة لتنظيم عملية المعيشة المشتركة . وقد نشأت هذه القواعد فى أول الأمر دون إعداد أو قصد لأن الإنسان كان يجتمع بالإنسان الآخر بطريقة ميكانيكية بحتة ، كما كان يجاهد مع غيره للحصول على ما يعيشون عليه ، ويتعاون معه ضد الأخطار التى كانت تحيط بهم جميعاً . ثم تكون بعد ذلك وبمرور الوقت ما عرف للإنسان من عادات ونظم وطبقات وجماعات مقصودة ، وقد تكون من كل هذا فى النهاية ما يعرف بالتنظيم الاجتماعى[1] .

ويعنى بارنز Barnes بالتنظيم الاجتماعى ، الجهود التى يبذلها الإنسان لتحقيق أهداف معينة تحقق له فى العادة حاجات ضرورية ، كما يعنى به فى الوقت نفسه الجماعات والأبنية الاجتماعية التى تنشأ نتيجة لهذه الجهود ، وقد وضح ذلك بقوله :

"We mean by social organization both the efforts of men to accomplish certain purposes - usually the satisfaction of vital human needs-and the social groups and structures that result from such efforts".

وعلى ذلك فالتنظيم الاجتماعى من وجهة نظر بارنز له معنيان ، الأول وظيفى والثانى بنائى ، ويقصد بمعناه الوظيفى الجهود الجماعية الإنسانية لتحقيق أهداف مطلوبة كتربية الأطفال وتوزيع السلع والخدمات مثلا ، ويقصد بمعناه البنائى ما ينشأ عن الجهود الوظيفية من جماعات لتنفيذ هذه الأنواع من النشاط كالأسرة لتربية الأطفال والجماعات الاقتصادية لتوزيع السلع والخدمات :

ويرى راد كليف براون Radcliffe-Brown أن التنظيم الاجتماعى عبارة عن

(١) Harry Elmer Barnes, Social Institutions (N.Y., 1947), p. 4.

« تنظيم للنشاط الإنسانى » أو أنه عبارة عن « نسق الأدوار » .

"Arrangement of activities, or the system of roles".(١)

أما مارشال جونز Jones فيعرف التنظيم الاجتماعى بأنه « النسق الذى ترتبط بواسطته أجزاء المجتمع بعضها ببعض من ناحية وبالمجتمع ككل من ناحية أخرى ، بطريقة مقصودة » .

"Social organization is the system by which the parts of society are related to each other and to the whole society in a meaningful way.(٢)

وعلى الرغم مما تتميز به التعاريف السابقة من اشتراكها فى بعض النواحى فإنها تختلف فى ناحية أخرى هى ، أن بعضها يقصر التنظيم الاجتماعى على النشاط وتنظيمه ، والبعض على العلاقات ، والبعض الآخر يشارك مع ذلك الجماعات والأبنية الاجتماعية . ولا غرابة فى ذلك لأن التنظيم الاجتماعى فى الواقع يشمل كل هذه النواحى لأنه لا يخرج عن كونه الإنسان فى علاقته بالإنسان نفسه وبالبيئة المحيطة به وجماعاته وحضارته وجنسه وشخصيته ، ذلك لأن كل هذه المظاهر المختلفة لا توجد إلا كأجزاء مترابطة لكل متكامل هو ما يطلق عليه التنظيم الاجتماعى . وعلى ذلك يدخل ضمن هذا التنظيم كثير من الاصطلاحات الاجتماعية ، كاصطلاح البناء الاجتماعى والطبقات الاجتماعية والنظم الاجتماعية ، وكل ما يتعلق بالإنسان ونشاطه فى المجتمع ، وإن كان علماء الاجتماع يتجهون من قبيل التوضيح إلى قصر التنظيم الاجتماعى على تنظيم النشاط الإنسانى بقصد تحقيق غايات معينة عن طريق تعاون أوجه النشاط الإنسانى المختلفة لهذه الغاية . وإذا اتفقنا على هذا الأساس أصبحت وحدات التنظيم الاجتماعى هى أوجه النشاط نفسها وليست الأشخاص ، فالنشاط الجمعى إذا وجد بين شخصين أو أكثر يكون منظماً إذا عهد لكل منهم بمهمة معينة أو نشاط معين يعتبر جزءاً من النشاط الكلى ، ويمكن أن نمثل لذلك بتنظيم أحد المصانع ، وحيث نجد لكل من مديره ورؤساء العمال والعمال والموظفين الإداريين نشاطاً معيناً يمثل جزءاً من نشاط المصنع ككل .

---

(١) A.R. Radcliffe-Brown, Structure and Function in Primitive Society, 1968, p. 11.

(٢) Jones, op. cit., p. 195.

ومما سبق نرى أيضاً أن هناك صلة واضحة بين التنظيم الاجتماعى وبين تقسيم العمل، بل إن أى تنظيم اجتماعى لا يمكن أن يوجد إلا على أساس عمليتين رئيسيتين ، الأولى ، عمليـة الاختلاف Process of differentiation والتى تتميـز عن طريقها أجزاء المجتمع بعضها عن بعض عن طريق ما تؤديه كل منها من وظائف مختلفة نتيجة للاختلاف فى الخبرات والأهداف والبرامج ، أما إذا توحد الناس فى كل هذا ما أصبح هناك ما يميز فرداً عن آخر أو مجموعة عن أخرى ، وما أصبح هناك داع لأى ترتيب معين لأجزاء المجتمع ، وإذن فالتنظيم لا يكون واضحاً إلا عن طريق ما يختلف به كل فرد عن الآخر أو كل جماعة عن الأخرى . أما العملية الرئيسية الثانية للتنظيم الاجتماعى فهى عمليـة التكامل Process of integration ، وهى العملية التى تصبح الأجزاء المختلفة عن طريقها متآلفة . ولا تعنى عملية التكامل أن يكون الأفراد متشابهين ، وإنما على العكس من ذلك تمكن هذه العملية الأجزاء المختلفة من تأدية وظائفها بطريقة صحيحة . ولما كانت هاتان العمليتان متلازمتين باستمرار بدرجات معينة ، لم يعد التنظيم الاجتماعى شيئاً ثابتاً ، وإنما شىء دائم التغير ذلك لأنه يأتى نتيجة لعمليتى الاختلاف والتكامل فى تعاونهما معاً ، فإذا لم تتآلف العمليتان ظهر ما يعرف بالمشاكل الاجتماعية ، فاختلاف التخصص فى نشاط أفراد الأسرة لابد أن يصحبه نوع من التكامل يستهدف التوفيق بين نشاط أفرادها ، وإلا اتجهت الأسرة إلى الانهيار . وإذن فعلمية التكامل تقوم بمهمة التوازن فى المجتمع كى لا يكون عرضة للتفكك والانحلال ، ذلك التفكك الذى قد يأتى على شكل بطالة مثلا نتيجة لاختلال التوازن بين القوة الإنتاجية والقوة الشرائية ، فلا يستطيع المشترون والأمر كذلك دفع القيمة المطلوبة فى السلعة ويحل حينئذ ما يعرف بالكساد فى الأعمال ، وهذا من شأنه أن يؤثر على المجتمع تأثيراً كبيراً فى حياته الاجتماعية وحياة أفراده عامة .

البناء الاجتماعى Social Sturcture

سنلجأ لتحديد مفهوم البناء الاجتماعى إلى عالمين اهتماماً كثيراً بهذه الناحية ، وهما تالكوت بارسونز Talcott Parsons وراد كليف براون . وقـد خرج بارسونز من دراسته لهذا الموضوع بنظرية أطلق عليها نظرية البنـاء الوظيفى للأنساق الاجتماعية Structural Functional Theory of Social System .

يرى بارسونز فى نظريته[1] أن الفرد هو وحدة أى نسق اجتماعى وذلك بصفته وحدة عاملة مستقلة لها كل الصفات التى تجعله يجاهد نحو تحقيق أهداف معينة ، والتفاعل عاطفياً أو شعورياً مع الأشياء والحوادث ، كما أنه بالإضافة إلى كل هذا ، وبدرجات متفاوتة ، على دراية وفهم للمواقف التى يوجد فيها ولأهدافه ونفسه .

The unit of all social systems is the human individual as actor, as an entity which has the basic characteristics of striving toward the attainment of goals, of reacting emotionally or affectively toward objects and events and of, to a greater or less degree, cognitively knowing or understanding his situation, his goals, and himself.

ويتميز الفعل الذى يقوم به الفرد بأنه يخضع لعدد من النواحى المعيارية التى تبدو فى التصرفات النموذجية التى تحدد اتجاه الفعل المرغوب فيه ، سواء كان هدفاً أوسلوكاً ، وهذا النسق من نماذج التصرف المعيارية يعتبر عنصراً هاماً فى حضارة الجماعة .

ويواصل بارسونز عرض نظريته بقوله :

ولا يكفى فى تحليلنا لتركيب النسق الاجتماعى أن نحلل كل وحدة من أجزائه بطريقة نفسية مستقلة من ناحية شخصية كل وحدة والقيم التى توجهها ، وإنما يجب فى هذه الحالة أن نلجأ إلى التحليل الوظيفى للكل المركب الذى ينشأ عن تفاعل الوحدات بل إننا لو استبعدنا العلاقات الاجتماعية فإن هناك عناصر كثيرة تؤثر على الفعل نفسه كالظروف التى تحيط به والظروف اللازمة لكى تتمكن مجموعة من الأفراد لكى تعمل

(١) Gurvitch, ed., Twentieth Century Sociology, Chap. 3.

كوحدة متكاملة ، هذا ولا يمكن إشباع الحاجات الوظيفية سواء أكان مصدرها بيولوجيًّا أم حضاريًّا اجتماعيًّا أم فرديًّا إلا عن طريق عمليات يقوم بها الفرد ، فالحاجة إلى الأكل حاجة بيولوجية ، ولكن العملية الإنسانية لإنتاج الطعام والاختلاف فى العادات الاجتماعية التى تتعلق باستساغته واستهلاكه لا تحددها أية ناحية بيولوجية وإنما هى ظواهر اجتماعية (تخضع للمجتمع) ، وعلى ذلك فمصدر هذه الحاجات لا يهمنا إلا من ناحية تأثيره فى النسق الاجتماعى وتوجيهه نحو حدث معين .

وإذن فالبناء الاجتماعى هو مجموعة ثابتة نسبيًّا من العلاقات النموذجية بين الوحدات ، ولما كانت وحدة النسق الاجتماعى هى الفرد فى قيامه بحدث معين ، أصبح البناء الاجتماعى عبارة عن نسق من نماذج العلاقات بين الأفراد . ويتميز بناء النسق لأى حدث اجتماعى بأن الفرد فى معظم علاقاته لا يشترك فيها ككيان مستقل ، وإنما على أساس أنه جزء مختلف عن الحدث ككل .

A structure is a set of relatively stable patterned relationships of units. Since the unit of social system is the actor, social structure is a patterned system of social relationships of actors. It is a distinctive feature of the structure of systems of social action, however, that in most relationships the actor does not participate as a total entity, but only by virtue of a given differentiated sector of the total action.

وإذا أطلقنا اصطلاح دور Role على وحدة النسق للعلاقات الاجتماعية ، أمكننا أن نصوغ تعريف البناء الاجتماعى ، بأنه نسق من العلاقات النموذجية للأفراد وهم يقومون بأدوار يتصل بعضها بالبعض الآخر .

Social structure is a system of patterned relationships of actors in their capacity as playing roles relative to one another.

والدور هنا هو الصلة التى تربط النسق الفرعى وهو الفرد كوحدة سيكولوجية سلوكية بالبناء الاجتماعى .

وإذا ما حاولنا معرفة طبيعة هذه الصلة ، وماهية البناء الاجتماعى نفسه من وجهة نظر القائم بالدور ، وجدنا أن الدور نفسه يتميز بمظهرين أحدهما معيارى والآخر تلقائى أو تطوعى ، فمن وجهة نظر القائم بالدور يتحدد هذا الدور على أساس ما يتوقعه منه أفراد الجماعة ، وفق التقاليد الاجتماعية السائدة . ولهذا الناحية بين أفراد الجماعة

أهميتها فى وضع الفرد القائم بالدور ، لأن هناك من النتائج ما يترتب على مدى تحقيقه لدوره من وجهة نظر أفراد الجماعة ، فهو إما أن ينال تقديراً ومكافأة . وإما أن يقابل بالغضب والعقاب . وهذه الناحية المعيارية هى التى تحدد التصرف المناسب للأشخاص الذين يقومون بأدوار معينة ، أما العامل الشخصى ، وهو هنا تلقائى تطوعى . فيتمثل فى الدوافع الشخصية عند الفرد نفسه ، والتى يعمل بها على تكامل شخصيته عن طريق أدائه لدوره بحسب ما تتوقعه منه الجماعة ، دون نظر إلى أى ثواب أو عقاب .

ويتشرب الفرد خلال قيامه بدوره المثل والقيم السائدة فى جماعته ، ويتفاوت الأفراد فى مدى تشربهم لهذه المثل والقيم السائدة فى الجماعة ، ولهذه قوتها التى تؤثر فى سلوكه :

وإذن فبحسب وجهة النظر هذه يبدو المظهر الأساسى للبناء الاجتماعى فى النواحى النموذجية المتوقعة والتى تعرف التصرف المناسب للأفراد الذين يقومون بأدوار معينة ، ويعمل على تحقيق هذه التوقعات الدوافع الشخصية للفرد نفسه نحو تكوين شخصيته وتماسكها ، بالإضافة إلى ما يتوقعه من جزاء الآخرين له ، وهذا النسق من التصرفات النموذجية المتوقعة يحتل مكانه فى النسق الاجتماعى الكلى ، وتكون له على هذا الأساس شرعيته ، وهو ما يطلق عليه النظام .

From this point of view, the essential aspect of social structure lies in a system of patterned expectations definig the proper behaviour of persons playing certain roles, enforced both by the incumbent's own positive motives for conformity and by the sanctions of others. Such systems of patterned expectations, seen in the perspective of their place in a total social system and sufficiently thoroughly established in action to be taken for granted as legitimate, are conveniently called instiutions.

وهكذا تدرج بنا تالكوت بارسونز فى تحليله للبناء الاجتماعى حتى انتهى فى النهاية إلى تحديد مفهوم معين للبناء الاجتماعى ، كما أنه انتهى بتوضيح الصلة التى تربط البناء الاجتماعى بالنظام الاجتماعى .

أما عن موقف راد كليف براون من إصطلاح البناء الاجتماعى ، فهو يرى أن كلمة بناء تعنى فى حد ذاتها الترتيب المنظم للأجزاء ، وعلى ذلك فالتأليف الموسيقى له بناء ، وبالمثل للجملة بناء ، وهكذا الحال بالنسبة للخلية والحيوان ، وعلى هذا الأساس

تصبح أجزاء أو وحدات البناء الاجتماعي هم الأشخاص ، والشخص هنا ليس مجرد كائن حي ، وإنما هو كائن إنساني يحتل وضعاً معيناً في البناء الاجتماعي ، وهنا يميز راد كليف براون بين اصطلاحي شخص وفرد .

ويواصل راد كليف براون توضيحه لمفهوم البناء الاجتماعي فيبين طبيعة هؤلاء الأشخاص وطبيعة الصلة التي تربط بينهم والنواحي التي تتحكم في هؤلاء الأشخاص وفي الصلات التي تربط بينهم بالتالي فيقول :

"The social relationships, of which the continuing network constitute social structure, are not haphazard conjunctions of individuals, but are determined by the social process, and any relationship is one in which the conduct of persons in their interactions with each other is controlled by norms, rules or patterns. So that in any relationship within a social structure a person knows that he is expected to behave according to these norms and is justified in expecting that other persons should do the same. The established norms of conduct of a particular form of social life it is usual to refer to as institutions."(1)

ونخرج من كل ما سبق أن راد كليف براون يرى في البناء الاجتماعي ترتيباً للأشخاص في علاقات محددة تخضع لنظم معينة ، ويختم حديثه في هذا الموضوع بقوله :

"Thus we may say that when we are dealing with a structural system we are concerned with a system of social positions, while in an organization we deal with a system of roles".(2)

ونخرج من كل ما سبق بأن البناء الاجتماعي عبارة عن ترتيب للأشخاص في علاقات تخضع لنظم معينة ، ويمكن أن نمثل لذلك بالبناء الاجتماعي للجيش مثلا ، وحيث نجد أن الأشخاص هم وحداته ، وأن بناءه الاجتماعي عبارة عن ترتيب لهذه الوحدات في مجموعات يطلق عليها أسماء مختلفة كلواء وفصيلة وكتيبة ، ثم ترتيبهم في مجموعات أخرى كمشاة ومدفعية وطيران ، ثم ترتيب للأشخاص في رتب كعميد وملازم وعريف وإلى غير ذلك من الألقاب . وعلى ذلك فالبناء الاجتماعي يرتبط بترتيب

(١) A.R. Radcliffe-Brown, Structure and Function in Primitive Society (London, 1968), p. 10.

(٢) المرجع السابق ص ١١ .

الأشخاص ، بينما يرتبط التنظيم الاجتماعى بترتيب النشاط . وفى تمثيلنا بالجيش نجد أن لكل شخص فيه مهمة معينة هى فى الواقع جزء من النشاط الكلى للجيش ، سواء أكان ذلك فى وقت السلم أم فى وقت الحرب ، أما النظام فيبدو فى النسق المعقد للقواعد ونماذج التصرف التى يتوقع من كل فرد فى المجموعة أن يتصرف بمقتضاها .

وإذن فالشخص هو وحدة البناء الاجتماعى ، ويهتم البناء بترتيب الأشخاص ، والتنظيم بترتيب أوجه النشاط ، والنظام بالتصرفات المتوقعة أو العلاقات فى داخل البناء والاصطلاحات الأربعة : الشخص والبناء والتنظيم والنظام لا تخرج عن كونها اصطلاحات مختلفة لحقيقة واحدة وليست أسماء لحقائق مختلفة .

الفصل الرابع

النظم الاجتماعية

- مقدمة
- تعريف النظام الاجتماعى
- خصائص النظم الاجتماعية
- أشكال النظم الاجتماعية
- النظم الاجتماعية البارزة فى المجتمع

الفصل الرابع

النظم الاجتماعية

مقدمة :

رأينا فيما سبق كيف أن النظام الاجتماعى لا يخرج عن كونه نسقاً يربط أجزاء المجتمع بعضها ببعض ويربط تلك الأجزاء فى الوقت نفسه بالمجتمع بطريقة مقصودة تتمثل فى الوظائف التى تؤديها الأجزاء المتعددة نفسها والجمع الذى توجد فيه ، كما رأينا فيما سبق أيضاً كيف أن الجماعات لاتخرج عن كونها تجمعات للكائنات البشرية يتجمع عن طريقها الناس فى تفاعل دائم ، ثم يتبلور هذا التفاعل فى طرق للعمل تهدف إلى بقاء واستمرار الجماعة .

وهذه الوظائف التى تؤديها الأجزاء المختلفة للمجتمع تتجه أساساً إلى إرضاء عدد من الدوافع الإنسانية ، نفسية وجسمية . فهى نفسية كتلك التى تدفعنا إلى الأمن والاستجابة والتجربة والخبرات الجديدة ، وجسمية كتلك التى تدفعنا إلى الطعام والمأوى والنوع الآخر . وعلى الرغم مما يلاحظ على هذه الدوافع من قلة عددها إلا أنها تتميز مع ذلك بأن وسائل إرضائها متعددة ومتشعبة ، ويمكن أن نلمس ذلك فى حاجة الإنسان إلى الطعام وحيث لا يتمثل تحقيقها فى مجرد الحصول عليه ، وإنما تتمثل أيضاً فى ظهور هذه النماذج المتشعبة للتصرف فى وسائل طهوه ومواعيد تناوله ، وفى تلك المظاهر الاقتصادية المعقدة التى تتعلق بإنتاجه وتوزيعه واستهلاكه كما تشاهد فى المجتمعات الحديثة بنوع خاص . وكذلك الحال فيما يتعلق بإرضاء الدافع الجنسى ، وحيث نجد ذلك يدعو إلى ظهور تلك النماذج المتعددة للتصرف ، والتى تتصل بالأسرة والخطبة والزواج والطلاق والبغاء وغيرها من نظم . ولقد اتجهت كل حضارة إنسانية إلى وضع عدد لا حصر له من نماذج التصرف التى تتميز بأنها جمعية ومقننة ومعترف بها ، تتحقق عن طريقها الدوافع الإنسانية الأساسية بطريقة معترف بها أيضاً ويوافق عليها المجتمع . هذه النماذج المقننة هى ما اصطلح على تسميته بالنظم الاجتماعية Social Institutions وتقوم هذه النظم بوظائفها داخل التنظيم الاجتماعى . .

تعريف النظام الاجتماعى :

لا بأس الآن بعد هذه المقدمة من أن نستعرض عدداً من التعاريف التى وضعت لهذه النظم لنرى إلى أى مدى قد اتفق أو اختلف علماء الاجتماع حول ذلك . ولنرى أيضاً مدى انطباقها على تقديمنا لهذه النظم .

يرى جيلين وجيلين Gillin أن النظم الاجتماعية هى الأنساق المنظمة الدائمة نسبياً، للتصرف والاتجاهات والأغراض والأشياء المادية والرموز والمثل التى توجه أغلب نواحى الحياة الاجتماعية .

Social Institutions are those relatively permanent, organized and structuralized system of behaviour, attitudes purposes, material objects, symbols, and ideals which give direction to much of social life.(١)

ويرى بارنز Barnes أن النظم الاجتماعية تمثل البناء الاجتماعى والآلة التى تنظم المجتمع الإنسانى وتوجه وتنفذ وجوه النشاط المتعددة التى يتطلبها تحقيق الحاجات الإنسانية .

Social institutions represent the social structure and machinery through which human society organizes, directs, and executes the multifarious activities required to satisfy human needs.(٢)

ويعرفها جينزبرج Ginsberg بأنها « القواعد الموضوعية والمعترف بها والتى تحكم الصلات بين أفراد الجماعة » .

Recognized and established usages governing the relation between individuals or groups.(٣)

ويصفها وليام أجبرن Ogburn بأنها الطرق التى ينشئها وينظمها المجتمع لتحقيق حاجات إنسانية ضرورية .

Social institutions are organized established ways of satisfying certain basic human needs.(٤)

---

(١) John L., Gillin & John P. Gillin, Cultural Sociology (U.S.A., 1948) p. 313.

(٢) Harry Elmer Barnes, Social Institutions (N.Y., 1947) p. 29.

(٣) Morris Ginsberg, Sociology (Oxford, 1949) p. 42.

(٤) W. Ogburn & M. Nimkoff, A Handbook of Sociology (London, 1949) p. 256.

أما سمنر Sumner فيرى أن النظام الاجتماعى يتكون من فكرة وبناء، والفكرة قد تكون رأياً أو خاطراً أو مبدأ أو اهتماماً معيناً ، أما البناء فهو الأساس أو الجهاز الذى يساند الفكرة ويزودها بالوسائل التى يمكن أن تتجه بها إلى عالم الحقائق والأفعال بطريقة تخدم مصالح الإنسانية عامة[1].

وسمنر يشير إذن إلى أن النظم تبدأ بطرق التصرف التى تصبح عادات ثم تتحول إلى قيم أخلاقية بعد أن ترتبط بالفلسفة التى تجعل منها ضرورة للصالح العام ، وحيث تصبح بذلك محددة ومعينة من ناحية ارتباطها بالقواعد والأفعال الموضوعة ، والأجهزة التى تستخدم ، فإذا وصلت إلى هذه المرحلة يكون بناؤها قد اكتمل وأصبح النظام كاملا .

خصائص النظم الاجتماعية :

للنظم الاجتماعية عدد من الخصائص العامة البارزة والتى يمكن أن نجملها فيما يلى :

١ — يتميز النظام الاجتماعى بأنه يقوم بوظيفته كوحدة فى النسق الحضارى ككل، ذلك لأن النظام لا يخرج عن كونه تنظيماً لنماذج التفكير والتصرف التى تظهر خلال النشاط الاجتماعى وما يتصل به من إنتاج مادى ، وهو بالتالى عبارة عن تجميع القواعد الاجتماعية السائدة فى المجتمع والتى تتكون من العادات والتقاليد والقيم والصفات الأخلاقية المنظمة بوعى أو بدون وعى كوحدة وظيفية . وقد تنجح بعض هذه العناصر الحضارية فتتحول إلى نظام ، بينما قد لاتنجح الأخرى فى أن تكون نظاماً ، فإذا ما حدث ونجحت بعض العناصر الحضارية وتحولت إلى نظام اتجه إلى التوحيد بين أجزائه كما يتجه إلى أن يكيف نفسه كوحدة من وحدات النسق الحضارى ككل فى المجتمع الذى يوجد فيه ، كما يتجه فى الوقت نفسه إلى مساندة هذا النسق الكلى كما سنرى فى نقطة تالية :

٢ — يتميز النظام الاجتماعى بدرجة نسبية من الاستمرار والدوام ، فأنساق العقائد وطرق العمل وغيرها لاتصبح نظماً إلا بعد أن تصل إلى مرحلة القبول بصفة عامة خلال فترة مناسبة من الزمن ، ففى مجتمعنا مثلا نجد أن نظام الملكية الفردية أو نظام الزواج سواء أكان مونوجاميا أو بوليجينيا أو أى نظام سائد آخر لا بد وقد مر بمرحلة طويلة الأمد مارسه الناس خلالها قبل أن يصبح نظاماً معترفاً به وموافقاً عليه ، ويمكننا أن نقرر على هذا الأساس أن أى نظام لابد أن يكون قد مر قبل إقراره بفترة زمنية معينة

(١) G. Sumner, Folkways (Boston, 1906) pp. 53-54.

يمكن اعتبارها فترة تمرين وتعويد على ممارسة النظام ، وقد يستمر النظام قروناً طويلة كما هو الحال بالنسبة للنظم الدينية ونظم الزواج والملكية ، وقد يندثر بعد فترة من الزمن ، كما اندثر نظام الإقطاع الذى كان سائداً فى أوربا فى القرون الوسطى ، أو نظام السخرة الذى كان موجوداً فى مصر حتى القرن التاسع عشر أو نظام الطوائف الحرفية الذى ظل معمولا به فى مصر أيضاً حتى نهاية القرن التاسع عشر ، ولكن على الرغم من أن أى نظام اجتماعى معرض للزوال إلا أنه على أى الحالات يميل دائماً إلى أن يوصف بثباته واستمراره نسبياً .

٣ — يتميز أى نظام اجتماعى بأن له هدفاً أو عدداً من الأهداف الواضحة ، إلا أن هذا الهدف كثير ما يتعارض بمرور الزمن مع الوظيفة التى يؤديها النظام . ويمكن أن نمثل لذلك بنظام الرق حيث كان يهدف فى أول أمره إلى الحصول على الأيدى العاملة الرخيصة ولكنه لم يعد يهدف إلى ذلك فيما بعد حين أصبح النظام مكلفاً من هذه الناحية ، كذلك الحال أيضاً فيما يتعلق بالمذهب الاقتصادى الفردى المعروف بالمذهب الحر والذى كان يتخذ له الشعار المعروف : اترك الطبيعة تعمل واترك الأمور تسير Laissez faire, laissez passer وذلك حينما كان يهدف فى أول أمره إلى جودة الإنتاج نتيجة للمصلحة الشخصية التى يحققها الفرد من وراء ذلك ، إلا أن المذهب اتجه فيما بعد إلى القضاء على حرية أغلب الأفراد فى الربح لأنه أتاح الفرصة إلى التلاعب وظهور الاحتكارات القوية التى قضت على مصلحة الأفراد أنفسهم ، مما سبق نرى أنه مما يميز النظم الاجتماعية تعرضها لأن تختلف وظيفتها مع الهدف ، أو الأهداف التى وجدت لتحقيقها .

٤ — تتميز النظم الاجتماعية بجمودها نتيجة لما تتميز به من استقرار ودوام لفترة طويلة من الزمن حتى لتكاد فى بعض الأحيان أن تتحول إلى ما يشبه الطقوس ، ولهذا الجمود أثره فيما تتميز به النظم الاجتماعية من صعوبة التغير ، حتى إنها تقف دائماً عقبة أمام هذا التغير ، سواء أكان يتجه بها إلى التقدم أم التأخر .

٥ — تعتبر النظم الاجتماعية من عوامل التوافق بين الأجزاء المختلفة للحضارة ككل فهى تميل دائماً إلى التوحيد بين أجزاء النظام الاجتماعى الكلى وهى تتميز بذلك بأنها غير مستقلة عن بعضها ، وإنما على العكس من ذلك فهى ترتبط ببعضها فى نسق حضارى

موحد . وذلك حين نجد أن كل نظام فى النسق يميل إلى مساندة النظام الآخر . فالخطبة مثلا تسبق الزواج وتسانده ، وهذا بدوره يسبق الأسرة ويساندها ، وبذلك نجد أن النظم الثلاثة ترتبط ببعضها وتعتمد على بعضها ، علاوة على أننا نجد نظام الأسرة يرتبط بالنظم الاقتصادية السائدة فى المجتمع رعوية كانت أو زراعية أو صناعية ، والنظم الاجتماعية بذلك تتميز بأنها تعمل فى الوقت نفسه على الاستقرار الاجتماعى فى المجتمع .

أشكال النظم الاجتماعية :

يمكننا أن نميز بين الأشكال الآتية للنظم الاجتماعية :

١ — نظم تلقائية ونظم مقننة ، والأولى هى تلك التى نشأت دون قصد أو وعى استجابة للقيم الخلقية السائدة ، ويمكن أن نمثل لهذا النوع بنظم الزواج والدين والملكية وهى التى نشأت أصلا لتنظيم نواح خلقية معينة . أما النظم المقننة فتتميز بأنها جاءت نتيجة تنظيم واع ومقصود لتحقيق أهداف معينة كنظم التعليم والصناعة . وأغلب النظم الاقتصادية كالادخار والتأمين والمصارف .

٢ — نظم أساسية ونظم مساعدة أو فرعية ، والأولى هى التى نشأت لتحقيق الضبط فى المجتمع ، وفى مجتمعنا الذى نعيش فيه نجد من هذا النوع نظماً كالملكية الفردية والدولة والدين ، وحيث لا يمكن للمجتمع أن يعيش بدونها . وأما النظم المساعدة أو الفرعية فتقل أهميتها للمجتمع كثيراً عن الأولى كالنظم الترفيهية بأنواعها . ويتوقف اعتبار النظام أساسياً أو فرعياً على الحضارة السائدة والتى هو جزء منها . فما هو ضرورى فى حضارة معينة قد لا يكون كذلك فى حضارة أخرى ، فالنظم التعليمية مثلا تختلف أهميتها من مجتمع لآخر حتى فى وقتنا الحاضر ، ونظام السيرك كانت له فى روما القديمة أهمية تختلف تماماً عن أهميته فى روما الحاضرة .

٣ — نظم مشروعة ونظم غير مشروعة ، فالنظم التى تتعلق بطرق العمل المختلفة صناعية وزراعية وتجارية تعتبر نظماً مشروعة ومتفقاً عليها ، بينما تجد هناك نظماً تتميز بعدم شرعيتها كنظام البغاء فى مجتمعنا وفى كثير من المجتمعات الأخرى ، وكذلك الحال فى نظم كالتهريب والرشوة والقمار . وتتميز أغلبية النظم فى المجتمعات الموفقة فى أداء وظيفتها بأنها مشروعة ، وإن كان أى مجتمع لا يخلو فى العادة من انحرافات غير

مشروعة تنبثق عن النظم المشروعة . وتعتبر خروجاً على القيم الخلقية السائدة فى المجتمع . ويجب أن نميز هنا بين هذه القيم وبين القيم السائدة بين أجزاء النظام غير المشروع كتلك القيم التى تتعلق بشرف المهنة مثلا عند طبقة اللصوص أو طبقة المهربين .

٤ — نظم عامة الانتشار ونظم محدودة الانتشار ، ويمكننا أن نميز بين هذين النوعين بمدى انتشار كل منهما بين أفراد المجتمع ، فالدين فى مجتمعنا مثلا وفى أغلب المجتمعات الإنسانية إن لم يكن كلها يعتبر نظاماً عاماً لارتفاع نسبة الأشخاص الذين يدخلون فى نطاقه ، بينما يعتبر نظام الكشافة نظاماً محدوداً لا ينتسب إليه سوى فئة ضئيلة من السكان.

٥ — نظم عاملة ونظم ضابطة ، وتتميز النظم العاملة بأن وظيفتها الأساسية هى تنظيم نماذج التصرف التى تعتبر ممارستها ضرورية لتحقيق ما يسعى إليه النظام من أهداف ، بل لبقائه أيضاً ، كالنظم الصناعية مثلا ، بينما تتميز النظم الضابطة بأنها وجدت لضبط عدد من العادات ونماذج التصرف التى لا تعتبر فى حد ذاتها جزءاً من النظام نفسه كما هو الحال فى النظم القانونية ، وحيث لا تحتل الجرائم والمخالفات جزءاً من النظام القانونى وذلك بعكس العمليات الصناعية التى تنظمها النظم الصناعية التى هى فى الوقت نفسه جزء من النظام :

النظم الاجتماعية البارزة فى المجتمع :

تبدو أهمية أى نظام اجتماعى فى مدى مايقوم به من نشاط والوظائف التى يؤديها . ولقد وجد كل نظام ليؤدى وظيفة أساسية ، فوجد النظام الزراعى لإنتاج الغذاء والملبس من الأرض ، ووجدت الأسرة لتربية الصغار ، والدولة لتحكم ، والنظام الدينى للعبادة وعلى ذلك فالوظيفة الأساسية لأى نظام هى التى تحدده وتميزه وتبرز أهميته . ولما كانت رغبات الإنسان متعددة ونشاطه متنوعاً لتحقيق هذه الرغبات أصبح محتاجاً لعدد كبير من هذه النظم لكى يتمكن من تحقيق رغباته ، ولكننا مع ذلك يمكننا أن نجمل النظم الاجتماعية الهامة فى حياة الإنسان فى النظم الأربعة الرئيسية الآتية ، وهى هنا مجرد نظم رئيسية نظراً لما ينبثق عنها من نظم فرعية كثيرة العدد فى العادة مثل ذلك العدد الكبير من النظم الذى يتفرع من النظام الاقتصادى مثلا . والنظم الأربعة الرئيسية هى :

١ — النظم الاقتصادية ، وحيث نجد أن كل مجتمع إنسانى فى حاجة إلى نظم اقتصادية

لسد حاجة أفراده المتشابكة والتى لا يمكن أن تتحقق إلا عن طريق هذه النظم ، فإنتاج السلع والمواد المختلفة التى يحتاج إليها أفراد الجماعة ركن هام فى النظام الاقتصادى ، إلا أنه ليس أهم الأركان ، إذ أن استخدام فنون الصناعة فى زيادة الإنتاج لا يفى وحده بإقامة اقتصاد المجتمع ، بل لابد أيضاً من اعتبار لتوزيع الإنتاج توزيعاً منظماً عادلا بين أفراد الجماعة . وتتمثل النظم الاقتصادية فى المجتمع الحديث فيما وضعه المجتمع لنفسه من نظم صناعية وزراعية ومالية وتجارية متنوعة تقوم على سد احتياجات الإنسان من هذه النواحى ، وكانت هذه النظم فى الأزمنة القديمة محدودة إلى درجة كبيرة ، بل لقد كان أغلبها يتركز فى الأسرة ، والنظام الاقتصادى من أهم النظم التى تشكل المجتمعات الحديثة ، وأصبح النظام بذلك مجالا لتدخل الدولة ورقابتها لحماية مصالح الناس وحقوقهم ، وخاصة فيما يتعلق بعدالة التوزيع وعدم الاستغلال والملكية والتعاقد .

٢ — النظم الاجتماعية التى تتركز حول تنظيم العلاقة الجنسية ، وهى نظم قديمة مارستها كل المجتمعات الإنسانية لما لتنظيم هذه العلاقة من أهمية كبرى فى الجماعات قديماً وحديثاً بدائية ومتحضرة ، وأظهر هذه النظم نظم الأسرة والزواج والتى تختلف فى تفصيلاتها من مجتمع لآخر ومن وقت لآخر .

٣ — النظم الدينية ، وتتركز حول العقيدة . وتبدو أهمية هذه النظم فى تنظيم الظواهر التى تتعلق بالعبادة والسحر وطقوس الميلاد والموت والزواج والحروب . والنظم الدينية موجودة فى كل المجتمعات الإنسانية لأنها تسد حاجات اجتماعية هامة ، فالدين يدفع الأفراد إلى تغليب مصلحة الجماعة على مصلحة الفرد ، كما يساعد على تكامل شخصية الفرد وتقوية روحه المعنوية فيدفع عنه الخوف ويحيى فيه الأمل بما يبثه فيه من قوى خارقة تتمثل فى قوة الإله الذى يقدر على مساعدته . وللنظم الدينية دور هام فى تكامل المجتمع عن طريق شعائره التى تؤدى وظيفة العاطفة الجماعية المشتركة ، والتى تذكر الفرد وهو غارق فى حياته المادية بولائه لجماعته ولقيمها العليا .

٤ — النظم الاجتماعية التى تعمل للصالح العام للمجموع ، وهذه تتمثل فى الوقت الحاضر فى الدولة وحيث نجدها مسئولة عن تأمين المجموع ضد العدوان الخارجى والداخلى ، كما تعمل على نشر العدالة بين الناس وحماية الضعيف من القوى ومعاقبة كل من يعمل على حدوث اضطراب للمجموع . والدولة نظام سياسى يؤدى وظائف

داخلية وخارجية للمجتمع ، ولا يمكن لغيره من النظم أن يؤديها ولذلك كان نظاماً ضرورياً لاستمرار كيان المجتمع .

وهذه النظم الاجتماعية الأربعة هى أكثر النظم انتشاراً وبروزاً ، فلم توجد أية حضارة تخلو من الأسرة كما لم توجد أية حضارة تخلو من تنظيم اقتصادى ، كما نجد للأغلبية العظمى من المجتمعات نوعاً من الحكومة وعقيدة دينية معينة : وتختلف كل هذه النظم من مجتمع لآخر من ناحية الاتساع ودقة التنظيم . وواضح أن هذه النظم الأربعة تتركز حول الحاجات الإنسانية الضرورية وهى الغذاء والجنس والعقيدة والأمن .

وتحديدنا لهذه النظم الأربعة لا يمنع من وجود عدد من النظم الهامة الأخرى ، ولكنها تأتى فى الأهمية بعد النظم الأربعة السابقة . ومن أمثلة هذه النظم الأخرى ما يقوم منها على شئون التربية والتعليم والمواصلات والترفيه والفنون والصحة وغيرها مما يحتاج إليه المجتمع ، وتشرف الدولة فى المجتمعات الحديثة على أغلب هذه النظم أيضاً .

ولما كان الكتاب لا يتسع لعرض كل هذه النظم الاجتماعية فسنكتفى فيه بعدد منها نوضحه كنماذج لدراسة باقى النظم ، فيتعرض فى الفصل الخامس للنظم الاقتصادية عامة وتمثل باثنين من نظمها الفرعية ، هما نظام الملكية ونظام النقد ، كما سندرس الأسرة كنظام اجتماعى فى الفصل السادس ، وأخيراً ندرس نظام الزواج فى الفصل السابع .

الفصل الخامس

النظم الإجتماعية
(النظام الاقتصادى)

- مقدمة
- ماهية النظام الاقتصادى
- تطور النظم الاقتصادية
- نظام الملكية
- نظام النقد

الفصل الخامس

النظم الاجتماعية

(النظام الاقتصادى)

مقدمة :

تحتل النظم الاقتصادية جانبًا كبيراً من حضارتنا حتى لتبدو وقد طغت على النظم الاجتماعية الأخرى ، ذلك لأنها تضم إليها من نشاط الإنسان ما تعلق بالإنتاج الزراعى والإنتاج الصناعى سواء كان آليًا أم يدويًا ، كما تضم نظم التوزيع المختلفة سواء ما تعلق منها بالجملة أو القطاعى ، التعاونى أو الفردى ، كما يضم كل ما يتصل بالنظم الائتمانية كالبنوك وغيرها . وكل هذه النواحى قد يملكها أو ينظمها فرد أو مجموعة من الأفراد ، عن طريق المنافسة أو عن طريق الشركات الاحتكارية ؛ كما قد تديرها الدولة أو الهيئات التعاونية . ونظراً لضخامة هذا النشاط واتساعه ، وجدنا أنفسنا وقد ارتبطنا بشكل واضح بالنشاط الاقتصادى والوظائف الاقتصادية ، ولقد استأثر هذا النشاط نتيجة لأهميته وتعقده بعلم خاص به وهو علم الاقتصاد . كما ظهر فى الوقت نفسه من رأى فى الظروف الاقتصادية العامل الرئيسى للنشاط الإنسانى والنظم الاجتماعية ، وقد عرف هذا الرأى بالتحكم الاقتصادى .

ويدور النشاط الاقتصادى حول موضوعات رئيسية ثلاثة هى :

١ — إنتاج السلع والخدمات اللازمة للمجتمع ، ويهتم الاقتصاديون أساسًا بالوسائل التى يمكن أن تتحول بها المادة الخام إلى أغذية أو أدوات وبالأنماط أو نماذج التصرف التى تؤثر فى النشاط الإنسانى والتفاعل الذى يتم خلال إنتاج السلع والخدمات ، وبذلك فإنهم يبحثون فى كيفية توزيع عملية الإنتاج بين أفراد المجتمع وعما إذا كان هناك تخصص بين الأفراد أو الجماعات فى حرفة معينة ، فى مجتمعنا مثلا نجد هناك تخصصاً بنسبة كبيرة فى أنواع التجارة والصناعة والحرف المختلفة والتى يتطلب بعضها سنوات طويلة من

الدراسة والتمرين ، بينما لا نجد الأمر كذلك فى كثير من المجتمعات الصغيرة أو البدائية والتى لا يتعدى التخصص فيها ذلك الذى يوجد بين عمل الرجل وعمل المرأة ، أو ذلك الذى ينتظر من كل فرد فى المجتمع أداؤه تبعًا لسن معينة .

٢ — توزيع السلع والخدمات بين أفراد المجتمع ، ويكون التركيز هنا على أنماط التفاعل التى تحكم عمليات التوزيع وعلى الوسائل المستخدمة فى سبيل التوزيع داخل الأسرة كما هو الحال فى معظم الجماعات البدائية ، أم أن الأسرة نفسها وحدة فى جزء أكبر يتم التوزيع فيه عن طريق نظم أخرى كالتجارة مثلا ، هذا علاوة على أن التوزيع فى المجتمعات المتحضرة يتم بواسطة طرق كثيرة التعقيد .

٣ — استخدام واستهلاك السلع والخدمات ، وهى أنماط أو نماذج التصرف التى تحكم هذه العمليات . فالمجتمعات البسيطة لا تنتج فى العادة أكثر مما تستهلك ، وهى لذلك لا تعرف مشكلة الفائض من الإنتاج ، أما المجتمعات المتحضرة فتنتج عادة فائضًا كبيراً تواجه معه مشكلة ملكية هذا الفائض وللتحكم فيه ، وهى مشكلة لا تدخل فى نطاق النظام الاقتصادى وحده ، بل تتعداه إلى النظام السياسى نفسه .

أما من وجهة نظرنا كاجتماعيين فيهمنا النظام الاقتصادى فى أنه جزء من التنظيم الاجتماعى ، كما تهمنا العلاقة بين النشاط الاقتصادى وبين المظاهر الأخرى للحياة الإنسانية . وعلى ذلك فلا يهمنا النظام الاقتصادى من ناحية وظائفه الداخلية كعوامل التشغيل والعرض والطلب ونظمه النقدية والائتمانية ومشاكل الإنتاج والإدارة ، ذلك لأن كل هذا يهم أولا عالم الاقتصاد ، بينما يركز عالم الاجتماع اهتمامه فيما يمكن أن يكون للنسق الاقتصادى من آثار على التنظيم الاجتماعى ككل ، وفيما يمكن أن يكون له من آثار على النظم الأخرى فى المجتمع ، وما يمكن أن يكون له من آثار على طرق معيشتنا وطرق تفكيرنا عامة .

ماهية النظام الاقتصادى

لكل حضارة وسائلها الفنية التى تهدف إلى استغلال البيئة بقصد إرضاء الحاجات الأساسية للإنسان كحاجته إلى الغذاء والمأوى والملبس . وهذه الوسائل كمجموعة هى المظهر الذى يتميز به النظام الاقتصادى فى مجتمع معين ووقت معين . وتتمثل هذه الوسائل فى مجموعة الخبرات والمهارات والفنون Technology السائدة فى المجتمع وما لها من أثر على التنظيم الاجتماعى نفسه من نواح كثيرة . وهذه المجموعة من الخبرات والمهارات والفنون فى حد ذاتها لا تزيد على كونها جزءاً من النظام الاقتصادى ، إلا أنه توجد إلى جوارها نواح أخرى كثيرة تتمثل فيما يسود المجتمع من عادات وتقاليد وأفكار وخرافات وغيرها مما يقوم حول الوسائل المستخدمة فى النظام ، ولها أثرها بالتالى فى كيفية استخدام وملكية الأدوات وتوزيع الإنتاج وغيرها من نواح تؤثر فى الوسائل نفسها ، فى الوقت الذى لا تعتبر فيه هذه النواحى جزءاً من الوسائل نفسها . وعلى ذلك فالنظام الاقتصادى لا يقتصر على كونه مجموعة الوسائل ، وإنما لابد أن يضاف إليها تلك النواحى المعقدة من عادات وعقائد وأفكار . ويمكن أن نعرف النظام الاقتصادى على هذا الأساس بأنه عبارة عن مجموعة الوسائل المستخدمة والأفكار والعادات فى تفاعلها معاً لاستغلال البيئة بقصد إرضاء حاجات أساسية .

The economic institution is the complex of techniques, ideas and customs, relating to the exploitation of the environment for the satisfaction of subsistence needs.(1)

وتختلف تفاصيل النظام الاقتصادى من حضارة لأخرى وذلك نتيجة للتفاعل بين جماعات معينة لها حضارتها المميزة وبين البيئة الطبيعية . وقد وجدنا على هذا الأساس اقتصاداً يقوم أساساً على الصيد من البر أو البحر ، واقتصاداً يقوم على الزراعة أو تربية الحيوانات والماشية ، واقتصاداً يقوم على الصناعة أو التجارة أو النقل ، كما نجد فى بعض الحالات اقتصاداً يقوم على اثنين أو أكثر من هذه الأسس ، وعلى ذلك

(١) Marshall Jones, op. ci., p. 224.

يمكننا أن نميز بين المجتمعات اقتصادياً كالآتى :

١ – اقتصاد الجمع : وهو ذلك الذى يتركز نشاطه حول استخدام الإنتاج الذى يوجد فى البيئة بصورة طبيعية كصيد الحيوانات وصيد الأسماك واستغلال النباتات البرية ، وتتميز المجتمعات البسيطة بهذا النوع من الاقتصاد عادة .

٢ – الاقتصاد التحويلى البسيط ، وهو ذلك الذى يعتمد على تحويل الإنتاج الطبيعى السابق بطرق بسيطة ، أو يعتمد على النشاط الزراعى واستئناس الحيوان ، وهذان النشاطان هما أبرز أشكال هذا النوع من الاقتصاد ، وكان لهما أهميتهما فى تطور الإنسان عامة لأنهما حررا الإنسان من الاعتماد الكلى على الطبيعة باعتماده على نفسه وسيطرته على البيئة إلى حد كبير ، ويدخل ضمن هذا النوع من الاقتصاد أيضاً الجهود الأولية التى يبذلها الإنسان فى تحويل إنتاجه إلى أشكال تعمل على صلاحية استخدامها كتحويل القطن إلى غزل ، وكالصناعات اليدوية الأخرى التى كانت فى حد ذاتها بداية للمرحلة التالية .

٣ – الاقتصاد التحويلى المعقد ، وهو ذلك الذى يعتمد على اعتبار الإنتاج الطبيعى مادة خام يمكن تحويلها إلى مجموعة من المواد الجديدة عن طريق عدد من العمليات التى تنتهى بالمادة الخام إلى بضائع تامة الصنع تختلف كل الاختلاف عن طبيعة المادة نفسها مثل تحويل القطن والصوف إلى ملابس ، وكالصناعات التى تعتبر أكثر تعقيداً من ذلك كإنتاج النايلون وأدوات البلاستيك والأدوات الزجاجية والآلات وغيرها ، ويمكن أن نمثل لذلك النوع من الاقتصاد بهذا الذى تأخذ به بلادنا فى الوقت الحاضر والذى أخذت به قبلنا كثير من البلاد الأوربية والأمريكية .

٤ – الاقتصاد المنوع ، وهو الذى يعتمد على أكثر من نوع من الأشكال الاقتصادية السابقة بسيطة ومعقدة ، وذلك حينما نجد جانباً من المجتمع يعتمد على الاقتصاد التحويلى البسيط بينما يعتمد جانب آخر على الاقتصاد التحويلى المعقد . وهذا هو الوضع فى أغلب بلاد العالم ، حيث نجد أنه قلما تتميز أية دولة بنوع واحد من الاقتصاد وخاصة فيما يتعلق بالجمع بين النوع الثانى والثالث ، ونجد مصر مثلا لهذا النوع من الاقتصاد المنوع ، حيث نجد اقتصادنا يجمع بين الاقتصاد التحويلى البسيط والاقتصاد التحويلى المعقد .

تطور النظم الاقتصادية

كان للإنسان نشاطه الاقتصادى منذ أن ظهر على وجه الأرض . وقد بدأ ذلك عندما كان يعتمد كليًّا على ما يجمعه من جذور وثمار ونباتات لغذائه ، وما كان يصيده من حيوانات يتغذى عليها . وقد ظهر مبدأ تقسيم العمل فى أول الأمر بين الذكور والإناث حيث كانت تترك للنساء مهمة جمع الجذور والنباتات بينما يقوم الرجال بالصيد ، وكانت الأسرة بذلك هى النظام الرئيسى للإنتاج والاستهلاك ، مع وجود بعض الحالات كان يشترك فيها الجمع كله فى الإنتاج والاستهلاك ، وذلك حينما كانت الأسرة كلها أو معظمها تتعاون فى الصيد ، فيخرج الرجال لهذه المهمة لعدة أيام أو لعدة أسابيع ثم يعودون لاقتسام ما صادوه فيما بينهم . ولم يكن هناك من رأس مال يمكن مقارنته بما هو موجود فى النظم الاقتصادية الحاضرة إذ لم يكن ذلك يتعدى الرماح والعصى والصنانير والقوارب وأدوات التنكر وخلاف ذلك من أدوات تتعلق بالصيد .

ولقد تميز الشكل الاقتصادى السابق بناحية الاكتفاء الذاتى فلم تكن هذه الجماعات تعرف التجارة بأية صورة من صورها ، ذلك لأن طرق المواصلات على الأقل لم تكن تشجع على ذلك ، كما لم تكن هناك أسس معينة للتبادل كالنقود فى الوقت الحاضر مثلا . وقد عرفت هذه الجماعات فيما بعد ما سمى بنظام تبادل الهدايا Gift exchange والذى يتمثل فى إعطاء أحد الرجال هدية لرجل آخر يكون فى العادة من قبيلة أخرى ، ثم ينتظر منه هدية مساوية لها فى القيمة . وكان خلق الصداقة بين الأفراد هو الغرض الأول من هذا النظام ، وبذلك كانت أهميته اجتماعية ، ثم ظهرت أهميته الاقتصادية بالتدريج عندما أصبحت الهدايا تمثل أشياء لا تتوافر لدى المهدى إليه وكانت هذه الهدايا فى العادة من الأسلحة وأدوات الزينة أو الأشياء الأخرى ذات القيمة الفنية . وكان هذا النظام أساسًا لظهور أول شكل للتجارة بين الجماعات المختلفة بعد أن وجد أن أفضل الهدايا هى تلك التى لا يملكها الآخر أو التى يحتاج إليها .

وكما وجد نظام تبادل الهدايا وجد أيضًا نظام تبادل الخدمات ، وذلك على شكل

مساعدة أسرة لأخرى فى الزراعة مثلا ، ويكون هذا ديناً يرد فى مناسبة أخرى على شكل عمل أيضاً . أما إذا قدمت إحدى الأسر مساعدة أكبر مما رد إليها حسبت قيمة المساعدة الزائدة ورد بدلها جزء من المحصول .

ويقوم نظام تبادل الهدايا على أساس شعور كل المتبادلين بالرضا وذلك حين يشعر كل منهما بأن ما حصل عليه يساوى ما قدمه فى القيمة ، وهذا يتطلب نوعاً من الاتفاق فى تقدير القيمة بين الشخصين برغم عدم وجود مستوى معين للتقويم مثل ذلك الذى يقوم به النقد حديثاً . وعلى ذلك كانت عملية التبادل تتم على أساس تقدير الشخصين أو الجماعتين ، فلما أخذ التبادل يأخذ شكل التجارة ظهر أساس جديد أخذ شكل العرف أو الاصطلاح للقيمة النسبية لأنواع مختلفة من السلع والخدمات ، كأن يوافق عرفياً على أن البقرة تساوى عدداً معيناً من الماعز أو الخراف أو أن آنية معينة تساوى فى القيمة كمية من الحبوب تكفى لملئها أو لملء نصفها ، وما تحديد الأسعار والأجور العرفى الموجود فى المجتمعات المتقدمة سوى استمرار لذلك التقدير القديم لقيمة الأشياء حين مبادلتها عند المجتمعات البدائية .

ولقد اتجهت المجتمعات التى كان يسود فيها استبدال الهدايا نحو استخدام أشياء معينة تؤدى مهمة جمع أو تخزين الثروة ، كأدوات الزينة الشخصية والأشياء ذات القيمة الفنية كالأسلحة المزخرفة وهى ما يمكن خزنه أو حفظه لاستخدامه كهدايا أو كثروة أو كنز ، كما كانت تستخدم أيضاً كأساس لتقدير القيمة ما دامت توجد على شكل وحدات معينة ، ففى جزيرة ميلانيزيا Melanesia فى المحيط الهادى تحفظ الأصداف على شكل عقود بعد إدخالها فى قطع من الدوبارة ، وتستخدم الأطوال المعينة منها كأساس لتقويم الأشياء الأخرى ، كأن تقدر قيمة حيوان من حجم معين مساوية لطول معين من هذه العقود[1] كما نجد القبائل فى شرق أفريقيا تستخدم أداة الحفر الحديدية التى تستخدم فى اقتلاع الجذور كنوع من النقود على أن يكون لها حجم ووزن معينان وعلى ذلك يشيع تخزينها كنوع من الثروة ، كما تستخدم أيضاً كمادة خام ما دام فى الإمكان تشكيلها عند الحداد إلى أية أداة أخرى ، هذا علاوة على شيوع استخدامها

(١) Radcliffe-Brown, Lectures of Economic Sociology in Alex. Institute of Sociology, 1949.

فى دفع المهور على شكل عدد معين منها .

وقد استخدم فى الشرق الأدنى قديمًا عدد من المعادن كالذهب والفضة والنحاس كوسيلة لتخزين الثروة نظراً لعدم تلفها عند حفظها ، كما أمكن تشكيلها إلى وحدات ذات أوزان متساوية من كل معدن ، وأصبحت كل وحدة تعادل الأخرى من ناحية القيمة ، وأمكن بذلك تحديد قيمة الأشياء الأخرى على أساس أوزان معدن معين ، وكانت هذه الوحدات بذلك هى أول مظهر للوحدات النقدية والتى ظهرت فيما بعد لأول مرة عندما بدئ فى سك بعض قطع من المعادن وضح عليها وزنها .

وقد استخدمت النقود كأساس للقيمة أى كوسيلة لمقارنة القيم النسبية للأشياء المختلفة كما استخدمت كواسطة للاستبدال ، أى استبدال السلع والخدمات بالنقود بدلا من استبدالها بسلع وخدمات أخرى . وهذا الاستبدال بالنقود هو ما يطلق عليه الاقتصادى النقدى money econo y كما تستخدم النقود فى الوقت نفسه كوسيلة لجمع وتخزين الثروة .

ومع تقدم الزمن عقدت الأسواق لمبادلة السلع بين أفراد القبائل المختلفة . ثم أخذت الأسواق تمتد . ونشطت بذلك حركة المبادلة كما نشأت القرى والمدن بجوار هذه الأسواق . وظهرت بذلك مرحلة اقتصادية جديدة هى مرحلة الاقتصاد المدنى (نسبة إلى مدينة) وذلك إذا قورنت بالمرحلة الاقتصادية السابقة التى كانت تتميز بأنها عائلية .

لم تعد الجماعات فى المرحلة الجديدة ترتبط بالضرورة بأواصر القرابة أو المصاهرة وإنما بروابط الإقامة والسكنى فى قرية معينة أو مدينة بذاتها ، وقد ترتب على ذلك تعدد السلع وتنوع الأعمال . وبعد أن كان الصانع يتلقى من عميله المادة الأولية لتحويلها إلى سلعة مصنوعة لحساب هذا العميل أصبح يجلب المادة الخام ويحولها ثم يبيع السلعة المنتجة فى الأسواق لحسابه الخاص . وأصبحت كل مدينة مركزاً خاصًا للإنتاج لها أسواقها الأسبوعية والشهرية وعملتها وجمارکها الخاصة ، بحيث كان الشخص الأجنبى عن المدينة لا يستطيع أن يدخل بضائعه إلى أسواقها إلا بعد دفع رسم معين . وتطورت المبادلات التجارية فى هذا الدور بتطور الجماعة ، فكانت توجد تجارة متنقلة حين يطوف التجار ببضائعهم من سوق إلى أخرى ، وتجارة مقيمة فى جهة واحدة ، وكان التجار المقيمون يحاربون التجار المتنقلين لمنافستهم لهم .

ولما جاء عهد القوميات وتكونت الدول الحديثة، دخل الاقتصاد فى طور جديد هو الاقتصاد القومى وقد أخذت الدول الحديثة تتكون فى هذا الدور وأصبحت كل أمة بيئة اقتصادية لها ظروفها وأحوالها الخاصة من حيث حجم الثروة الموجودة فيها وأنواعها وموقعها الجغرافى وطبيعة مناخها وعدد سكانها . وقد أصبح لكل أمة بذلك اقتصاد قومى قائم بذاته ، ولا يعنى ذلك ضرورة وجود تشابه كامل بين مختلف أجزاء هذه الوحدة الاقتصادية الكبرى . وإنما كثيراً ما تنقسم هذه الوحدة إلى أجزاء أصغر تبعاً لاختلاف مناطقها من زراعية وصناعية ، إلا أنها مع ذلك ترتبط جميعاً بوحدة اللغة والنظم وعدم وجود عوائق فى سبيل انتقال الأشخاص ورءوس الأموال من جهة إلى أخرى فى داخل الدولة . وقد صاحب هذا الدور القومى إلغاء العوائق الجمركية القائمة بين المدن وتعبيد الطرق وتسهيل المواصلات وتنظيم الشرطة والإدارة لنشر الأمن ، وتوحيد العملة فى سائر أنحاء الدولة بعد أن كان لكل مدينة أو إقليم نقد خاص، كما تطورت الأسواق فلم تعد السوق محلية خاصة بإقليم معين بل قومية يمتد نشاطها إلى كافة أنحاء الدولة وذلك مع قيام أسواق محلية صغيرة فى المدن والقرى لسد حاجات قاطنيها . ولقد ظل الحال كذلك حتى قيام الثورة الصناعية وما صاحبها من ازدياد حاجات الإنسان وتحسن طرق المواصلات مما أدى فى النهاية إلى ظهور مرحلة اقتصادية جديدة هى مرحلة الاقتصاد الدولى .

بدأت مرحلة الاقتصاد الدولى خلال القرن التاسع عشر حينما بدأ الاتصال بين الدول وتشابكت علاقاتها الاقتصادية وتطور الصناعة ، ثم ارتفاع شأن التجارة الدولية نتيجة لتحسين وسائل المواصلات وتسهيل طرق المعاملات ، وبذلك لم تعد الأسواق قومية بحتة أو مقصورة على دولة بعينها بل دولية ترتبط ببعضها ، ولا يزال هذا الاقتصاد سائداً فى الوقت الحاضر ، وتبدو دولية الأسواق بشكل واضح فى أسواق القطن والذهب مثلا ، كما أصبحت أثمان السلع شبه موحدة فى الأسواق العالمية وتشابهت النظم الاقتصادية من صناعية وتجارية ومالية فى كثير من الدول .

ويرجع هذا التطور الذى تميزت به مرحلة الاقتصاد الدولى إلى كثرة الحاجات وارتفاع مستوى المعيشة مما جعل فى غير الاستطاعة أن تكفى أية دولة نفسها بنفسها من جميع نواحى الحياة ، وأصبح الأمر يتطلب ضرورة إشباع بعض حاجاتها عن طريق

الاعتماد على غيرها من الدول ، وذلك نتيجة لاختلاف الثروات الطبيعية وتباين البيئات الزراعية والصناعية ، وبذلك وجد نوع من التعاون الاقتصادى بين الشعوب تبعاً لتباين مقدرة كل منها ، وأصبح فى غير الإمكان أن تعيش أية دولة فى عزلة اقتصادية تامة عن سائر الدول الأخرى حتى ولو كانت هذه الدولة ذات موارد طبيعية ضخمة كالولايات المتحدة مثلا ، والتى نجدها برغم غناها وسيطرتها الاقتصادية تحتاج إلى البلاد الأخرى لتصريف منتجاتها حتى لا تضطر مصانعها إلى الإغلاق مع ما يصاحب ذلك من أزمات اقتصادية وبطالة بين عمالها ، كما أنها تحتاج فى الوقت نفسه إلى بعض الموارد الأولية من الخارج كالبترول مثلا .

ويتميز الوقت الحاضر بعدد كبير من النظم الاقتصادية التى تعتبر نظماً فرعية للنظام الاقتصادى العام كوحدة ، ومن هذه النظم العديدة : نظام الملكية ، ونظام النقد ، والنظام التعاونى ، والنظام الاشتراكى ، ونظام المنافسة والشركات المساهمة ، إلى آخر ذلك من النظم الشائعة فى المجتمعات الحديثة . وسنستعرض معاً نظامين من هذه النظم نعتبر دراستهما نموذجاً لدراسة باقى النظم .

نظام الملكية

تعتبر الملكية ركناً هاماً من أركان النظام الاقتصادى فى المجتمع ، وهى فى جوهرها عبارة عن نظام التوزيع فى شكله الثابت ، ولذا فقد استلزم الأمر وضع حقوق وواجبات للفرد المالك أو الجماعة المالكة للشىء ، ومن هنا تدخل المجتمع فى أمر الملكية وأصبحت نظاماً يخضع أفراد المجتمع لعاداته وتقاليده ، كما أصبح لها بالتالى أثر كبير فى حياة الجماعة ، فالإنسان يميل بطبعه إلى ملكية كل ما يعتقد أنه لازم لإشباع حاجاته ، ويزداد عنده هذا الميل كلما ازداد ما يبذله من جهد للحصول على هذه الأشياء فتعلو قيمتها فى نظره ، ويسعى للاحتفاظ بها لنفسه والاحتفاظ بحريته المطلقة فى التصرف فيها ، وقد تلقى غريزة التملك هذه من المجتمع قبولا فيعمل على تنميتها كما قد تلقى معارضة فيعمل على الحد منها أو القضاء عليها .

وإذن فنظام الملكية نظام اقتصادى سواء أكان قائماً على العرف أم على القانون ، وتعود جذوره القانونية إلى القانون الرومانى الذى جعل من الملكية نظاماً معترفاً به قانوناً ، كما تعود جذوره العرفية إلى النظام الإقطاعى الذى كان يسود أوربا فى العصور الوسطى وحيث كانت ملكية الأرض تقوم أساساً على العرف والقوة .

ويأخذ نظام الملكية فى الوقت الحاضر أشكالا متنوعة وتنظيمات تختلف باختلاف الزمان والمكان ، فهناك الملكية الشائعة والملكية الجماعية والملكية الفردية ، كما أن هناك الملكية العامة والملكية الخاصة . وكثيراً ما يقوم خلط بين بعض هذه الأنواع من الملكية ، وذلك حين تستعمل الملكية الخاصة والملكية الفردية أحياناً بمعنى واحد ، كما قد تعتبر الملكية الشائعة والملكية الجماعية شيئاً واحداً عند البعض أيضاً وهو ما يخالف الواقع ، فالملكية الجماعية Collective property تعنى أن حق الملكيـــة يتعلق بالمجتمع نفسه باعتباره وحدة واحدة وشخصاً معنوياً ، فى حين أن الملكية الشائعة Common property تتضمن فكرة الشيوع بين عدد من الأفراد ، وهذان النوعان من الملكية يتعارضان مع الملكية الفردية التى تخص الفرد الواحد إلا أنهما لايتعارضان بالضرورة مع الملكية الخاصة ،

فملكية العائلة مثلا يمكن أن تكون شائعة ومع ذلك فهى ملكية خاصة ، وبالمثل فإن اصطلاح الملكية الفردية Individualistic Property واصطلاح الملكية الخاصة Private Propetry لا يؤديان نفس المعنى ، فالملكية الفردية ليست إلا صورة من صور الملكية الخاصة ، وتعتبر هذه الصورة أهم صور الملكية الخاصة فى هذه الأيام ، غير أنها لا تعتبر الصورة الوحيدة ،فملكية العائلة كما ذكرنا تعتبر ملكية خاصة. وتناقض الملكية الخاصة ، الملكية العامة Public Property ، ويقوم الصراع بين المذاهب السياسية والاقتصادية دائما حول هذين النوعين من الملكية ومشروعيتهما والمفاضلة بينها .

ومن المرجح أن الملكية الخاصة لم تكن معروفة عند الجماعات الإنسانية الأولى وإنما كان الأمر مشاعاً بين الجميع ، وكان هذا الشيوع يشمل فى بادئ الأمر القبيلة بأسرها ثم أصبح مقصوراً على العائلة الواحدة بعد أن انقسمت القبائل إلى عائلات واستقرت كل منها فى مكان معين . ثم بدأت الملكية الفردية تطغى تدريجياً على الملكية العائلية ، ولقد اقتصرت الملكية الفردية فى بداية أمرها على بعض أنواع الثروة المنقولة كالأسلحة وأدوات الزينة ، ثم اشتملت فيما بعد الكثير من الأموال المنقولة ، حتى امتدت أخيراً إلى الأموال الثابتة كالمبانى والأراضى : ويستند هذا التطور التاريخى لنظام الملكية على أساسين :

الأول : دراسة المجتمعات البدائية الموجودة حالياً باعتبارها ممثلة للنظم الأولى للإنسان، وإن كان هناك شك فى أن تكون النظم السائدة فى هذه المجتمعات هى بالضرورة من بقايا الماضى البعيد .

الثانى : دراسة بعض المجتمعات المندثرة فى العصور القديمة والوسطى ، وإن كان من الصعب تعميم ذلك لأن الوثائق التى عثر عليها من العصور القديمة لا تسمح بتأكيد نظام شامل وعام للشيوع . ولقد عرفت بعض الشعوب القديمة نظام الملكية الجماعية للقرية أو القبيلة مثلا ، ولكن ليس هناك ما يؤكد أن هذه الصورة من صور الملكية هى أقدمها ، أو أن هذه الصورة هى الصورة التى كانت موجودة فى كل مكان ، أو أنها حيث وجدت كانت تنطبق على جميع الأحوال .

ولقد قويت المنافسة بين أنصار كل من الرأيين ، فالاقتصاديون الأول يرون عدم الاعتراف بفكرة المشاع الفطرى لأنها تنال من اعتبار الملكية الفردية التى يقدرون أهميتها،

بينما يرى الاشتراكيون الأخذ بهذه الفكرة لأنها تتفق وآراءهم التى يعتبرونها عودة لما كان عليه الأمر فى الماضى ، وعلى ذلك فإن أصل الملكية والصورة الأولى التى كانت عليها أمر لم يتبين تماماً بعد ، على أنه يمكن أن نقول بأنه قد وجدت صورة من الملكية الشائعة فى بعض الأماكن فى بعض العصور القديمة ولكننا لا نستطيع التعميم ، كما يمكن القول أيضًا بأنه فى خلال الثلاثة آلاف سنة الأخيرة انتشرت الملكية الخاصة الفردية واتسع نطاقها وغزت عدة ميادين كانت مغلقة دونها . وقد وضعت لتنظيمها القواعد القانونية المدعمة لها وذلك حينما أسبغ القانون الرومانى على المالك صفة المشرع عندما يتصرف فى ملكيته ، وجعل من الملكية حقًا مطلقاً تحميه قوة السلاح . وقد شاهدت القرون الأخيرة من العصور الوسطى توسعاً فى ملكية الثروة المنقولة وبصفة خاصة ملكية الديون والحقوق المنقولة . وازدادت أهمية الثروة المنقولة جيلا بعد جيل حتى أيامنا هذه .

وقد لاقت هذه الأنواع المستحدثة من أنواع الملكية صعوبات دينية نتيجة لتحريم القروض بفائدة . غير أنه أمكن التغلب على هذه الصعوبة بالاجتهاد فى التفسيرات التى تؤدى إلى إباحة ما كان يعتقد أنه من المحظورات . وبذلك ظهرت طبقة من الأغنياء من أصحاب الثروات المنقولة إلى جانب أصحاب الثروات العقارية ، كما ازدادت أهميـــة الثروة المنقولة فى هذه الأيام بسبب انتشار الشركات المساهمة والتجاء الحكومات إلى القروض . ثم شمل حق الملكية أخيراً أشياء كانت متروكة دائماً مشاعاً للجميع وذلك حين أصبح ذلك الحق يسرى على الاختراعات الصناعية والعلامات التجارية والأعمال الفنية والإنتاج الأدبى .

ولكن على الرغم من اتساع رقعة الملكية الخاصة الفردية فقد أصبحت فى العصر الحديث تقابل بهجوم شديد ، وقد أخذ هذا الهجوم مظهرين ، الأول اتساع رقعة الممتلكات الجماعية ، والثانى تغير النظرة إلى الملكية باعتبارها حقًا مطلقاً ، وتدخل المشرع لتقييد هذا الحق فمن ناحية اتساع رقعة الممتلكات الجماعية تعمل الحكومات على هذا التوسع عن طريق ما تستولى عليه من ثروات ودخول خاصة لأغراض جماعية . ومن أمثلة ذلك ما بلغته الضريبة العامة على الإيراد فى كل من إنجلترا ومصر ، حيث بلغت فى تدرجها إلى حد الاستيلاء على ٩٠٪ أو أكثر من الدخل الفردى ، إذا ما زاد على حد معين . ومن ناحية أخرى فإن القروض الداخلية التى تعقدها الدولة تؤدى إلى وضع

اليد على جزء كبير من الثروات والدخول الخاصة بتوجيهها لصالح المجموع . وقد اتسع نطاق التدخل العام للدولة عن طريق التأميمات التى تشق طريقها الآن فى غالبية الدول ، وهو تأميم على حساب الملكية الخاصة الفردية ، كما أن الدولة كثيراً ما تقوم بمشروعات تعمل على الحد من توسيع الملكية الخاصة الفردية كتلك التى تتعلق بخدمات النقل والإنارة وشق الطرق والترع وإقامة المبانى العامة .

ومما سبق نرى أن الملكية الخاصة إذا كانت قد فقدت فى العصور الحديثة بعض الميادين فى بعض النواحى فقد فازت بغيرها فى نواح أخرى ، وترتب على ذلك أن نظام الملكية الجماعية قد اتسع ، إلا أن ذلك لايمنع أن يكون نصيبها النسبى من مجموع الأموال القابلة للتملك لم يزد عن نصيب الممتلكات الخاصة الفردية إذ أنه لايوجد ما يمنع من اتساع النطاق الخاص بكل من النوعين من الملكية فى آن واحد نظراً لأن التقدم الفنى والاقتصادى يخلق باستمرار أموالا جديدة للتملك ، إلا أن هذا إذا صح بالنسبة للدول التى تبيح الملكية الخاصة لأموال الإنتاج بصورة مطلقة أو مقيدة فإنه لا ينطبق على الدول التى ألغت — كقاعدة عامة — الملكية الخاصة لأموال الإنتاج كما هو الحال فى الاتحاد السوفييتى .

أما عن تغير النظرة إلى الملكية باعتبارها حقاً مطلقاً، فإذا كانت الحرية بمعناها القديم هى التى أوحت فى الوقت الحاضر بمهاجمة الملكية الخاصة على اعتبار أن حق الملكية شأنه شأن الحقوق الأخرى ذو صفة نسبية وازدياد الرغبة فى القضاء الجزئى على هذا الحق . وقد فرضت نتيجة لذلك كثير من القيود بعضها لأسباب صحية كضرورة تسوير الأرض الفضاء واشتراط البناء بحسب مواصفات معينة ، والبعض الآخر للمحافظة على أرواح الناس عن طريق إلزام الملاك بهدم المبانى التى يخشى سقوطها ، وبعضها لحماية المواطنين من الجشع كقانون الإيجارات المعمول به حالياً فى مصر وقانون التسعيرة الجبرية . هذا ونجد فى ميدان الملكية الزراعية كثيراً من القوانين الخاصة بمواعيد الرى ومنع إنتاج بعض المحاصيل كالتبغ والحشيش، كما لم تسلم الأموال المنقولة مادية وغير مادية من هذه القيود كالقوانين التى تعين حداً أقصى لفائدة القروض وتلك الخاصة بذبح المواشى ، والإجراءات القانونية التى تنظم التصرف فى الأشياء ذات القيمة، التاريخية وحق الاستيلاء عليها ، كما وضعت للأسهم والسندات أيضاً بعض القوانين التى تنظم ملكيتها .

ولم يقتصر التطور الحديث للتشريع على فرض قيود على مباشرة المالك لحق الملكية، وإنما حدث تغير فى طبيعة الحق ذاته ، فإن إساءة استعمال الحقوق قد أدت إلى إنكار الصفة المطلقة للحقوق وبصفة خاصة حق الملكية الذى وصف بأنه وظيفة اجتماعية، فالمالك يجب أن يؤدى حساباً للمجتمع عن كيفية استغلال ماله بحيث إذا كان لايحسن القيام بهذه الوظيفة جاز للمجتمع أن يتدخل لإرشاده أو إكراهه أو نزع ملكيته .

ولقد تميز القرن العشرون باتجاه حديث نحو التوسع فى تفسير حق المجتمع فى نزع الملكية للمنفعة العامة وهو ما يؤدى إلى القضاء الجزئى على حق الملكية ، ففكرة المنفعة العامة ذات معنى واسع لأنها تشمل اعتبارات كثيرة صحيحة ونفسية ورياضية وجمالية وغير ذلك من الاعتبارات ، ويعتبر تأميم الأراضى والصناعات خطوة واضحة لهذا الاتجاه وخاصة ما بدأ منها فى بعض الدول عقب الحرب العالمية الأولى وحيث لجأت الدولة فى بعض دول أوربا الوسطى والشرقية إلى نزع الملكيات الزراعية الكبيرة بقصد تحقيق الإصلاح الزراعى بإعادة توزيعها على صغار المزارعين ، وقد أقدمت مصر على هذه الخطوة فى عامى ١٩٥٢ ، ١٩٦١ بقانون الإصلاح الزراعى الذى وضع لتحقيق نفس الغرض . وتتجه الدول حالياً نحو تأميم الصناعات الأساسية فيها ، كما فعلت إنجلترا عند تأميمها للسكك الحديدية ومناجم الفحم وبنك إنجلترا وصناعة الصلب ، وكما فعلت فرنسا عند تأميمها لمناجم الفحم والكهرباء والغاز والبنوك وشركات التأمين ، وكما فعلت مصر عند تأميمها شركة قناة السويس والبنوك وشركات التأمين .

نظام النقد

تتميز المجتمعات البدائية وحيث لا يوجد النظام النقدى بأن السلع والخدمات تقارن ببعضها من ناحية قيمة كل منها. فعمل يوم فى حقول الأرز مثلا يعتبر مساوياً ، فى القيمة لكمية معينة من المحصول . أما فى الاقتصاد النقدى فنجد أن كل منفعة، سلعة كانت أو خدمة تقوم حسب اصطلاحات نقدية ويصبح بذلك سعر أية ، منفعة هو قيمتها النقدية ، وبذلك يقوم نظام النقد فى الوقت الحاضر بدور هام ، فى الحياة الاجتماعية .

وتعتمد قيمة النقد على كمية المنافع التى يمكن أن تستبدل به ، وعلى ذلك فهى قابلة للتغير من وقت لآخر . فالجنيه المصرى اليوم مثلا أقل فى القيمة مما كان عليه منذ عشر سنوات ، وهذا يتمشى مع نظرية القيمة النقدية The Quantity Theory of Money التى ترى أن أسعار المنافع فى بلد معين تتوقف على كمياتها ، المتوافرة للمشترين وكمية النقد المتوافرة . لشرائها ، فإذا كانت كمية السلع صغيرة وكمية النقد كبيرة انخفضت قيمة النقد وارتفعت الأسعار ، ويحدث العكس إذا، كانت كمية السلع كبيرة وكمية النقد قليلة وحيث ترتفع قيمة النقد وتنخفض الأسعار .

ويمكن أن نلمس ذلك إذا مثلنا بمصر ، فبعد قيام الحرب العالمية الثانية ، (١٩٤٥ – ١٩٤٩) ازدادت كمية النقد المتداولة فى مصر وارتفعت الأسعار تبعاً لذلك .

والجدول التالى يوضح هذه الناحية للسنوات من ١٩٤٠ إلى ١٩٤٧ ، والأرقام القياسية محسوبة على أساس اعتبار سنة ١٩٣٩ = ١٠٠ .

الارتباط بين كمية النقد المتداول والرقم القياسى للأسعار للسنوات ١٩٤٠ – ١٩٤٧[١]

السنة	النقد المتداول بالمليون جنيه	الرقم القياسى للأسعار
١٩٤٠	٣٣	١١٣
١٩٤١	٤٤	١٣٨
١٩٤٢	٦٦	١٨٤
١٩٤٣	٨٧	٢٤٢
١٩٤٤	١٠٨	٢٧٩
١٩٤٥	١٣٢	٢٩٣
١٩٤٦	١٤٣	٢٨٨
١٩٤٧	١٤٩	٢٧٩

كما يوضح الجدول التالى الارتباط الواضح بين انخفاض نفقات المعيشة ، بانخفاض كمية النقد المتداول فى مصر ابتداء من سنة ١٩٥١ إلى سنة ١٩٦٠

الارتباط بين انخفاض كمية النقد المتداول وبين نفقات المعيشة للسنوات ١٩٥١–١٩٦٠[٢]

السنة	النقد المتداول بالمليون جنيه	الرقم القياسى لنفقات المعيشة
١٩٥١	٢١٤	٣١٩
١٩٥٢	٢١٣	٣١٧
١٩٥٣	١٩٦	٢٩٦
١٩٥٤	١٩٤	٢٨٤
١٩٥٥	١٩١	٢٨٣
١٩٥٦	٢٣٢	٢٩٠
١٩٥٧	٢٢٠	٣٠٢
١٩٥٨	٢١٢	٣٠٢
١٩٥٩	٢٠٦	٣٠٣
١٩٦٠	٢٢٦	٣٠٤

(١) الإحصاء السنوى للجيب لسنة ١٩٤٧ .
(٢) الإحصاء السنوى لسنتى ١٩٦٠ ، ١٩٦٢ .

أما الجدول التالى فيوضح الارتباط بين ارتفاع الدخل القومى فى مصر وبين ، الارتفاع فى نفقات المعيشة من سنة ١٩٦٨ إلى ١٩٧٢ على اعتبار أن سنة ١٩٦٧=١٠٠.

الارتباط بين ارتفاع الدخل القومى وبين ارتفاع نفقات المعيشة
للسنوات ١٩٦٨ – ١٩٧٢ (١)

السنة	الدخل القومى بالمليون جنيه	الرقم القياسى لنفقات المعيشة
١٩٦٨	٢٥١٠	١٠٢
١٩٦٩	٢٦٥٧	١٠٦
١٩٧٠	٢٩٢٧	١٠٩
١٩٧١	٣٠٥٥	١١٤
١٩٧٢	٣١٧٣	١١٧

ولأى تغير فى المستوى العام للأسعار أثر كبير على الحياة الاجتماعية فنجد حسب الجدول الأول أن الشخص كان يدفع ٢٥ قرشاً فى سنة ١٩٤٥ لنفس الشىء الذى كان يدفع له ١٠ قروش فى سنة ١٩٤٠ فإذا ظل دخله ثابتاً كان معنى هذا أنه قد أصبح أكثر فقراً ؛ هذا مع وجود أشخاص لا شك فى أنهم يستفيدون ، من ارتفاع الأسعار .

ولقد استخدم الذهب والفضة كنقود لأول مرة فى بلاد الشرق الأدنى ، ومنها انتشر استعمالها فى جهات كثيرة من العالم ، إلا أن هذا الانتشار كان ضئيلا لأن استعمالها عقب اختراعها كان محدوداً إلى درجة كبيرة .

وإذا ما استخدمت المعادن الثمينة فى بلد ما كأساس للنقد اعتمد مستوى الأسعار فيها إلى درجة ما على النسبة بين كمية النقد المعدنى المتداولة وكمية البضائع المعروضة للبيع ، ففى أوربا فى القرن التاسع عشر أدى نقص الذهب اللازم للنقد إلى انخفاض فى مستوى الأسعار مما أدى إلى كثير من الاضطرابات الاجتماعية فى أنحاء متفرقة منها ، كما أدى اكتشاف الذهب فى كاليفورنيا فى سنة ١٨٤٩ إلى وفرته وبالتالى إلى انخفاض قيمة النقد وارتفاع الأسعار .

(١) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، الكتاب الإحصائى السنوى لسنة ١٩٧٤ صفحتا ٢٠٨، ٢١٩.

وقد تكون قيمة قطعة النقد المعدنى مساوية تماماً لقطعة من نفس المعدن لها نفس الوزن ودرجة النقاء ، كما كان الحال فى إنجلترا حتى سنة ١٩١٤ فيما يختص بالجنيه الذهب ، وقد لا يكون الأمر كذلك فيما يختص بالنقود المصنوعة من الفضة أو البرونز والتى إذا ما صهرت كانت قيمتها أقل بكثير من قيمتها الاسمية ، ولكنها تصلح للتبادل عن طريق إلزام الأفراد بذلك .

وعلى الرغم من أن النقد لا يزال يقوم بوظيفة كواسطة للتبادل فى الوقت الحاضر إلا أنه قد تغير كثيراً فى طبيعته ، فلم يكن له فيما مضى سوى شكله المعدنى ، أما فى الوقت الحاضر فقد أخذ مظهره المعدنى يختفى أمام مظهره الورقى .

ولقد كان فى الإمكان فيما مضى استبدال النقد الورقى بما يساويه من نقد ذهبى ، كما كان الأمر فيما يتعلق باستبدال الورقة من فئة الجنيه بجنيه ذهبى لأى شخص يملكها ، ولكن الأمر لم يعد كذلك حالياً بعد أن أصبح فى غير الإمكان استبدال الأوراق المالية بنقود ذهبية ، وقد صاحب ذلك ظهور نوع خاص من النقود الورقية غير القابلة للتحويل . وتطبع الورقية تحت إشراف الدولة وهى التى تحدد الكمية التى تطبع وتقوم بمراقبة تداولها فى الأسواق .

ولقد أدى استعمال النقد غير القابل للتحويل إلى تخفيف صلة النقد الذهبى ، بوفرة الذهب أو ندرته كما كان الأمر عندما كان كل الدفع بالنقود الذهبية ، هذا ونجد أنه فى الاقتصاد الحديث الذى يتميز بالنقد الورقى غير القابل للتحويل قد أصبح فى الإمكان زيادة كمية النقد المتداول بطبع كميات أخرى منه عن طريق الحكومة .

وتؤدى زيادة كمية النقد فى بلد من البلدان بدون زيادة ملازمة فى كمية السلع المتوافرة إلى ارتفاع الأسعار ، وقد تسببت الحرب العالمية الثانية ، فى وجود هذه الظاهرة فى كل أنحاء العالم ، وقد أتت هذه الزيادة لسببين الأول نقص السلع والثانى وهو الأهم زيادة كمية النقد عن طريق زيادة الطبع وهذا هو ما يفسر زيادة ثمن الأشياء فى الوقت الحاضر .

أما عن نظام المصارف فقد عرف لأول مرة فى بلاد ما بين النهرين ، ثم انتشر منها إلى البلاد الأخرى ، وأمكن للشخص بذلك أن يضع نقوده فى المصرف

وأن يفوضه بأن يدفع نيابة عنه أى مبلغ فى حدود ماله فى المصرف لأى شخص آخر ، ويطلق على هذا التفويض نظام الشيكات . وقد انتشر استخدام الشيكات فى أوربا ابتداء من القرن الثامن عشر ، أما فى الوقت الحاضر فقد أصبحت كل المبالغ الكبيرة لا تدفع إلا بواسطة الشيكات ، وهذا يعنى أن النقد لا يكون فقط على شكل نقود معدنية أو ورقية بل يأخذ أيضاً شكل إضافات فى البنوك ، فيعتبر الشخص يملك مالا إذا كان له رصيد فى أحـــد البنوك ويمكنه بذلك أن يدفع ما يريد من النقود لشخص آخر عن طريق كتابة شيك بالمبلغ ، وعلى الشخص الذى يملك الشيك أن يتسلم ، قيمته نقداً أو أن يضيفه إلى رصيده فى نفس البنك أو أى بنك آخر .

ولهذا النقد المصرفى أهمية كبيرة فى النظم الاقتصادية الحاضرة وحيث لم يعد هناك فى العالم ما يكفيه من النقد لتغطية كل ما تتطلبه أعماله المالية .

والنظام النقدى بوضعه الحاضر يوضح كيف أن الحياة الاجتماعية فى العالم ، كله تتوقف على ما يسمى بالنظام النقدى ، فالدخل الحقيقى لدولة من الدول يتكون من مجموع السلع والخدمات المتوافرة لتوزيعها على سكان هذه الدولة ، وعلى ذلك فإن ثروة أى قطر هى إلى حد ما مسألة ما يملكه هذا القطر من ممتلكات ثابتة كالأراضى والطرق والسلك الحديدية والموانى والمناجم وما شاكل ذلك من ممتلكات ثم دخله عن طريق السلع والخدمات التى تنتجها ، أما الدخل الحقيقى للفرد فهو عبارة عن نصيبه الذى يحصل عليه من السلع والخدمات التى ينتجها ، وهذا يتوقف على دخله النقدى ، أى كمية النقد التى يتسلمها والتى يمكنه إنفاقها ، كما يتوقف أيضاً على الخدمات التى يحصل عليها ، وقد يظل دخله ثابتاً بينما ترفع الأسعار فيقل بذلك دخله الحقيقى .

ولقد أصبح للنقد أهميته فى الاقتصاد والحديث لأن تفكير أى شخص أصبح قائماً على أساس نقدى ، وأصبح النظام النقدى بذلك عادة اجتماعية ، فالمجتمع هو الذى أعطى الذهب والفضة قيمتها ، وكان بذلك سبباً فى انتشارهما كنقود ، وقد أصبحت للنقود الورقية نفس الأهمية التى كانت للنقود المعدنية وذلك نتيجة ، إلزام الدولة لرعاياها بوجوب استخدامها لدفع ثمن السلع والخدمات وقبولها إذا دفعت لهم .

الفصل السادس

النظم الاجتماعية
(الزواج)

- مقدمة
- أصل الزواج
- انتشار الزواج
- أشكال الزواج
- نظم الاختيار فى الزواج

الفصل السادس

النظم الاجتماعية

(الزواج)

مقدمة :

يشترك كل من الإنسان والحيوان فى الغريزة الجنسية ، إلا أن الإنسان يميز بين العلاقات الجنسية المسموح بها والعلاقات المحرمة أو الممنوعة . ومعنى هذا أن الجماعات الإنسانية لا تعتبر العلاقة بين الجنسين فردية أو بيولوجية ، وإنما تعتبرها إلى جوار ذلك خلقية أو جماعية ، وما الزواج إلا وسيلة اتخذتها الجماعات لتنظيم هذه العلاقة ، ومن الواضح طبعًا أن إشباع الغريزة عند الإنسان لا تختلف كثيراً عنه عند باقى الحيوانات ، ولكنه لا ينتهى عند الحيوانات بشكل أسرة بمعناها الواضح ، كما هو الحال عند الإنسان وذلك لأن رغبة الإنسان لإشباع غريزته دائمة ، ولأن فترة الطفولة عند نسله طويلة . والإنسان بهاتين الظاهرتين يختلف عن الثدييات العليا التى نجد لمعظمها فصلا للإنسان يتفق عادة مع بعض النواحى الطبيعية كالمناخ ووفرة الغذاء. وإذا أضفنا فصل الإنسان هذا إلى سرعة فترة النضج Maturity عند أكثر هذه الحيوانات ، وجدنا هذين العاملين لا يساعدان مطلقًا على تكوين نظام الأسرة عند هذه الحيونات ، بينما نجد أن النشاط الجنسى الدائم عند الإنسان لا يعرف حاجزاً مناخيًا أو فصليًا ، وكذلك طول مدة الطفولة عنده يساعد على حياة الأسرة ، وما الزواج إلا أولى المراحل لتنظيم هذه الحياة التى فرضتها الطبيعة عليه ولذا نجد أن الزواج ظاهرة قديمة فى المجتمعات الإنسانية حتى البدائى منها وإن اختلفت أشكاله ومظاهره .

ويعرف وسترمارك Westermarck الزواج بأنه « العلاقة التى تربط رجلا أو عدة رجال بامرأة أو عدة نساء بشرط أن تتفق وتقاليد الجماعة أو يؤيدها القانون ، وتنطوى هذه العلاقة على حقوق وواجبات بالنسبة للطرفين وأولادهما »[1] .

(١) Edward Westermarck, The History of Human Marriage (London, 1921).

وعلى هذا يعتبر الزواج نظاما اجتماعيًا يساهم بنصيب كبير فى تنظيم الجماعة ، وفى تنظيم الغريزة الجنسية وهو يقوم على تفضيل العلاقة الدائمة بين الطرفين والرغبة فى الحياة المشتركة ، ومما يشجع على ذلك احتقار الجماعة لمن ينصرف عنه إلى علاقة أخرى من العلاقات التى يستنكرها المجتمع .

ويشترط فى الرابطة لكى تكون زواجاً أن تتم تبعاً للشروط التى تحددها العادة أو القانون مهما كان شكل هذه العادات أو هذه القوانين والتى تتطلب موافقة الطرفين نفسيهما أو موافقة الوالدين ، كما قد يجبر الزوج على إعطاء تعويض (مهر) لخطيبته أو لوالديها أو أن يدفع هؤلاء التعويض (دوطة) وأن يقام حفل خاص وأن يشهد الشهود بأن الزواج قد تم وفق ما تواضع عليه المجتمع .

أصل الزواج :

من المرجح أن الزواج قد نشأ فطريًا ، ويعزز هذا الرأى أنه حتى فى العصور البدائية الأولى لابد أن الرجل والمرأة أو عدة نساء كانوا يعيشون معا لممارسة الغريزة الجنسية وتربية النسل الناتج عن ذلك ، كما كان على الرجل أن يحمى ويعول أسرته ، وعلى المرأة مساعدته وتربية الأطفال ، وكان هذا يحدث أولا طبيعيًا ثم أصبح يحدث فيما بعد بحسب شروط معينة تحولت أخيراً إلى نظام اجتماعى Social Institution وقد ظهرت عادات مماثلة لذلك بين القردة العليا حيث تعيش فى سومطرة عادة فى أسر مكونة من الأب والأم وصغارهما .

وهناك بين العلماء من يرى أن الشيوعية الجنسية كانت النظام السائد فى فجر الإنسانية وعلى رأسهم لويس مورجان الذى يرى أن النظام المونوجامى شكل متطور عن الشيوعية الجنسية وذلك فى كتابه بعنوان Ancient Society .

وقد جاء هذا الرأى نتيجة لدراسة بعض الشعوب البدائية ووجود بقايا لهذه الشيوعية الجنسية تتمثل بين بعض العشائر البولينيزية حيث يعيش أفراد الأسرة الواحدة فى حالة شيوعية جنسية ، فيعاشر الأخوة أخواتهم بدون قيود الزواج . ولكن هذا النظام إذا صح أنه كان مطبقاً بين هذه العشائر فلا يمكن اعتباره شيوعية جنسية ما دام المجتمع قد أقره ونظمه وقيده بقصره على أفراد الأسرة الواحدة ، وهو بذلك يعد أحد مظاهر تعدد الأزواج والزوجات فى وقت واحد لا من مظاهر الشيوعية المطلقة . ومن الظواهر التى دعت هؤلاء

العلماء يعتقدون فى هذه الشيوعية الجنسية ما لاحظه مورجان من إباحة الاتصال الجنسى بين الرجال والنساء دون قيد أو شرط عند بعض الشعوب فى بعض الأعياد والحفلات الدينية وهذا أيضاً ليس من الشيوعية المطلقة فى شىء ما دام المجتمع قد أقره وجعله موقوتاً بفترة معينة .

ومما سبق نرى أنه من الخطأ اعتبار هذين المثالين وغيرهما آثاراً لشيوعية جنسية بين هذه العشائر أو أنها آثار كانت تسير عليها جميع الشعوب الإنسانية فى مبدأ نشأتها، إذ ليس هناك ما يدل علميا على أنها كانت سائدة فى أى مجتمع من المجتمعات فى مراحل نشأته الأولى ، وكل ما هناك أن بعض المجتمعات كانت ولا تزال تبيح فى ظروف خاصة بعض حالات من هذا القبيل ، وكانت هذه الحالات استثنائية تباح فى نطاق ضيق وفى ظروف معينة وبقيود كثيرة يحددها المجتمع ؛ وهذا يجردها من صفة الشيوعية المطلقة، بل ترجع إلى نظم تختلف اختلافاً جوهرياً عنها ، كما هو الحال فى بعض المجتمعات التى ترى أن واجب الضيافة يقتضى إعارة الزوجـــة للضيف ، على أن يظل هذا ديناً يرده المضيف إذا أصبح ضيفاً ، كما هو الحال عند بعض قبائل الإسكيمو[1] .

ويصح إلى حد ما أن يدخل نظام البغاء ضمن نطاق الشيوعية الجنسية وهو نظام كان ولا يزال مباحاً فى كثير من المجتمعات الحاضرة ، كما كان سائداً فى المجتمعات القديمة إلا أنه برغم ذلك كان قديماً ولا يزال حديثاً مقيداً بقيود كثيرة ، كما ينظر إليه على أنه استثناء لايمثل الحالة السوية لاتصال الرجل بالمرأة ، كما أنه لايمارس إلا فى نطاق ضيق هذا وتنظر إليه نفس الشعوب التى تسمح نظمها بممارسته نظرة فيها كثير من الازدراء والسخط .

انتشار الزواج :

يتوقف مدى شيوع ظاهرة الزواج فى المجتمع على السن التى يسمح بها المجتمع ، ويمكن أن يقال عمومًا بالنسبة للجماعات المتأخرة ، إن البنات يتزوجن فيها فى سن مبكرة عنه عند الشعوب المتأثرة بالمدنية الغربية ، وكذلك الحال أيضاً بالنسبة للرجال . وقد يكون هذا لأن إشباع الغريزة الجنسية عندهم يصعب تحقيقه بدون زواج أو بعلاقة تنتهى عادة بالزواج ، وحتى إذا أمكن إشباع هذه الرغبة بأية وسيلة ، فإن الزواج فى حد ذاته عندهم

(١) E. Hoebel, Man Mn the Primitive World Æ(U.S.A., 1958), pp. 330 - 331.

ضرورة ، فلا بد للرجل من امرأة ترعى بيته وتجمع له الحطب وتطهو طعامه وتجلب الماء وتعد له ملابسه أو تساعده فى الزراعة ، إن كانت الجماعة زراعية ، هذا علاوة على أنهم يحسبون حساباً كبيراً للذرية ، ذلك لأن الرجل بدونها يعتبر تعساً سيئ الحظ ، كما يسود الاعتقاد بين كثير من هذه الجماعات البدائية فى أن من يموت بلا ذرية ، يعذب بعد موته كما هو الحال بين إسكيمو مضيق بيرنج .

والشاب فى الجماعة البدائية لايجد صعوبة فى إعالة الأسرة التى يكونها ، لأن فى استطاعته أن يحصل على غذائه بسهولة من الصيد برًّا وبحراً ، وهذا يشجعه على الزواج المبكر ؛ وإن كان هذا لايمنع من وجود عوائق أخرى تضطر بعض الشباب فى هذه الجماعات إلى تأخير زواجهم لمدة قد تطول أو تقصر لكى يستطيع شراء زوجة ، حيث لا يمكنه الحصول على ثمنها وهو صغير ، كما أن الشاب قد يجد صعوبة فى الحصول على زوجة فى بعض المجتمعات التى يفوق فيها عدد الرجال عدد النساء ، أو حين يحتكر عدد قليل من الرجال عدداً كبيراً من نساء الجماعة ، حيث يتراوح ما يتزوجه كل منهم بين خمس نساء وثلاثين امرأة فى الوقت الذى يظل فيه عدد كبير من الشبان عاجزاً عن الحصول على زوجة واحدة . كما هو الحال بين بعض قبائل الكونجو وجنوب جينيا، كماقد توجد هذه الظاهرة أيضاً عند الجماعات التى يزيد فيها الإناث على الرجال لنفس السبب ، وعلى ذلك نجد بين هذه الجماعات ظاهرة اختفاء عنصر العانسات ، كما تنتشر أيضًا بينها ظاهرة خطبة الأطفال لضمان الحصول على زوجة مستقبلا علاوة على انخفاض ثمن الطفلة كثيراً عن ثمنها بعد أن تكبر .

أما عن الزواج بين الجماعات ذات الحضارة القديمة فنجد له أهميته أيضًا حيث ينظر إليه كواجب يجب أداؤه كما هو الحال عند الصينيين عمومًا . حيث يرون وجوب زواج الرجل بمجرد بلوغه ، كما يعتقدون فى أن أكبر لعنة أن تحل بالشخص هى موته دون إنجاب ذرية ، ونجد نفس الشىء عند اليابانيين والهنود . أما فى البلاد الإسلامية فللزواج أهمية كبرى ، حتى إنهم يعتبرون الشخص الذى يتزوج بأنه يتم نصف دينه .

وتحدد القوانين فى البلاد المسيحية عمومًا سن الزواج للنساء والرجال ، وقد أقرت الكنيسة السن التى حددها القانون الرومانى والذى يمقتضاه يمكن للرجل أن يتزوج فى سن الرابعة عشرة والبنت فى الثانية عشرة ، إلا أن التشريعات الحديثة تميل دائمًا إلى رفع هذه السن

لتكون ٢١ سنة للرجل و ١٨ للأنثى . ويحدد القانون المصرى سن الزواج بالنسبة للرجل بثمانى عشرة سنة والأنثى بست عشرة سنة .

أما عن السن التى يتزوج فيها الناس حقيقة فى البلاد الأوربية ، فنجد أن حوالى نصف الرجال والنساء فى السن من ١٥ و ٤٥ سنة يعيشون فى عزوبة برضائهم ، بل إن منهم من لا يفكر فى الزواج إطلاقاً وذلك حين نجد أن نسبة العزاب فى إنجلترا ٤١٪ فى سنة ١٩٤٩ ، وفى أيرلندا ٧٣٪ فى سنة ١٩٤٦ ، وفى إيطاليا ٥٤٪ فى سنة ١٩٣٦ ، وفى فرنسا ٤٦٪ فى سنة ١٩٤٦ ، وفى السويد ٥١٪ فى سنة ١٩٤٥ ، أما عن النساء ، فالنسبة فى نفس البلاد وفى نفس السنوات وبنفس الترتيب ٣٥ ٪ ، ٥٩٪ ، ٤٦٪ ، ٣٧٪، ٤٠٪[١] . وتقل النسبة فى الولايات المتحدة حين نجدها ٢٦٪ للذكور ، ٤٠٪ للإناث وذلك فى سنة ١٩٥٠ .

أما عن مصر فنجد أن نسبة العزاب بين كل الذكور فوق ١٦ سنة ٢٤ ٪ وبين كل الإناث فوق ١٨ سنة ١٢٪ وذلك فى سنة ١٩٦٠[٢] أما عن نسبة الزواج فى أوربا فهى منخفضة عموماً ، كما أن متوسط سن الزواج مرتفع ، كما وجد أن هاتين الظاهرتين أكثر وضوحاً بين الطبقات المرتفعة فى سلم الحضارة عنها بين الطبقات الفقيرة حضارياً ، كما أنهما أقل وضوحاً فى بلاد أوربا الشرقية عنها فى بلاد أوربا الغربية .

ومن العوامل التى قد تدعو إلى انخفاض نسبة الزواج فى العالم الغربى أيضاً اعتماد المرأة على نفسها من ناحية كسب معاشها بعد أن كانت تعتمد كلية على الرجل، وتقدم التعليم وطول فترته تبعاً لهذا التقدم ، كما نجد أيضاً لتقدم الحضارة المادية دخلا فى ذلك عن طريق ظهور كثير من الاختراعات والاكتشافات الحديثة مما دعا إلى اختلاف الأمزجة والأذواق، وعقد الرغبات . فخلق رغبات جديدة يتطلبها الأزواج فى زوجاتهم والزوجات فى أزواجهن على غير ما كانوا يرمون إليه من الزواج من قبل ، ويمكن أن نضيف إلى كل ما سبق أن قانون الزواج والطلاق عند المسيحيين يعتبر عاملا هاماً فى ابتعاد فئة من الناس عن الزواج ، وهم أولئك الذين يرون أنه من الصعب أن يتخلص أحد الطرفين من قيوده إذا ما أراد ذلك.

أشكال الزواج :

يأخذ الزواج عدداً من الأشكال نجد أن أكثرها شيوعاً الزواج المونوجامى Monogamy وهو الزواج الحادث بين رجل واحد وامرأة واحدة . والزواج البوليجينى Poloygyny وهو

(١) Warren Thompson, Population Problems (N.Y., 1953) p. 104.

(٢) عبد الحميد لطفى وحسن الساعاتى : دراسات فى علم السكان (القاهرة ١٩٧٧) ص ١٠٢ .

الزواج الحادث بين رجل واحد وامرأتين أو عدة نساء، ثم الزواج البولياندرى Polyandry وهو الزواج الحادث بين امرأة ورجلين أو عدة رجال . ، ويطلق على هذين النوعين الأخيرين الزواج البوليجامى Polygamy ، والشكل الرابع للزواج هو زاوج الجماعة Group Marriage والذى يكون بين عدة رجال وعدة نساء ، وسنتكلم فيما يلى عن كل شكل من هذه الأشكال الأربعة :

١ — المونوجامية : وهو نظام الزواج الذى لا يصح بمقتضاه أن يكون للرجل أكثر من زوجة واحدة فى وقت واحد ولا للمرأة أكثر من زوج واحد كذلك . وتأخذ بهذا النظام معظم المجتمعات الإنسانية قديمًا وحديثًا، متحضرة وبدائية . وقد ساد هذا النظام على الأخص قديمًا عند اليونان والرومان كما يسير عليه فى الوقت الحاضر جميع الأوربيين وسلالاتهم خارج أوربا، لأنه هو شكل الزواج الوحيد عند المسيحية . هذا وتأخذ بهذا النظام أيضًا معظم الشعوب الإسلامية برغم أن الإسلام فى حد ذاته يبيح تعدد الزوجات، ويمكننا أن نتصور مدى انتشاره فى مصر مثلا إذا علمنا أنه ينطبق على ٩٦,٤٪ من جميع المتزوجين المسلمين فيها بحسب تعداد سنة ١٩٤٧ ، وعلى ٩٦,٢٪ منهم بحسب تعداد سنة ١٩٦٠ .

٢ — البوليجينية : تدل دراسة الجماعات الإنسانية على أن عدد المواليد الذكور يساوى عادة عدد المواليد الإناث فى الجماعة الواحدة ، وعلى ذلك يصبح النظام الطبيعى للزواج هو المونوجامية ، مما يجعلنا نفترض وجود عوامل أخرى غير العوامل البيولوجية دعت إلى ظهور كل من النظامين البوليجينى والبولياندرى . ومن الأسباب التى تدعو إلى الأخذ بالنظام البوليجينى :

(ا) قسوة الحياة فى بعض المجتمعات على أفرادها من الرجال كما هو الحال فى حياة الصيادين فى القطب الشمالى والتى تؤدى إلى تناقص عدد البالغين من الذكور عند الإسكيمو حيث تصبح البوليجينية نظامًا طبيعيا للزواج .

(ب) كثرة الأعمال التى تعهد إلى الزوجة كما هو الحال بين بعض القبائل الإفريقية حيث يلجأ الرجل إلى زوجة أخرى كى يخفف عبء العمل عن الزوجة الأولى .

(حـ) المباهاة بكثرة الزوجات كعلامة امتياز بالنسبة للأغنياء ، كما هو الحال فى كثير من القبائل ، وكما كان عند بعض العمد ومشايخ البلاد فى مصر .

(د) الرغبة فى الذرية إذا كانت الزوجه الأولى عاقراً .

ويختلف النظام البوليجينى فى قيوده ووجوه تطبيقه باختلاف المجتمعات ، ففى بعضها يباح على الإطلاق وفى بعضها لا يباح إلا فى حالات الضرورة ، كأن تكون الزوجة الأولى عقيماً أو مريضة ، وفى بعضها قد يكون مقصوراً على طبقات خاصة كالملوك والأمراء ورجال الدين . ويختلف الأمر كذلك فيما يتعلق بعدد الزوجات ، وحيث نجد فى بعض المجتمعات أن للرجل الحق فى أن يتزوج أى عدد يشاء من النساء ، وفى بعضها وهو الغالب يكون مقيداً بعدد معين منهن ، كما يرتبط تحديد العدد بمركز الزوج وأهميته فى مجتمعه ..

وتختلف النظم أيضاً فى ناحية مركز الزوجات القانونى وأهمية كل منهن فى الأسرة . فبعض المجتمعات تعاملهن جميعاً على قدم المساواة فى الحقوق والواجبات ، والبعض يفرق بينهن فيجعل إحداهن مثلا زوجة أصيلة ينتسب إليها جميع أولاد الرجل منها ومن ضرائرها والأخريات زوجات من الدرجة الثانية لا يلتحق بنسبهن أولاد الرجل ، أو يمنح إحداهن من الحقوق أكثر مما يمنحها لغيرها .

ويسود الاتفاق عادة بين الزوجات فى هذا النوع من الزواج خصوصاً إذا كانت الزوجة الأولى هى التى أشارت على زوجها بزواج من جئن بعدها ، وفى هذه الحالة تكون هى صاحبة الأمر بينهن ، كما يسود عادة بينهن مبدأ تقسيم العمل داخل الأسرة ، وإن كان نوع العمل يختلف بين عمل مريح أو نظيف آخر شاق أو غير نظيف ، كما نجد عادة إن كانت إحدى الزوجات حضرية أنها تتولى الأعمال المريحة أو النظيفة بينما تترك للثانية الأعمال الأخرى .

ويمكن أن نمثل للزواج البوليجينى بمجتمع الباجاندا Baganda وهو مجتمع يبلغ عدده حوالى مليون نسمة يعيشون فى أوغندة ، والباجاندا قوم يعيشون على الزراعة والرعى فى منطقة تناسب هاتين الحرفتين ، ويحكمهم ملك يعاونه عدد كبير من الرؤساء الذين يعينهم بنفسه ونظراً لما يتمتع به من نفوذ وغنى ، فإنه يمتلك عدة مئات من الزوجات ، أما الرؤساء ومساعدوهم فلكل منهم عشر زوجات أو أكثر ، أما الفلاحون والموظفون والعمال فيعمل كل منهم ليكون له زوجتان على الأقل إن لم يتمكن من ثلاث أو أربع ، ويكتفى الفقراء من الأجراء بزوجة واحدة نظراً لعدم استطاعتهم الحصول على أكثر من ذلك ، والباجاندا بذلك يعتبرون من أكثر شعوب العالم ممارسة للنظام البوليجينى ، إن لم يكونوا أكثرهم فعلا ، لأنهم

على العكس من أى مجتمع آخر نجد أن الزواج السائد بينهم هو البوليجينى ، وليس المونوجامى .

ويعد الزوج فى مجتمع الباجاندا منزلا لكل زوجة ، وعلى زوجاته أن يزرنه بالدور ، وتقوم كل منهن بالخدمة والطبخ فى أثناء زيارتها ، وتزوره كل منهن بناء على دعوته ، وعلى الرغم من أنه يفضل فى العادة إحداهن على الأخريات فإنه يحرص دائمًا على ألا يثير بينهن الغيرة والنزاع رغبةفى السلام والانسجام فى بيته . وللزوجة الأولى أفضلية على سائر الزوجات ، ولها حقوق ، أهمها الاحتفاظ بالتعاويذ ، والأدوات ذات الأهمية فى طقوس الباجاندا الدينية . وللزوجة الثانية أهميتها أيضًا ، ومن حقوقها قص شعر زوجها وتقليم أظافره ، ولهذين العملين أهميتهما ، لأن الشعر المقصوص والأظافر المقلمة يجب ألا يحصل عليها الأعداء خشية استخدامها لضرر الزوج أو قتله .

ويرجع انتشار الزواج البوليجينى عند الباجاندا إلى زيادة عدد النساء على الرجال بنسبة رجل واحد إلى كل ثلاث نساء ، وهذا راجع إلى نسبة الوفيات المرتفعة بين الذكور ، والتى تعود إلى عدد من الأسباب ، منها قتل الذكور فى الأسر الكبيرة عند ولادتهم ، كما يلاقى أفراد البيت المالك نفس المصير عقب ولادتهم ، وذلك بعد أن يختار الأمير الذى سيعقب الملك على العرش ، كما أن الملك يقتل فى العادة أى عدد يشاء من خدمه إذا ما غضب عليهم ، كما أن الذكور عادة وليس الإناث هم الذين يضحى بهم للآلهة فى المناسبات الدينية ، هذا علاوة على مقتل كثير من الرجال فى الحروب السنوية التى يشنها الباجاندا على جيرانهم ، ثم أخيراً ، لأن نساء الباجاندا يزداد عددهن أيضًا بسبب ما يسرقه الجنود من نساء القبائل الأخرى فى أثناء غزواتهم السنوية[1] .

ولقد أباح الإسلام تعدد الزوجات فى حدود خاصة وبعدة قيود ، وذلك حينما أباح للرجل أن يتزوج اثنتين وثلاثًا وأربعًا ، على ألا يجمع فى عصمته فى وقت واحد أكثر من أربع زوجات . وسوى الإسلام بين الزوجات فى الحقوق والواجبات ، كما أوجب على الرجل أن يعدل بين نسائه فى كل ما يستطيع العدل فيه ، فى المأكل والمشرب والملبس والمسكن والمبيت وما إلى ذلك ، فإن خاف ألا يعدل ما صح له الزواج بأكثر من وحدة .

---

(١) Ralph Peals and Harry Hoijor, An Introduction to Anthropology (N.Y., 1954) pp. 428 - 430.

هذا وقد قلت الرغبة فى التعدد فى كثير من البلاد الإسلامية فى الوقت الحاضر وخاصة فى مصر ، حيث لا تزيد نسبة المتزوجين بأكثر من واحدة على ٣,٨٪ فى سنة ١٩٦٠ من مجموع الأزواج المسلمين منهم ٣,٥٪ متزوجون باثنتين ، وحوالى ٠,٣٪ فقط متزوجون بأكثر بأكثر من زوجتين .

٣ — البولينديرية : تعتبر أقل انتشاراً بكثير من البوليجينية ، ويأخذ بها عدد محدود من القبائل البدائية وخاصة عند عشائر التبت Tibetans فى وسط آسيا ، والتودا Todae فى جنوب الهند . ولهذا النظام أشكال متعددة ، فأحيانًا لا يباح إلا إذا كان الأزواج إخوة أو أقارب ، وأحيانًا لا يشترط ذلك ، فيمكن لعدد من الرجال الاشتراك فى زوجة واحدة دون أن يكونوا إخوة أو أقارب .

وفى بعض المجتمعات التى تأخذ بهذا النظام يعامل الأزواج جميعًا على قدم المساواة فى الحقوق والواجبات والأبوة فيعتبرون جميعًا آباء لمن تأتى بهم الزوجة من الأولاد ، وفى بعض الحالات يعتبر أحد الأزواج وهو فى الغالب الأخ الأكبر ، إذا كان الأزواج إخوة ، زوجًا أصيلا ينسب إليه وحده جميع الأولاد ويعتبر الباقون أزواجًا من الدرجة الثانية لهم الحق فى الزوجة دون أن ينسب إليهم الأولاد .

ومن الأمثلة الواضحة للبولينديرية ما نجده بين قبائل التودا وهى قبائل رعوية تسكن جنوب الهند وتعيش على ما تنتجه قطعانها من الجاموس . ويعتبر الزوج المثالى عندهم البولينديرى الأخوى : ويقضى هذا النظام عندهم بأن المرأة إذا تزوجت أصبحت نظريا على الأقل زوجة لكل إخوة زوجها الكبار والصغار بعد أن يكبروا وللذين لم يولدوا بعد. ويعيش الإخوة معًا مع زوجة واحدة فى كوخ واحد دون ما أى نزاع أو غيرة .

وقد يكون الزواج البولينديرى على غير مستوى الإخوة ، وذلك حين يكون الأزواج من قبائل مختلفة ويكونون بالتالى من قرى مختلفة ، وفى هذه الحالة تمر الزوجة عليهم كلا بدوره حيث تمكث فترة معينة عند كل منهم ، إلا أن مثل هذا الزواج يكون فى العادة سببًا فى كثير من النزاع مما يجعلهم يفضلون دائمًا البولينديرية الأخوية .

وعندما تشعر الزوجة بالحمل يختار أحد الإخوة أو أحد الأزواج عدداً من الطقوس ليصبح والداً للطفل فى المستقبل ، كما يصبح أيضًا والداً للطفلين اللذين سيولدان من بعد دون أن يكون بالضرورة هو الوالد البيولوجى ، حتى إذا ما اكتمل العدد الخاص به أصبح

من حق أحد الإخوة أو الأزواج الآخرين أن ينال نصيبه من الأطفال ، وهكذا[١] .

ويعتبر انتشار النظام البولينـدرى بين قبائل التودا نتيجة طبيعية لزيادة عدد الذكور عن الإناث (بنسبة ٥ : ٣) وقد جاء هذا نتيجة لشيوع عادة قتل المواليد الإناث عند ولادتهن ، وفى حالة ولادة توءمين تقتل الأنثى ويبقى الذكر ، أما إذا كانتا أنثيين قتلت الاثنتان ، وإذا كانا ولدين قتل أيضاً أحدهما . وحتى فى الوقت الحاضر حيث تختفى عادة قتل البنات وأصبحت نسبة الذكور إلى الإناث ، متقاربة ، نجد أن هذه المجتمعات تفضل النظام البولينـدرى للزواج ولكن بصورة معدلة ، وذلك حين يتزوج عدد من الإخوة زوجتين أو أكثر بدلا من زوجة واحدة .

أما عند قبائل التبت فيرجع وجود النظام البولينـدرى إلى الرغبة فى أن تظل ملكية الأرض سليمة فلا توزع بين الورثة إذا استقل كل من الإخوة ببيت وزوجة . وقد توجد البولينـدرية لأسباب اقتصادية وذلك حين يعجز الأخ الواحد عن دفع مهر عروسه فيستعين بإخوته الذين يشاركونه فى تكاليف الزواج وفى جميع الحقوق الزوجية كما هو الحال عند قبائل والهوما Walhuma فى شرق أفريقية .

٤ — زواج الجماعة : وفيه يتزوج عدة رجال من عدة نساء مرة واحدة ويصبح الرجل بذلك زوجاً لكل الإناث والمرأة زوجة لكل الذكور ، هذا النوع من نظم الزواج يكاد لا يكون له وجود حاليا أو على الأقل لا يوجد بشكل واضح حتى بين المجتمعات البدائية ، وإن كان من الثابت أن هناك نظماً للزواج تسمح بإعارة الزوجة بشروط يضعها المجتمع كما هو الحال بين قبائل الكومانش Comanche حيث يشترك إخوة الزوج فى زوجته فى مناسبات معينة ، وإن كان هذا لا يمنع من معاقبة الزوجة واعتبارها زانية إذا سمحت لنفسها بعلاقة تخرج عن هذا الإطار ، وكذلك الحال فيما يختص بإعارة الزوجة عند قبائل الإسكيمو . ولكن مع ذلك تعتبر الخيانة الزوجية جريمة عقوبتها القتل لأنها تحدث دون موافقة الزوج .

ولقد رأينا كيف تطور النظام البولينـدرى بين قبائل التودا إلى نوع من زواج الجماعة ، وذلك حين يشترك عدد من الإخوة فى عدد من الزوجات ، كما يوجد شكل آخر للزواج يمكن أن يطلق عليه زواج جماعة ، وذلك بين سكان جزر ماركيز Marquesas

(١) Agamson Hoebel, Man in the Primitive World (U.S.A., 1958) p. 327.

ضمن مجموعة جزر بولينيزيا Polynesia حيث يعيش سكان هذه الجزر على الصيد والزراعة، ويعيشون فى قرى منعزلة على طول شواطئ الجزيرة ، وحيث تتكون كل قرية من عدد الأسر ، لكل منها رئيس وعدد من المساكن ورصيف على الساحل. ويقدر مركز الأسرة وغناها باتساع هذا الرصيف وطريقة إعداده ، الأمر الذى أصبحت معه كل أسرة تحتاج إلى عدد كبير من الرجال لبناء المكان الذى تقيم فيه الأسرة ، وزراعة الأرز وجمع الحاصلات . ولهذا الغرض يلجأ رئيس الأسرة إلى جذب عدد من الرجال من القرى الفقيرة ويضمهم إلى بيته ويصبحون أزواجاً معه ويصبح شكل الزواج بذلك بولينديا ، حتى إذا ما تحسنت أحواله المالية أضاف إلى زوجته عدداً آخر من الزوجات لكى يتمكن من إضافة عدد آخر من الأزواج الثانويين ، ويصبح الزواج بذلك زواج جماعة ، حيث يصبح رئيس الأسرة والأزواج الثانويون أزواجاً لهم حقوق متساوية فى الزوجات . ويحاول رب الأسرة عادة فى سبيل الاحتفاظ بمركزه أن يكون عادلا فى معاملته للأزواج الثانويين وإلا تركوه وانضموا إلى رئيس آخر فى قرية أخرى[1] .

نظم الاختيار فى الزواج :

هناك نظامان أساسيان لاختيار الشريك، الأول الاختيار على أساس داخلى ، ويطلق رجال الاجتماع على هذا النظام اصطلاح الإندوجامى Endogamy وهى كلمة مشتقة من كلمتين يونانيتين الأولى endo بمعنى within والثانية gamos بمعنى marriage وهى القاعدة الاجتماعية التى تتطلب من الشخص أن يتزوج من داخل الجماعة التى ينتسب إليها . ويطلق على النظام الآخر Exogamy وهى مشتقة من كلمتين يونانيتين ex بمعنى Outside و Gamos, بمعنى Marriage وهى القاعدة الاجتماعية التى تتطلب من الشخص أن يتزوج من خارج الجماعة التى ينتسب إليها .

ويتوسع بعض العلماء فى استخدام هاتين الكلمتين فيطلقون كلمة أجزوجامى على أى نظام يبيح الزواج من خارج الدائرة التى ينتمى إليها الفرد ، وكلمة إندوجامى على أى نظام لا يبيح الزواج إلا من داخل الدائرة التى ينتمى إليها الفرد ، فإذا حرم مجتمع على أفراده أن يتزوجوا ممن لا يشتركون معهم فى الجنس أو الدين مثلا ، قيل إنه يسير بحسب النظام

---

(١) Ralph Beals & Harry Boijer, An Introduction to Anthropology, (N. Y., 1954) pp. 431-432.

الإندوجامى ، وإذا أباح المجتمع لأفراده أن يتزوجوا من غير جنسهم أو دينهم مثلا قيل إنه : يسير بحسب النظام الأجزوجامى ، وبذلك أصبحت أغلب المجتمعات تأخذ بنصيب من كل من النظامين حينما تسمح ببعض حالات تنطبق عليها الإندوجامية وبحالات أخرى تدخل ضمن نطاق الأجزوجامية وبالعكس .

الإندوجامية : تظهر الإندوجامية فى عدد من الأشكال أهمها :

١ — الإندوجامى الجنسى ، حيث نجد بعض الأجناس لا توافق أو تمنع كلية الزواج أو الاتصال الجنسى عموماً بأشخاص ينتمون إلى جنس آخر ، مثل هنود كاليفورنيا الذين يحكمون بالموت على أية امرأة تقترف الزنا أو تتزوج من رجل أبيض ، كما كان يحرم زواج الإسبانيين بالوطنيات فى أمريكا الوسطى ، وزواج الإنجليز من نساء المستعمرات ويمكن أن نقول عموماً إن كل جنس ينظر باستياء إلى زواجه من جنس آخر وخاصة إذا شعر بأنه يقل عنه ، ويكون الشعور بذلك قويا فيما يختص بالنساء . وكقاعدة عامة نجد أنه فى حالات الزواج التى تتم من هذا النوع يكون الزوج من الجنس الذى اتفق على أنه أرقى ، ذلك لأن المرأة ترفض عادة أن تحقر نفسها بزواجها من شخص تشعر أنه أقل منها من ناحية جنسه ، ففى أمريكا الشمالية كانت الحالات التى تزوجت فيها النساء البيض من الملونين نادرة جداً ، بل إن هذا ممنوع كلية فى الولايات الجنوبية ليس عرفيا فقط ، بل قانونيا ، ولهذا كان امتزاج الدم الأبيض بالدم الزنجى آتياً عن طريق اتصال الرجل الأبيض بالمرأة الزنجية وليس العكس . ولقد كان العرب فى الجاهلية يرفضون زواج بناتهم من الأعاجم مهما كانوا عظماء ، وكانوا يقصدون بالأعجمى أى شخص غير عربى مهما كان جنسه . ومما سبق نرى أن الإندوجامية الجنسية ترجع إلى الزهو الجنسى Pride أو القومى ، كما قد ترجع إلى شعور غريزى بعدم الميل إلى الاتصال الجنسى بين أناس يختلفون تماماً فى مظهرهم . ونجد أن هذا شعور قوى بالنسبة للمرأة حيث إن غريزتها الجنسية أكثر حساسية من غريزة الرجل ، بل إننا نجد هذا الشعور الغريزى عند الحيوانات أيضاً ، حيث نلاحظ أنها لا تقبل الاختلاط الجنسى إلا مع أنواعها المماثلة .

٢ — الإندوجامى الدينى ، ويقصد به عدم الزواج من زوجة أو زوج من دين آخر كاليهود الذين لا يشجعون على ذلك ، حيث نجد حالات الزواج بينهم وبين المسيحيين نادرة ، بل إننا نجد أن الطوائف فى الدين الواحد لا تشجع على مثل هذا الزواج كما هو

الحال فى الديانة المسيحية . حيث نجد مثلا أن الكاثوليكى يفضل الزواج من كاثوليكية مثله؛ والبروتستانتى ببروتستانتية ، أما الإسلام فقد جعل الدين حاجزاً أمام هذا النوع من الزواج المختلط ، وقد شرح القرآن ذلك بأن المسلم لا يتزوج بمشركة حتى تسلم ، كما أن الإسلام وإن كان قد وافق على زواج الرجل بمن هى من أهل الكتاب فقد حرم زواج المسلمة بغير مسلم ، وتمنع الديانة الهندوسية الزواج المختلط بين أفراد ينتمون إلى طوائف مختلفة ، والإندوجامية هى روح النظام الطائفى ، فالهندى لا يمنع فقط من الزواج من خارج طائفته ، بل إنه يمنع أيضاً من الزواج من قسم آخر من نفس الطائفة إذا كانت مقسمة فى داخلها . وتعتبر الإندوجامية الطائفية فى الهند أوسع أنواع هذا النظام ، وذلك إذا عرفنا أن عدد الطوائف الرئيسية والفرعية يبلغ حوالى ألفين ، والدستور الهندى وإن كان يحاول بعد استقلال الهند أن يقضى على هذا النظام الطائفى إلا أنه لم يوفق فى ذلك حتى الآن .

٣ــ الإندوماجى الطبقى : وهذا منتشر بين عدد كبير من المجتمعات بدائية ومتحضرة، فالهوفا Hovas فى مدغشقر ينقسمون إلى ثلاث طبقات : النبلاء والعامة والعبيد . وكل طبقة منها تتزوج من داخلها فقط ، كما ينظر النبلاء فى بولينيزيا إلى العامة نظرتهم إلى مخلوقات من طبيعة أخرى، ولا يمكن الزواج منهم ، وفى المساى فى شرق أفريقيا لا يمكن لأحد من طبقة الحدادين أن يتزوج من أسرة تحترف مهنة أخرى ، وفى الهند لا يصح التزاوج بين طبقة البراهمة والطبقات الأخرى وخاصة طبقة المنبوذين . ويقيم العرب أيضاً لهذا الاعتبار وزناً كبيراً، وحيث تعيّر الأسرة التى تقبل زواج ابنتها من أسرة أقل منها درجة أو حسباً . هذا ونجد أن معظم الأسر المالكة تحرم عرفيا أو قونونيا على ملوكها وأمرائها الزواج من عامة الشعب، كما نجد الطبقات العليا فى معظم الأمم الحديثة لا تشجع على زواج بناتها من رجال الطبقات الأدنى منها ، أو يتزوج رجالها من نسائها ، وإن كانت تبدو حيال هذه الحالة الأخيرة أكثر تسامحاً ، إلا أنه يبدو مع ذلك فى الوقت الحاضر وفى جميع الأمم المتحضرة اتجاه قوى نحو إلغاء هذه القيود أو تخفيضها، وقد ساعد على ذلك انتشار المثل الديمقراطية ومبادئ المساواة وتكافؤ الفرص وانقراض الطوائف ومحاربة آثاره .

الأجزوجامية : وهى تناقض الإندوجامية فى أنها تمنع زواج أحد أفراد الجماعة من

شخص من نفس الجماعة، وتتكون الجماعة الأجزوجامية فى أغلب الأحوال من أشخاص تجمع بينهم رابطة الدم، أو يعتقدون ذلك على الأقل . وأكثر القواعد الأجزوجامية شيوعاً هى تلك التى تمنع زواج الابن من أمه ، والأب من ابنته ، والأخ من أخته وهى قواعد تنتشر فى جميع أنحاء العالم بلا استثناء تقريباً . ولقد حدث بين ملوك مصر القدماء أنهم كانوا يتزوجون من شقيقاتهم ، وقد قلدهم البطالمة فى ذلك ، إلا أن هذا لا يعنى أن هذا التقليد كان شائعاً فى الماضى بين كل الناس ، وإنما كان ضرورة تتعلق بالأسر الملكية فقط .

وقد أحلت الشريعة الإسلامية للرجل أن يتزوج من جميع قريباته من ناحيتى الذكور والإناث ما عدا أربع طبقات ضيقة النطاق هى :

(ا) أصوله مهما علوا ، فيحرم عليه الزواج من أمه وجداته من جهة أبيه وأمه مهما علوا .

(ب) فروعه مهما نزلوا فيحرم عليه الزواج ببناته وبنات أولاده الذكور والإناث مهما نزلوا .

(ح) فروع أبويه مهما نزلوا فيحرم عليه الزواج بأخته وبنات إخوته الذكور والإناث مهما نزلوا .

(د) الفروع المباشرة لأجداده فيحرم عليه الزواج بعمته وخالته وعمة أبيه وخالته وعمة أمه وخالتها . أما الفروع غير المباشرة للأجداد فيحل الزواج بهن ، فيتزوج بنات عمه وعمته وخالته وخاله .

ويتفق مع الشريعة الإسلامية فى ذلك معظم الشرائع فى الأمم المتحضرة قديمها وحديثها وإن اختلفت فى بعض التفاصيل ، فقد كان يباح مثلا زواج الرجل بأخته من أبيه فقط فى كثير من الشعوب القديمة كالعبريين والفينيقيين واليونان ، وفى بعض الدول الأوربية المسيحية كان يحرم الزواج بين أولاد الأعمام والعمات والخالات وفقاً لما نصت عليه القوانين القديمة للكنيسة الرومانية الكاثوليكية ، وعلى الرغم من إباحة هذا الزواج بين هذه الطوائف فى الأمم الأوربية فى الوقت الحاضر فإن العرف قد جرى على كراهيته .

وتبدو الأجزوجامية أيضاً فى بعض القيود التى تقوم على أساس المصاهرة، حيث نرى أن الأسرة التى يتزوج منها الفرد تصبح من بعض الوجوه أسرة له ترتبط به وبأسرته بروابط تظهر

آثارها فى تحريم الزواج من بعض طبقات الأسرتين ، فالإسلام مثلا يحرم الزواج بأصول الزوجة مهما علوا فيحرم على الرجل الزواج بأم زوجته وجدتها وذلك بمجرد العقد على الزوجة حتى إذا لم يدخل بها ، ويحرم عليه الزواج بفروع الزوجة مهما نزلوا كبنت زوجته وبنات أولادها وذلك بمجرد الدخول على الزوجة ، وكذا يحرم على الرجل الزواج بزوجة أبيه وجده لأبيه أو أمه مهما علوا ، وكذلك بزوجات الأبناء وأبناء الأولاد مهما نزلوا . كما حرم عليه كذلك أن يجمع بين الأختين .

ولقد وضع الإسلام قيوداً أخرى ترجع إلى الرضاعة ، وأساسها أن الإرضاع يخلق بين المرضع وأسرتها من جهة والطفل الذى أرضعته وأسرته من جهة أخرى نسباً يربط الأسرتين بروابط تمنع الزواج بين بعض طبقتيهما .

الفصل السابع

النظم الاجتماعية
(الأسرة)

- مقدمة
- الأسرة نظام اجتماعى
- تطور نظام الأسرة

الفصل السابع

النظم الاجتماعية

الأُسرة

مقدمة :

نلاحظ أنه من الشائع بين جميع شعوب العالم أن المتوقع من الزواج أن يؤدى إلى تكوين أسرة ، وهى تعتبر بذلك النتيجة المعتادة إن لم تكن الضرورية للزواج ، بل إن البعض يرى أن الزواج الذى لا تصاحبه ذرية لا يكون أسرة[1] . ومن القواعد العامة سواء عند البدائيين أو فى المجتمعات الحديثة أن مثل هذا الزواج العقيم من السهل جداً أن تنفصم عراه ، وهذا هو ما جعل كلا من القانون والعرف يميز تمييزاً اجتماعياً هاماً بين الزواج الذى لم يأت بأطفال وبين ذلك الذى أنتج أطفالا .

هذا ونجد اتجاهاً فى الوقت الحديث يرى أن الزواج بلا أطفال يكون هو الآخر أسرة ، فنجد أن « أجبرن » مثلا يعرف الأسرة بأنها « رابطة اجتماعية من زوج وزوجة وأطفالهما أو بدون أطفال ، أو من زوج بمفرده مع أطفاله ، أو زوجة بمفردها مع أطفالها » ، ويضيف إلى هذا أن الأسرة قد تكون أكبر من ذلك فتشمل أفراداً آخرين كالجدود والأحفاد وبعض الأقارب على أن يكونوا مشتركين فى معيشة واحدة مع الزوج والزوجة والأطفال[2] . وأتفق شخصياً مع أجبرن فى رأيه لأنه أقرب إلى الواقع وذلك حين يعتبر أن الزوج والزوجة إذا لم ينجبا أطفالا يكونان أسرة .

ولقد اخترنا الأسرة كنظام اجتماعى لدراسته بشىء من التفصيل لأن الأسرة هى :

١ ــ أبسط أشكال المجتمع .

٢ ــ توجد فى أشكالها المختلفة فى كل المجتمعات وفى كل الأزمنة ؛ ذلك لأن الطفل حين يولد يكون فى حاجة لمن يرعاه .

---

(١) على عبد الواحد وافى : الأسرة والمجتمع (القاهرة ١٩٤٨) ص ١٥ ــ ١٦ .

(٢) W. Ogburn & M. Nimcoff, A Handbook of Sociology (London, 1947) p. 459.

٣ – النظام الذى يؤمن وسائل المعيشة لأفراده .

٤ – أول وسط اجتماعى يحيط بالطفل ويمرنه على الحياة ، كما يشكله ليكون عضواً فى المجتمع .

وعلى وجه الإجمال يمكننا أن نقرر بأن الأسرة هى أبسط نموذج عالمى للمجتمع يحتوى على أغلب خصائصه الرئيسية .

الأسرة نظام اجتماعى

قد يبدو للبعض أن الأسرة نظام قائم على دوافع الغريزة وصلات الدم ، وأنه لا يكاد يختلف عند الإنسان عن نظائره عند الحيوانات ، وأن العلاقة بين الزوج وزوجته والرابطة بين الأولاد وآبائهم ، وما يقوم به كل من الأب والأم من وظائف فى حياة الأسرة يسير وفق ما تمليه الغرائز الفطرية وما توحى به الميول الطبيعية ، إلا أن الدراسة الاجتماعية العملية للأسرة ترى غير ذلك حين تعتبر أن نظم الأسرة تقوم على مجرد اصطلاحات يرتضيها العقل الجمعى وقواعد تختارها المجتمعات ، وأنها لا تكاد تدين بشىء لدوافع الغريزة، ويدافع عن هذا الرأى الأستاذ الدكتور على عبد الواحد وافى فى كتابه « الأسرة والمجتمع » بما يأتى[1] :

١ — اختلاف النظم العائلية فى جميع مظاهرها باختلاف الأمم والهيئات ، بل إنها تختلف فى الأمة الواحدة باختلاف العصور ، كما أنها فى مظاهر تطورها واختلافها تتأثر بما تسير عليه الأمة من نظم فى شئون السياسة والاقتصاد والتربية .

٢ — اختلاف نطاق الأسرة ضيقاً وسعة باختلاف المجتمعات والعصور ، فأحياناً يتسع كل السعة حتى يشمل جميع أفراد العشيرة كما هو الحال فى العشائر التوتمية ، وأحياناً يضيق كل الضيق حتى لا يتجاوز نطاق الأب والأم وأولادهما الصغار كما هو الحال فى نظم الأمم الحديثة ، وأحياناً يشمل إلى جانب هؤلاء أفراداً آخرين كالأبناء الكبار وأولادهم والموالى والأرقاء ، كما كان الحال فى الأسرة الرومانية قديماً . وهذا يدل على أن الأسرة نظام اجتماعى تصطلح عليه الجماعات وليس نظاماً طبيعيًّا تقرره الدوافع الغريزية .

٣ — تختلف وظائف الأسرة باختلاف الهيئات والمجتمعات والعصور ، فهى قد تشمل كل الوظائف الاجتماعية من اقتصادية وتشريعية وقضائية وسياسية ودينية ، كما كان الحال فى الأسرة قديماً ، كما قد تضيق هذه الوظائف كما هو الحال فى الأمم الحديثة بعد أن انتزع المجتمع منها معظم سلطاتها القديمة ، هذا علاوة على أن توزيع الأعمال والوظائف على أفراد الأسرة يختلف كذلك باختلاف المجتمعات .

---

(١) على عبد الواحد وافى : الأسرة والمجتمع (القاهرة ١٩٤٨) ص ١٢٩ — ١٣٧ .

٤ — يختلف محور القرابة فى الأسرة باختلاف المجتمعات وما تسير عليه من نظم ، ففى بعضها لا يمت الولد بصلة القرابة إلا لأمه وأقاربها على حين يعتبر أبوه وأقاربه أجانب عنه لا تربطه بهم أية رابطة من روابط النسب : كما هو الحال فى معظم العشائر الأمّالية ، وأحياناً لا يمت بصلة القرابة إلا لأبيه ، أى عكس النظام السابق ، كما هو الحال فى بعض العشائر البدائية الأسترالية والأمريكية . كما قد يكون الحال فى بعض المجتمعات الأخرى أن يمت الولد بصلة القرابة إلى الناحيتين مع ترجيح ناحية الأب كما هو الحال فى المجتمعات الإسلامية ، وحيث تعترف الشريعة بقرابة الأسرتين ولكنها ترجح قرابة الآباء على قرابة الأمهات كما يظهر فى الحقوق والواجبات مما يتعلق بالميراث والنفقة وغيرهما ، وقد لا يكون هناك ترجيح لناحية على أخرى كما هو الحال فى معظم البلاد الأوربية ، وهذا واضح فى التسميات اللغوية وحيث نجدها واحدة لقرابة الأم والأب مثل كلمة « Uncle » ، وإن كانت نظمهم تميل إلى ترجيح ناحية الأب فى بعض الحقوق والواجبات الاجتماعية ، كما يحمل الولد اسم أسرة أبيه وتحمل الزوجة اسم زوجها . وأخيراً قد ينتسب الولد إلى جهة أخرى لا صلة لها بأبويه الطبيعيين كما هو الحال فى بعض العشائر الاستوائية ، وحيث يتبع الولد توتم المكان الذى أحست فيه الأم لأول مرة بحركته فى بطنها ، وقد يكون المكان لتوتم أبيه أو لتوتم أمه أو لتوتم غريب عنهما ، ويشبه ذلك أيضاً نظام الادعاء عند الشعوب الرومانية واليونانية القديمة .

٥ — تقيد النظم الاجتماعية حرية الفرد فى اختيار زوجته ، فلا تبيح له هذا الاختيار إلا فى داخل طبقات معينة وتحظره فى طبقات أخرى . ونجد أن أسس هذا التحريم ترجع جميعاً إلى نواح اجتماعية لا صلة لها بالغرائز .

٦ — تضيق حرية الفرد فى ارتباطه برابطة الزوجية مع أى عدد بشاء وحيث نجد المجتمع يتدخل فى هذه الناحية ، فيبيح تعدد الزوجات فى بعض المجتمعات وتعدد الأزواج فى مجتمعات أخرى ، كما نجد بعض المجتمعات لا تبيح أيًّا من تعدد الأزواج أو الزوجات ، كما أن العدد الذى لا يصح تجاوزه عدد اصطلاحى لا يعتمد إطلاقاً على أى أساس طبيعى أو منطقى ولا يرتكز على أى مظهر من مظاهر الغريزة فأحياناً يهبط الرقم إلى اثنين وأحياناً يصعد حتى يبلغ العشرات .

٧ — لا يقر المجتمع اتصال الرجل بالمرأة ولا يعترف به ولا يكون له أى مظهر عائلى

إلا إذا تم فى الحدود التى رسمتها النظم الاجتماعية وتوافرت فيه جميع الشروط التى يرى المجتمع ضرورتها ، كما نجد أن الأولاد الذين يجيئون نتيجة اتصال تم خارج هذه الشروط التى يرى المجتمع ضرورتها لا يلتحق نسبهم بأبيهم على الرغم من صلة الدم التى تربطه بهم والتى لا تختلف فى شيء عن تلك التى تربطه بأولاده الشرعيين. وقد يبيح المجتمع أحياناً بعض ضروب من معاشرة الرجل للمرأة ، ولكنه لا يعترف بثمرة هذه المعاشرة على الإطلاق، أو لا يعترف بها إلا بقيود خاصة ، مثل ولد الرقيقة من سيدها ، كما كان الأولاد الشرعيون فى بعض المجتمعات لا يعتبرون أولاداً لأبيهم إلا إذا اعترف بهم اعترافاً صحيحاً كما كان الأمر عند الأسرة الرومانية قديماً .

تطور الأسرة

إذا كانت أكثر المجتمعات بدائية فى الوقت الحاضر هى تلك التى تعيش على صيد الحيوانات ، فإننا نجد نظام الأسرة ممثلا فى كل ما هو معروف لدينا من هذه المجتمعات ، بل فى أقلها بساطة ومدنية ، وهذا هو ما يجعل الأسرة تختلف عن كثير من النظم الأخرى كالدولة والكنيسة والقرية فى أنها توجد فى المجتمعات التى لم تمارس كثيراً من هذه النظم الأخرى ، وحيث نجد الأسرة فيها تتكون عامة من ذكر وأنثى أو عدة إناث بالإضافة إلى الأطفال وقريب أو أكثر ، كما نجدها تقسم العمل بين أفرادها ، فالزوج يعمل صياداً والزوجة تعد الطعام وباقى أفراد أسرة يقومون بجمع الخضر والجذور البرية . أما كيف كان شكل الأسرة قبل ذلك فهو أمر يخضع للتخمين . ولكنا مع ذلك نشاهد نوعاً من الاتحاد بين ذكر وأنثى معينين يسود بين القردة العليا ، وعلى ذلك فلنا أن نتصور أن ذلك كان شائعاً أيضاً عند الإنسان فى أولى مراحل نشأته .

ولا يوحى تاريخ الأسرة العريض بوجود تطور كبير تكون قد اجتازته كذلك الذى نلمسه فى تاريخ الحضارة المادية ، والذى تطور من الحضارات الحجرية إلى تلك النظم الهندسية المعقدة فى الوقت الحاضر ، وفى تطور الحكومة من قيادات فردية بسيطة إلى دول قومية متسعة . أما عن الأسرة فيبدو أنها كانت قديماً تشبه إلى حد كبير الأسرة الحديثة فى حجمها المحدود ووظائفها الاقتصادية والاجتماعية المحدودة أيضاً ، ولكن مع ذلك فهذا لا يعنى أن الأسرة نظام ثابت Static ، لأنها برغم كل هذا قد تغيرت كثيراً خلال الحضارات المختلفة ، كما يبدو أيضاً أن نطاق الأسرة بين الشعوب قديماً كان أكثر اتساعاً مما هو عليه الآن ، فالأسرة مثلا عند سكان أستراليا وأمريكا الأصليين تنتظم جميع أفراد العشيرة Clan إذ لا يوجد عندهم فرق بين أسرة وعشيرة ، كما نجد أفراد العشيرة لا يرتبطون بصلة الدم ، وإنما أساس انتمائهم لتوتم واحد Totem يتخذونه رمزاً للعشيرة ، ويعتبر عضواً فى العشيرة كل فرد ينتمى إلى هذا التوتم الذى يربطهم برابطة قرابة متحدة فى درجتها وقوتها أيًّا كانت صلتهم من ناحية القرابة الطبيعية .

ولقد رجح وجود هذا النطاق العائلي الواسع عند اليونان والرومان قديماً حيث كانت الأسرة لديهم تضم جميع الأقارب من ناحية الذكور وكذلك الأرقاء والموالى وكل من يتبناهم رئيس الأسرة أو يدعى قرابتهم فيصبحون بذلك أعضاء فى أسرته لهم كل حقوق الآخرين . وعلى ذلك كانت العضوية فى الأسرة تقوم على الادعاء «Adoption» . بل لقد كان على رئيس الأسرة أن يعلن اعترافه بأولاده أو إبعادهم عن الأسرة إذا لم يقبل الاعتراف بهم .

أما عن الأسرة عند العرب فى الجاهلية فكانت تنتظم جميع الأقارب من ناحية الذكور وكذلك الموالى والأدعياء ، كما كانت القرابة عندهم تقوم أيضاً على الادعاء لا على صلات الدم ، فكان الولد نفسه لا يلحق بأبيه إلا إذا رضى الأب أن يلحق به .

ثم أخذ نطاق الأسرة يضيق شيئاً فشيئاً حتى وصل إلى الحد الذى استقر عليه الآن فى معظم المجتمعات الحاضرة ، فوصلت الأسرة بمعناها الدقيق إلى أضيق حدودها حيث أصبحت لا تشمل سوى الزوج أو الزوجة ، وأولادهما ، وإن كان هذا لا يمنع وجود بعض الأشكال القديمة للأسرة فى بعض المجتمعات . بل إن كثيراً من الأمم التى تسير وفق نظام الأسرة الطبيعية لا يزال الفرد فيها ينتمى إلى أسرتين عامتين ، أسرة عن طريق أبيه وأسرة عن طريق أمه ، ويرتبط أفراد الأسرتين بطائفة كبيرة من الروابط الاجتماعية والقانونية ، وبكثير من الحقوق والواجبات ، وذلك إلى جانب انتمائه إلى أسرته الخاصة الطبيعية التى تتألف من أبويه وأولادهما .

هذا عن تطور الأسرة من ناحية اتساعها ، أما عن تطور الرئاسة فإنها بحكم كونها مجتمعاً صغيراً معقد الشئون أصبح أمرها لا يستقيم إلا برئيس يشرف على إدارة ذلك المجتمع ، يدين له بالطاعة مختلف أفرادها ، ولذلك عنيت النظم الاجتماعية بتعيين رئيس للأسرة ، واتفق معظمها على إسناد هذه الوظيفة للزوج . وعلى هذا تسير معظم القوانين الإدارية ، حيث لا توجب على الأولاد وحدهم طاعة أبيهم ، بل توجب كذلك على الزوجة نفسها طاعة زوجها . وعلى هذا الأساس أيضاً تسير الشريعة الإسلامية فتجعل الرجال قوامين على نسائهم ، إلا أن إسناد الرئاسة للزوج لم يكن هو الشائع فى جميع مراحل التاريخ قديمها وحديثها أو فى جميع المجتمعات الإنسانية ، بل لقد كان الأمر مختلفاً عن ذلك فى بعض المجتمعات مما يمكن أن نجمله فى المراحل التالية :

(أ) المرحلة الماتريركية أو الأمية ؛ Matriarchal Period وتتميز بزعامة الأم للأسرة ، وحول هذه المرحلة نقاش كبير . فبعض العلماء يقول إنها لم تحدث فى تاريخ الإنسانية ، والبعض يقول إنها كانت موجودة أولا ، فا كلينان McLennan مثلا يرى أنه لا بد لنا من أن نفترض أن الإنسان الأول كان يحيا حياة إباحية طليقة كانت للأم خلالها السلطة على أولادها ، ثم تطور الأمر بعد ذلك إلى النظام البولينزى (تعدد الأزواج) وما ارتبط به من انتقال المرأة بالزواج لتعيش مع أهل زوجها . وظهر بذلك نظام الانتساب إلى الأب. وعلى العكس من ذلك فإن هنرى مين Henry Maine لا يعترف بمرحلة الإباحية الطليقة التى افترضها ما كلينان ، ورأى أن العائلة الأبوية الكبيرة هى الشكل الأصلى العام للحياة الاجتماعية ، وأن السلطة المطلقة التى كان يتمتع بها رئيس العائلة كانت هى السبب فى ظهور مبدأ الانتساب إلى الأجداد فى خط الذكور فقط ، ذلك فى كل المجتمعات فى مرحلة معينة من تطورها[1] . وإذن فقد ارتبط وجود هذه المرحلة بوجود أو عدم وجود مرحلة الشيوعية الجنسية ، كما يرجح أن المرحلة الماتريركية كانت موجودة فى المجتمعات التى يقوم فيها الزوج بالصيد ، فيغيب فى رحلات بعيدة بينما تستقر الأم فى مكان معين ترعى أولادها . وتكون نافذة الكلمة عليهم ويكون لخالهم حق الإشراف على تربيتهم .

(ب) المرحلة البطركية Patriarchal Period ، ويرى بعض العلماء أنها كانت النظام الأول للأسرة فى التاريخ القديم ، كما يرى البعض أنها قد ظهرت بعد المرحلة الأمية ، وفى هذه المرحلة يتحكم رئيس الأسرة ويتولى جميع الشئون الاقتصادية وتكون سلطته واسعة إذا كانت له عدة زوجات ؛ بل إنها قد تتسع أكثر من ذلك إذا شملت الإشراف على زوجات أولاده فى حالة معيشتهم جميعاً فى بيت واحد هو بيت الأسرة الكبير .

(حـ) المرحلة الانفرادية أو الاستقلالية Independent Period وهى التى يستقل فيها كل من الزوجين بنفسه ، فلا يكون للآخر أى سلطان عليه ، وقد أتت هذه المرحلة نتيجة للتطور الاقتصادى وبخاصة فى بعض المجتمعات الأوربية والأمريكية حيث يصبح البيت مكاناً لالتقاء الزوجين والأبناء للنوم ، فبعد أن كان الطعام يعد فى البيت أصبح الزوجان يتناولانه فى المطاعم ، وأصبح كل منهما فى وظيفته حيث يقضى معظم النهار ويكون أولادهما أثناء عملهما فى المدارس أو فى دور الرضاعة والحضانة . . . وفى هذه

(١) E.F. Evans Pritchard, Social Anthropology, (London, 1951) pp. 29 - 30.

المرحلة يتغير الموقف بالنسبة للمرأة بعملها خارج بيتها وعودتها فى نهاية اليوم بأفكار استقلالية نتيجة اختلاطها بزملائها وزميلاتها ، وبتكرار هذا كل يوم تضيع سلطة الرجل وينهار النظام البطريركى ، وإن كانت هذه المرحلة غير ممثلة فى المجتمعات عامة إلا فى حدود ضيقة .

ولا تعتبر هذه المراحل حتمية بالنسبة لجميع الشعوب ، فالمعروف أن بعضها لم يعرف المرحلة الأمية مثلا ، كما قد نجد فى بعضها جميع المراحل الثلاث ممثلة فى المجتمع الواحد .

أما عن تطور الأسرة من ناحية وظائفها ، فقد كانت الأسرة قديماً تقوم بكفاية نفسها من مستلزمات الحياة من مأكل ومشرب وملبس ومأوى فتنتج كل ما تحتاج إليه ، كما كانت تشرع لنفسها وتبين الحقوق والواجبات وتحدد علاقاتها بالأسر والعشائر الأخرى ، كما كانت قواعد الدين والعبادات تنشأ داخل نطاقها ، هذا علاوة على ما كانت تقوم به الأسرة نحو أفرادها من وضع القيم الخلقية المتعارف عليها .

كانت وظائف الأسرة على هذا الشكل من الاتساع فيما مضى ، أما الآن فقد اختلفت هذه الوظائف ، حيث نجد الأسرة تشترى طعامها وكساءها ، كما أصبحت تستأجر مسكنها بدلا من بنائه ، بل إن وسائل اللهو والسمر التى كانت لا تتعدى نطاق الأسرة قد انتقلت بعيداً عنها إلى دور السينما والمسارح والمقاهى والأندية وغيرها من مجالات الترفيه والترويح . كما أخذ المجتمع العام يسلبها وظائفها واحدة بعد الأخرى بعد أن ينشئ لكل وظيفة منها هيئة خاصة على أسس مستقلة عن الأسر تماماً ، فانتزعت منها وظيفتها التشريعية التى تحولت إلى المجالس النيابية وما إليها من هيئات تمارس نفس العمل ، كما انتزعت منها وظيفتها الدينية بعد أن أنشئ للإشراف على شئونها هيئات خاصة تتمثل فى الرؤساء الدينيين والمجامع الدينية والكنائس ، كما انتزع من الأسرة أيضاً معظم وظائفها التعليمية وأنشئ للإشراف عليها هيئات خاصة تتمثل فى وزارات التربية والمعاهد والمؤسسات الرياضية والثقافية . أما عن وظائف الأسرة الاقتصادية فقد تقلصت هى الأخرى وأنشئ للإشراف عليها هيئات تتمثل فى المصارف والمصانع والشركات والجمعيات ذات الصفة الاقتصادية والمالية ، وأصبح الفرد بذلك لا ينتج لنفسه وأسرته كما كان يفعل من قبل ، وإنما ينتج للمجتمع ، كما أصبح لا يكاد يستهلك شيئاً من إنتاجه الخاص ولا من إنتاج أسرته ، وإنما يستهلك فى العادة إنتاج غيره ، وأصبح المجتمع العام هو المشرف على جميع هذه الشئون .

ولكن هل يعنى ذلك أن الأسرة قد تجردت كلية من وظائفها الاجتماعية ؟ الواقع أنه على الرغم مما فقدته الأسرة من وظائفها السابقة فإنها لا تزال تحتفظ بعدد آخر من هذه الوظائف لا يقل أهمية عن كل ما فقدته إن لم يكن يفوقها ، ومما يمكن إجماله فيما يلى :

١ — لا تزال الأسرة هى أصلح نظام للتناسل ، يضمن للمجتمع نموه واستمراره عن طريق إنجاب الأطفال ، كما أنها تواصل مهمتها نحو هؤلاء الأعضاء الجدد فتتولى تغذيتهم فى مرحلة طفولتهم المبكرة وتنشئتهم خلال الطفولة المتأخرة تمهيداً لتقديمهم إلى المجتمع ليحتلوا أماكنهم ووظائفهم فيه .

٢ — الأسرة وحدة اقتصادية متضامنة يقوم فيها الأب بإعالة زوجته وأبنائه ، وتقوم الأم بأعمال المنزل ، وقد تعمل الزوجة أو بعض الأبناء فيزيدون بذلك من دخل الأسرة .

٣ — الأسرة هى المكان الطبيعى لنشأة العقائد الدينية واستمرارها .

٤ — تعتبر الأسرة المدرسة الأولى التى يتعلم فيها الطفل لغته القومية ، كما أنها لا تزال مسئولة إلى حد كبير عن التنشئة والتوجيه وتشاركها هذه المسئولية النظم التعليمية الموجودة فى المجتمع .

٥ — تعتبر الأسرة بالنسبة للطفل مدرسته الأولى التى يتلقى فيها مبادئ التربية الاجتماعية والسلوك وآداب المحافظة على الحقوق والقيام بالواجبات .

٦ — تعكس الأسرة على المجتمع صفاتها فهى التى تكون الطفل وتصوغه وتحدد ميوله وتسد حاجاته ، وهى بذلك تعمل أولا على تكامل شخصيته ، هذا علاوة على أنها ذات عادات وتقاليد خاصة تربط أفراد الأسرة بعضهم ببعض ثم تربطهم بالتالى بالمجتمع الذى يعيشون فيه .

الفصل الثامن

العمليات الاجتماعية

- مقدمة
- عمليتا التعاون والمنافسة
- عملية الصراع
- عملية التوافق
- عملية التمثيل
- عملية المزج الحضارى

الفصل الثامن

العمليات الاجتماعية

Social Processes

مقدمة :

إن أهم ما يميز الإنسان عند اتصاله بإنسان آخر هو حدوث تفاعل معين تقوم على أساسه علاقات مختلفة . ويتخذ هذا التفاعل عادة عدداً من الأشكال المختلفة اصطلح المجتمع على اعتبار بعضها مرغوباً فيه والبعض الآخر غير مرغوب فيه ، وواضح أن كلا من الاصطلاحين نسبي بمعنى خضوعه لزمان ومكان معينين ، فما يكون مرغوباً فى مجتمع قد لا يكون كذلك فى مجتمع آخر والعكس صحيح ، كما قد يكون ما هو مرغوب فى وقت معين غير مرغوب فيه فى وقت آخر فى نفس المجتمع ، ويهمنا من كل هذا أن حدوث التفاعل صفة أولية من صفات المجتمع ، فالإنسان ما دام يجتمع بإنسان آخر ، فلا بد أن ننتظر من هذا الاجتماع حدوث تفاعل معين وقيام علاقات معينة ، وتنشأ العمليات الاجتماعية بين الأفراد نتيجة لحدوث هذا التفاعل بينهم .

وتختلف العمليات الاجتماعية التى تقوم بين الأفراد فى طبيعتها ومظهرها ، فمنها ما يؤدى إلى التنافر والتفكك Disintegrative Processes كالمنافسة والصراع والعمليات الأخرى التى تؤدى إلى تقسيم المجتمع إلى طبقات ، ومنها ما يؤدى إلى التجاذب والترابط Integrative كعمليات التعاون والتوافق والتمثيل . وسنعالج فى هذا الجزء من الكتاب عدداً من العمليات الاجتماعية الرئيسية التى تقوم بدور هام فى حياة المجتمعات ، وفى مقدمة هذه العمليات المنافسة والصراع ، والتعاون والتوافق ، والتمثيل والمزج الحضارى . أما عن الطبقية فى المجتمع فسيكون لهذا الموضوع فصل خاص من الكتاب نظراً لتعقده وأهميته .

عمليتا التعاون والمنافسة

Co-operation and Competition

تتميز الحياة فى المجتمع بوجود قوى مختلفة تعمل على اتصال أفراده بعضهم ببعض ، كما توجد فى الوقت نفسه قوى تعمل على انفصالهم بعضهم عن بعض ، ويتميز الاتصال عادة بنوع من التضامن أو التعاون ، كما يتميز الانفصال بنوع من الخلخلة والصراع ، فالناس يصادقون ويعادون ، يتزوجون ويطلقون ، يعملون ويضربون ؛ يلتفون حول مبدأ واحد ثم يتنازعون حول تفصيلاته . وإلى آخر ذلك من مظاهر تمثل الاتصال والانفصال . وعلى هذا نرى أن التنظيم الاجتماعى لأى مجتمع من المجتمعات فى وقت من الأوقات إنما يمثل نوعاً من التوازن بين قوى الاتصال وقوى الانفصال ، والتى هى فى الواقع عبارة عن التفاعل الذى يحدث بين الناس بعضهم وبعض ؛ وهى ما سميناه بالعمليات الاجتماعية .

Social processes are those ways of interacting which we can observe when individuals and goups meet and establish systems of relationships, or what happens when changes disturb already existings modes of life.[1]

وهكذا نجد أن الناس حينما يعملون معاً لتحقيق هدف مشترك سمى هذا التصرف أو هذه العملية تعاوناً ، وعندما يتنافسون أو يتصارعون ضد بعضهم سمى هذا التصرف تعارضاً ، وهذان التصرفان عبارة عن العمليتين الأساسيتين فى حياة المجتمع .

ومن الواضح أن كلا من العمليتين ليست على درجة واحدة فى كل المجتمعات أو فى كل الأوقات ، فنسبة الطلاق مثلا كظاهرة من مظاهر الانفصال نجدها تختلف من مجتمع لآخر . وهذا الاختلاف يأتى فى العادة نتيجة لرضاء أو عدم رضاء المجتمع من هذه الظاهرة ، فمن المجتمعات ما يستنكره ومنها ما يرى فيه شيئاً عادياً لايدعو إلى الاستنكار الشديد ومنها ما يمنعه كلية أو يبيحه بطريقة مطلقة . وكذلك الحال فيما يتعلق بالنشاط الاقتصادى ، حيث نجد مجتمعات يبدو فيها هذا النشاط أكثر تعاوناً والبعض الآخر أكثر تنافساً ، كما هو واضح إذا قارنا النشاط الاقتصادى فى كل من الاتحاد

---

(١) Gillin & Gillin, Cultural Sociology, p. 488.

السوفييتى والولايات المتحدة الأمريكية ، وكذلك الحال أيضًا فيما يتعلق بالنشاط السياسى فى المجتمعات المختلفة حيث نجد مجتمعات يحتل فيها التنافس السياسى جزءاً كبيراً من نشاطها كما هو الحال فى النشاط السياسى فى كل من أمريكا الشمالية وأمريكا اللاتينية حيث الأولى أكثر هدوءاً فى هذه الناحية من الثانية ، ونجد هذا واضحاً أيضًا فى البلاد التى تكثر فيها الأحزاب السياسية حتى ليبلغ عددها فى بعض البلاد أكثر من عشرة أحزاب ، مما يدل على مدى اختلاف وجهات النظر بين مواطنيها ، بينما نجد بلاداً أخرى لا يزيد عدد الأحزاب السياسية فيها على حزبين . ويمكن أن نمثل للنوع الأول بإيطاليا حيث تتميز بكثرة أحزابها السياسية ، ونمثل للنوع الثانى بالولايات المتحدة الأمريكية ، حيث لا يوجد فيها سوى حزبين سياسيين .

كما نرى فيما يتعلق بالنشاط العمالى ، ونقصد به هنا الصلة بين العمل ورأس المال ، أن هناك من البلاد أو المجتمعات ما تتميز بكثرة الإضرابات والقلاقل العمالية فيها لأتفه الأسباب ، بينما تتمتع بلاد أو مجتمعات أخرى بهدوء عمالى وانسجام ملحوظ بين العمل ورأس المال ، حتى إن الإضراب فيها يعتبر شيئاً شاذاً . كما نجد هذا التفاوت بين قوى الانفصال والاتصال ممثلا أيضًا فى علاقة الأجناس المختلفة فى الوطن الواحد ، حيث نجد هذه العلاقة تختلف من بلد لآخر ، فعلاقة البيض بالسود مثلا تختلف عنفاً أو هدوءاً من مجتمع لآخر كما يمكن أن توضحه الدراسة المقارنة لهذه العلاقة فى كل من الولايات المتحدة واتحاد جنوب أفريقيا وفرنسا .

أما عن الأسباب التى تدعو إلى مثل هذه الاختلافات الواضحة فى هذه العمليات الاجتماعية بين مجتمع وآخر ، فما لا شك فيه أن للبيئة أثراً كبيراً فى ذلك من ناحية ما يتوارثه الأبناء عن الآباء ومن ناحية تقليد الناس لبعضهم ، كما نجد أن للاعتبارات الثقافية أو الحضارية والقيم السائدة فى المجتمع دخلا كبيراً فى هذه الناحية .

وأهم الأشكال التى يبرز فيها التعاون هو العمل عمومًا ، فنحن نصف الأفراد بأنهم متعاونون إذا اشتركوا فى عمل شىء واحد ، بمعنى أنهم يؤدون وظيفة معينة كتجفيف ترعة أو رفع سيارة غرست فى الرمال أو نقل كومة من الأحجار ، ونجدهم فى هذه الحالة قد تميزوا بأنهم يقومون جميعاً بنفس العمل ، وهو إما رفع المياه فى الحالة الأولى أو رفع السيارة فى الحالة الثانية أو نقل الأحجار فى الحالة الثالثة . إلا أن هناك نوعاً آخر من الأعمال

يتطلب أنواعاً مختلفة من العمل ، كأن يعمل الأفراد معاً لتحقيق غاية عامة على أساس أن كلا منهم يعمل عملا متخصصًا مخالفاً لما يعمله الآخر ، كما هو الحال عندما يتعاون الكهربائى والحداد والنجار والسروجى فى إنتاج السيارة ، أو عندما يتعاون المهندس والبناء والحداد والنجار فى بناء المنزل ، والتعاون هنا قائم برغم اختلاف عمل كل من الأفراد المتعاونين .

هذا عن التعاون ، وتكون صورته أكثر وضوحاً إذا تكلمنا فى الوقت نفسه عن المنافسة ، ذلك لأن العمليتين متلازمتان ، والمنافسة هى أكثر الأشكال تمثيلا للصراع أو للتعارض الاجتماعى . وتظهر المنافسة إذا ما كان هناك نقص فى أى شىء يحتاج إليه الإنسان فى المجتمع ، والمقصود بنقص شىء فى مجتمع من المجتمعات أن يكون أفراده فى وضع لا يمكنهم معه أن يحصلوا على القدر الذى يحتاجون إليه . ففى بعض المجتمعات مثلا ، بل فى أغلب المجتمعات ، نجد أن عدد الأفراد الذين يحتاجون إلى العمل أكثر من العمل المتوافر ، وعلى هذا الأساس تظهر المنافسة بينهم حول الأعمال الموجودة فعلا ، وقد تأخذ المنافسة شكلا آخر عندما توجد بين الأفراد الذين يعملون فعلا ، ولكنها تكون فى هذه الحالة حول الأعمال الأفضل أو الأكثر أهمية . وعلى ذلك ، فالمنافسة لا تقتصر حول «لقمة العيش» فقط ، بل تتعدى ذلك لتكون حول أشياء أقل أهمية من ذلك كالمنافسة التى تدور حول الحصول على القوة والنفوذ والمركز الاجتماعى والصداقة والشهرة ، والمنافسة التى تقوم بين التجار حول جذب المشترين والمنافسة التى تدور حول الاكتشافات العلمية . إلى آخر ذلك من غايات يسعى إليها المتنافسون .

والتعاون والمنافسة كما قلنا من قبل عمليتان متلازمتان فى حياة المجتمع ، وتقرير ذلك يدفعنا إلى أن نستبعد ما يقال بشأن اعتبارهما عمليتين منفصلتين تماماً واستبعاد المبدأ الذى يقول بأن المنافسة أساس المجتمع الإنسانى ، وهى وجهة نظر قديمة قال بها بعض مفكرى اليونان القدماء مثل هرقليطس فى القرن السادس قبل الميلاد ، كما أخذ بها أيضاً عدد من المفكرين الحديثين مثل توماس هوبز Hobbes فى القرن السابع عشر حين قال إن الصراع هو القانون الأساسى للحياة وأن الإنسان فى مهد حياته كان يعيش فى حالة صراع دائم وأنه كان عدواً لكل إنسان آخر . وقد أخذ بهذا الرأى أيضاً إيما نويل كانت Kant فى القرن الثامن عشر حيث وجدناه يرجع القوة التى تدفع التاريخ للتطور إلى الصراع بين

الأفراد وبين الجماعات وأن هذا الصراع يحدث لعدم اجتماعية الإنسان بطبعه . ولجورج هيجل Hegel فى القرن التاسع عشر رأى شبيه بهذا يرى فيه أن التعارض هو أهم العلاقات الإنسانية ، وأن حركة التطور الاجتماعى الإنسانى ماهى إلا النماء المستمر للأضداد ثم اندماجها فى النهاية لإيجاد مرحلة جديدة من التطور ، ونجد نفس الفكرة ممثلة فى آراء كارل ماركس Marx فى الصراع الذى يقوم بين طبقتى العمال وأصحاب رءوس الأموال ، كما أسس كل من دارون ووالاس فى القرن التاسع عشر على هذه الفكرة نظريتهما المشهورة فى الانتخاب الطبيعى على أساس أن البقاء للأصلح . ولقد كان للنجاح الكبير الذى لاقته هذه النظرية أثر واضح فى النظريات الاجتماعية على أساس أن الصراع ما دام يسير الطبيعة فلا شك أيضًا فى أنه يسير المجتمع الإنسانى على أنه هو الآخر جزء من الطبيعة ، إلا أن نظرية البقاء للأصلح والتى تقوم على أن الصراع هو أساس الحياة قد لاقت كثيراً من المعارضة والنقد الذى يرى أن الصراع ليس وحده هو أساس الحياة ، والذى يعيب على داروين تجاهله ناحية التعاون التى تلعب دوراً هامًّا فى عملية البقاء وكيف أن هذا التعاون فى داخل النوع هو الذى يعمل على بقائه ، ويتمثل ذلك بوضوح فى عمليات إنجاب النسل وجلب الطعام وحماية النوع نفسه . وهذا واضح حتى بين أحط أنواع الحيوانات كما هو الحال عند النمل مثلا ، كما يتمثل أيضًا بين الحيوانات الأرقى وذلك عندما تلجأ الطيور إلى الهجرة على شكل جماعات وعندما يتعاون بعضها على الصيد كما يحدث بين النسور .

كما نجد أن الأمر واضح فى معيشة الحيوانات على شكل قطعان ، كما أن فى تجمعها وهجرتها صورة بارزة لتضامنها المتبادل . أما عن الإنسان فهو يوسع باستمرار من دائرة التعاون فى مجال نشاطه ليس فى مجتمعه فحسب ، بل مع المجتمعات الأخرى التى تختلف عنه فى كثير من الأمور .

ونخلص من كل ما سبق إلى أن كلا من التعاون والمنافسة ظاهرة طبيعية فى حياة الجماعة ، وأنها توجد عند الحيوان كما توجد عند الإنسان ، بل إن بعض المواقف قد تتطلب المنافسة بقصد تقوية التعاون ، كما هو الحال فى الجمعيات العلمية حيث نجد أعضاءها يعملون معاً لخدمة البحث العلمى إلا أن هدفهم هذا لا يمكن تحقيقه إلا على أساس من المنافسة التى تظهر فى مراجعة أعمال بعضهم واستبعاد ما لا يمكن تدعيمه

بالحقائق والأدلة العلمية ، وليس أدل على ذلك من تلك المنافسة التى تقوم بين الاتحاد السوفييتى والولايات المتحدة حول النشاط الذرى واكتشافات الفضاء التى تؤدى فى النهاية إلى الاستفادة المتبادلة من خبرات وتجارب كل منهما . وكذلك الحال أيضاً عن العمال فى بعض المجتمعات حيث يدفعون إلى منافسة بعضهم البعض بقصد زيادة الإنتاج من أجل الصالح العام . وهذان المثالان يوضحان لنا كيف أنه من الخطأ أن نقول إن إحدى العمليتين سابقة للأخرى أو أهم منها . كما نلاحظ أن وجودهما فى المجتمع على هذا الأساس يشبه إلى حد كبير عاطفتى الحب والكراهية فى وجودهما متلازمتين عند الإنسان . فالطفل مثلا قد يحب أمه لأنها تحقق له مطالبه وحاجاته ، ولكنه مع ذلك قد يشعر نحوها بكراهية لأنها تلزمه بنوع معين من النظام أو التصرف .

ولنا أن نتساءل الآن إن كان للحضارة التى يعيش الإنسان فى ظلها أو المجتمع الذى يعيش فيه بمثله ومعاييره وعاداته وتقاليده أثر فى عمليتى التعاون والمنافسة ، فلقد رأينا مما سبق أنهما ظاهرتان اجتماعيتان يولد الإنسان ويجدهما حوله فى المجتمع وتأتى ممارستهما عن طريق التجربة لاعن طريق التعليم ، وموقف الإنسان فى هذه الناحية كموقف الحيوان تماماً ، مع اختلاف فى أن الإنسان يولد فى عالم تظله حضارة معينة يتأثر بها وهى التى تدفعه إلى أن يشق طريقه فى الحياة مع أو ضد أخيه الإنسان .

وللإجابة عن سؤالنا نجد أن حضارة الإنسان تعين له الاتجاه الذى تسير فيه كل من هاتين الظاهرتين ومدى قوتهما أو وضوحهما لأنها هى التى تحدد الأهداف التى يعمل الفرد على تحقيقها ، وما إذا كان الوصول إلى هذه الأهداف عن طريق التعاون أو المنافسة ، كما أنها هى أيضاً التى تعرف الأشخاص الذين يكونون موضوع التعاون أو المنافسة وعلى أى الأشكال يكون ذلك . وإذن فهاتان العمليتان لاتكونان فى المجتمع الإنسانى عن طبيعتهما كما هو الحال فى المجتمع الحيوانى ، وإنما تخضعان لعدد من الضوابط التى يفرضها المجتمع . ولنوع معين من الضغط الاجتماعى الذى يختلف فى طبيعته وشكله من مجتمع لآخر .

ولما كانت هذه الضوابط التى يفرضها المجتمع تختلف من مجتمع لآخر ، اختلف تبعاً لذلك التصرف التعاونى أو التنافسى للأفراد بحسب المجتمعات التى ينتمون إليها ، فبينما نجد مثلا فى الولايات المتحدة الأمريكية وفى المجتمعات التى يسودها النظام الرأسمالى عامة

منافسة شديدة حول جمع الثروة والرغبة فى أن يموت الإنسان غنيًّا ، نجد مجتمعات أخرى ترى من العار أن يموت الإنسان غنيًّا وأن على الإنسان أن ينفق معظم ثروته أثناء حياته ، حتى إذا فرض ومات شخص تاركاً ثروة كبيرة واصلت زوجته عملية توزيع هذه الثروة . كما هو الحال عند هنود داكوتا فى أمريكا الشمالية ، كذلك نجد أنه فى الوقت الذى تجمع فيه الثروة فى البلاد التى يسودها النظام الرأسمالى عن طريق المنافسة نجدها تجمع فى بلاد أخرى كالاتحاد السوفييتى عن طريق تعاونى ، كما نلاحظ أيضًا أن المجتمعات التى تسودها المبادئ الاشتراكية لا تجشع الفرد على أن يرتفع كثيراً عن المستوى الاقتصادى العام للأفراد .

كذلك نجد أن التراث الاجتماعى لمجتمع من المجتمعات وما يحتوى عليه هذا التراث من أوضاع ومظاهر مصطلح عليها تتمثل فى العرف والعادات والتقاليد السائدة والتى تتدخل فى تنشئة الفرد اجتماعيًّا والإشراف على تصرفاته وسلوكه وتوجيهه نحو ما يرتضيه المجتمع الذى يعيش فيه ، نجد أن هذا التراث الاجتماعى يعين للأفراد هؤلاء الذين تجوز منافستهم أو لا تجوز . كما أن كثيراً من المجتمعات التى تأخذ بمبدأ التعاون فى داخلها تسمح بمبدأ التنافس خارجها ، كما قد تأخذ المنافسة شكلا علنيًّا فى المجتمعات وشكلا سريًّا فى مجتمعات أخرى مثل ألمانيا فى العهد النازى وإيطاليا فى العهد الفاشستى حينما كان للمنافسة طابع سرى ، بينما نراها تأخذ شكلا علنيًّا فى كل من إنجلترا وفرنسا .

نعود بعد ذلك لنسأل : هل فى الإمكان أن نوصف حضارة من الحضارات أو مجتمعاً من المجتمعات عامة بأنه متعاون أو متنافس .

وللإجابة عن هذا السؤال نقول إن هذا ممكن إذا اتخذنا لذلك أساساً معيناً ، هو فى هذه الحالة الهدف الرئيسى الذى يجاهد أفراد المجتمع للوصول إليه ، حيث نجدهم فى هذه الحالة إما متعاونون أو متنافسون ، ففى الاتحاد السوفييتى مثلا نجد الهدف الرئيسى الذى يتجه إليه الناس هو الدولة الشيوعية أو الجماعية ، وللوصول إلى تحقيق هذا الهدف لا بد من وجود تعاون على مدى واسع ، ولكن على الرغم من وجود هذا التعاون فى النواحى الاقتصادية نجد أن المجتمع يتميز فى الوقت نفسه بصراع شديد فى نواح أخرى كالأسرة كما يتضح من نسبة الطلاق المرتفعة . وإذن فالظاهرتان ممثلتان فى المجتمع .

وإذن فعلى الرغم من وجود التعاون والتنافس فى المجتمعات ، إلا أنه فى الإمكان أن نميز

من وجهة نظر عامة بين مجتمعين يسود أحدهما التعاون ويسود الآخر التنافس ، هذا على أساس موقف أفراده من النشاط الذى يعتبره المجتمع أكثر أهمية . وقد أمكن إثبات ذلك نتيجة لبعض الأبحاث التى عملت لدراسة هذه الناحية ، ويمثل لنا وليم أوجبرن بمجتمعين يقارن بينهما على هذا الأساس[1]. الأول هو مجتمع هنود الكواكيوتل Kwakuitil الذى يقطن فى شمال غرب الولايات المتحدة ، والثانى مجتمع هنود الزونى Zuni الذى يقطن فى جنوب غرب الولايات المتحدة ، وقد وجد أن المجتمع الأول يوصف بأنه متنافس بينما يوصف المجتمع الثانى بأنه متعاون على الأساس التالى :

وجد أن أهم ما يسعى إليه الفرد فى مجتمع الكواكيوتل هو النفوذ والجاه . وعلى هذا الأساس يصبح المجد الشخصى أو تمجيد الشخص لنفسه كفرد هو منبع الحياة وفيه إرضاء للآلهة ، ويتوقف تحقيق هذا المجد على وضع الشخص فى المجتمع الذى يحدده مولده فكل قبيلة تشمل عدداً من الأسر التى تدعى أنها منحدرة عن جدود أسطورية . وفى داخل كل أسرة تقوم خلافات حول وضع كل فرد من أفرادها ، ذلك لأن الابن الأكبر يعتبر نبيلا بينما يعتبر باقى الأبناء من العامة ، وإذن وعلى هذا الأساس يتحدد وضع الفرد أو مرتبته بعاملى الأسرة والميلاد . وأصبح الأفراد بذلك عرضة للصعود أو النزول فى مراكزهم الاجتماعية بحسب مهاراتهم فى المنافسة التى تقوم عادة بين متنافسين يتفقان فى المركز الاجتماعى . وتكون هزيمة أحدهما عن طريق ما يعرف بحفلات البوتلاتش Botlatch Ceremony وهى حفلات تقام فى مناسبات دينية أو حربية معينة ، وحيث يمنح الفرد منافسة فى أثناء هذه الحفلات بعض ممتلكاته على شكل بطاطين أو أوان نحاسية أو خلاف ذلك من الأشياء ، وهذه الهدية المقدمة يجب أن تقبل وتصبح ديناً على ، أن ترد مضاعفة خلال عام ، وإلا حل العار بمن قدمت إليه المنحة ، وفقد بذلك مركزه وينتصر فى الوقت نفسه الدائن وهو صاحب المنحة لأنه يكون بذلك قد كسب التحدى. وعلى ذلك نجد أن الهدف الأساسى عند الكواكيوتل هو تحقيق المجد الشخصى ، ورفع مركز الفرد لا يتم إلا عن طريق المنافسة .

أما عند قبائل الزونى فنجد أن الموقف يختلف عن ذلك تماماً ، حيث يكون الهدف

---

(١) William Ogburn and Meyer Nimkoff, A Handbook of Sociology (London, 1947) pp. 242 - 244.

الرئيسى الذى يسعى إليه الفرد فى المجتمع هو أن ينال تقدير الآخرين ، وعمله يتجه بذلك إلى صالح الجماعة . فهو لا يهتم بجمع ثروة خاصة . كما أنه حين يتزوج يسكن منزل أهل زوجته ويشارك فى عملهم فى الحقل ، كما أن مواردهم الغذائية تجمع معاً وتحفظ فى مخزن عام يشترك فيه الجميع ، أما إذا حصل أحد الأفراد على ثروة نتيجة لظروف خاصة فيعاد توزيعها فى أعياد الشتاء لصالح الجماعة ، وذلك بقصد الحصول على رضاء الآلهة للمجموعة ككل ، وإذا ما أراد أحد أفراد مجتمع الزونى أن يبنى بيتاً كان عليه أن يكرم ليس من عاونوه فى البناء فقط بل القرية كلها فى حفل خاص عندما يتم البناء ، وفى المنزل نجد أنه يمكن لعدد من أقاربه بحسب اتساعه أن يسكنوا فيه معه ، حتى إذا ما حل بينهم خلاف وأراد الرحيل سقطت ملكيته للمنزل . أما عن الملكية الفردية للأرض فعلى الرغم من أنه معترف بها إلا أن كل فرد فى القرية من حقه أن يفلح فيها ، كما أن لكل شخص الحق فى أن يمتلك مئات الأدوات ، ولكنها تكون عديمة القيمة إذا لم يكن حق استعمالها مباحاً لكل أفراد القرية . وهكذا الأمر أيضاً فيما يتعلق بالغذاء والملبس وحتى تعاويذ الصيد ، ولهذه أهميتها الكبرى فى مثل هذه المجتمعات ، وعلى ذلك تصبح الملكية الفردية لا قيمة لها إلا فى حدود ما يمكن أن تقدمه من فائدة للمجموع .

ومما سبق نرى أن مجتمع الكواكيوتل مناقض تماماً لمجتمع الزونى ، فالمجتمع الأول تبرز فيه الناحية الفردية فى العقيدة الدينية حيث يكون إرضاء الآلهة بطريق فردى يتمثل فى تحقيق مجد شخصى يأتى نتيجة لانتصار الفرد أو تفوقه فى بعض الطقوس الدينية ، كما نجد أيضاً أن الملكية الفردية هى السائدة حيث لا يستفيد منها إلا مالكها ، وبناء على ذلك قد يلجأ الفرد منهم إلى القتل العمد فى بعض الأحيان فى سبيل الحصول على مركز شخصى آخر ، أما عند الزونى فنجد أن إرضاء الآلهة لا يكون إلا عن طريق ما يبذله الفرد من جهد لمساعدة الآخرين .

رأينا فيما سبق صورة للتعاون والتنافس فى مثالين للمجتمعات البدائية ، أما فى المجتمعات الحديثة فإنه من الصعب أن نصل إلى نتيجة قاطعة فيما يتعلق بالمنافسة والتعاون فيها . ولكن مع هذا يبدو أن هناك اتفاقاً عاماً فيما يتعلق بالمنافسة فى المجتمع الرأسمالى الحديث نجد أن أهم ما يسعى إليه الإنسان هو أن يصل إلى القمة فى مهنته التى اختارها لنفسه وأن يتقدم على الأقل فى مجالها ، ويقاس هذا التقدم بالقدر من المال الذى يمكنه الحصول عليه

وعلى ذلك نجد أن فكرة الفرد فى الطبقة البورجوازية فيما يتعلق بالنجاح فردية خالصة، وعلى الرغم مما أدخل على الفكرة من تعديل فى العصور الحديثة إلا أن المبدأ الفردى لا يزال هو السائد فى هذه المجتمعات ، فالأفراد يزداد إنتاجهم إذا كونوا فرديًّا كل بحسب إنتاجه ، حتى لقد أصبحت القيم الحديثة تقوم اقتصاديًّا على أساس مبدأ المنافسة الفردية ، وقد تغلغلت المنافسة بذلك فى كل نواحى النشاط الإنسانى وفى العلاقات الاجتماعية عامة ، حتى لقد أصبحت مشكلة كل إنسان فى المجتمعات الحديثة .

إذا ما بحثنا عن الدوافع التى تجعل من أحد المجتمعات من وجهة نظر عامة مجتمعاً متعاوناً وتجعل الآخر متنافساً ، وجدنا أن ذلك يتوقف أساساً على تركيبه والمثل السائد فيه ، فإذا ما بدأنا بالأساس الأول نجد أنه كثيراً ما يقال بأن الطبقية فى المجتمع تحد من التنافس بين أفراده ، إلا أن هذا يكون مقصوراً فى العادة على المنافسة بين طبقة وأخرى حيث لا يكون بينهما من التعادل ما يسمح بهذه المنافسة ، أما عن المنافسة فى داخل الطبقة نفسها فنجدها شديدة فى العادة ، ولهذا أثره فى الطبقات الأخرى ، فمنافسه البوتلاتش فى مجتمع الكواكيوتل وهو مجتمع يظهر فيه التقسيم الطبقى ، لا تكون هذه المنافسة إلا بين ندين ، أى بين شخصين متقاربين فى الطبقة أو من طبقة واحدة ، ولكن على الرغم من ذلك فقد ساعد هذا على أن تشيع روح المنافسة فى المجتمع ككل ، وأصبحت هى السائدة فيه . أما عن الأساس الثانى وهو المثل السائدة فى المجتمع ، فنجدها أكثر أهمية فى تحديد مدى التنافس . وأبرز المثل فى المجتمعات عادة ما يتعلق بتحقيق نجاح الفرد فى المجتمع ، وقد رأينا كيف تختلف هذه المثل عند كل من الكواكيوتل والزونى وعند كل من المجتمع الرأسمالى والمجتمع الاشتراكى .

عملية الصراع Conflict

تأخذ المنافسة فى العادة مظهراً سلمياً حتى إذا ما تغير الوضع وأخذت مظهراً عدائياً سميت صراعاً . وذلك عندما يصبح المقصود منها ليس الشيء موضوع المنافسة فحسب ، بل أيضاً الرغبة فى هزيمة الشخص المتنافس . وتتميز المنافسة بسيادة العامل الشخصى عند المتنافسين والرغبة فى التشفى . وتتدخل العاطفة بشكل واضح ثم تتحرك إلى شعور بالغضب والكراهية . كما تخلق عدداً من الدوافع للمهاجمة والإضرار قد تنتهى بالقضاء على الفرد أو الجماعة الأخرى . وعلى هذا الشكل تتحول المنافسة إلى صراع يعرفه جلين كالتالى :

Conflict is the social process in which individuals or groups seek their ends by directly challenging the antagonist by violence or the threat of violence.(١)

وإذا حاولنا أن نفرق بين المنافسة والصراع وجدنا حول هذه التفرقة آراء كثيرة ، فمن قائل بأن المنافسة تتميز على العكس من الصراع بعدم الاتصال المباشر بين المتنافسين ، ومن قائل بأن المنافسة تتميز بعدم شعور المتنافسين بعضهم ببعض أو بأنها عملية موقتة غير دائمة ، إلى آخر ذلك من أشكال التمييز التى لا يمكن قبولها بطريقة مطلقة لأن المنافسة قد تكون عكس ذلك فى كثير من الحالات .

وإذا أردنا أن نفرق بين الاصطلاحين الإنجليزيين لكل من المنافسة والصراع بحسب تركيبهما اللفظى وجدنا أن الاصطلاح الأول Competition قد اشتق من كلمتين لاتينيتين تعنيان to seek together (بقصد تحقيق هدف معين لا يمكن أن يصل إليه سوى أحد المتنافسين فقط) . أما الاصطلاح الثانى conflict فهو مشتق أيضاً من كلمتين لاتينيتين تعنيان to strike together (لنفس الغرض السابق) . وواضح أن كلا من المعنيين يتضمن فكرة المنافسة أو تحدى شخص آخر يريد نفس الشيء فى نفس الوقت ، إلا أن تحدى المتنافسين أقل عنفاً من تحدى المتصارعين ، كما هو واضح من كلمتى strike و seek حيث تقترن الأولى بالعنف .

---

(١) Gillin and Gillin, op., ci., p. 625.

ويمكن أن نفرق بين الاصطلاحين أيضًا بحسب ما هو شائع فى معنييهما فى مجتمعنا الحاضر ، فإذا ما تنافس شخص أو جماعة مع شخص أو جماعة أخرى حول عمل من الأعمال أو توزيع نوع من السلع أو حول عقيدة دينية أو نظرية علمية أو أى مظهر آخر من مظاهر الحياة ، فإن الشائع هو عدم استعمال العنف لتحقيق الهدف المطلوب ، واللفظ المستخدم فى مثل هذه الحالات هو المنافسة ، حتى إذا ما استخدم العنف لنفس الغرض حل لفظ الصراع محل المنافسة ؛ وعلى ذلك يكون اختيارنا لأى من الاصطلاحين متوقف على استخدام العنف أو عدم استخدامه . ونقول على هذا الأساس إن ما يدور بين لزنوج والبيض فى جنوب أفريقيا صراع وأن ما يدور بين المرشحين لعضوية مجلس الأمة منافسة . وإذا ما تنافست شركتان حول الحصول على امتياز معين أو حول بيع منتجاتهما بحيث يحقق هذا ربحًا أكبر للبائع أو سعراً أقل للمشترى أو خدمة أفضل أو سلعة أجود ، كانت هذه العملية مثلا واضحًا للمنافسة . أما إذا قامت إحدى الشركتين بحرق مخازن الأخرى أو تدميرها لكى تبعدها عن طريقها كان ذلك صراعًا .

ويمكن أن نلمس مما سبق أن كلاً من المنافسة والصراع يتضمن معنى النضال ضد الآخرين ، إلا أن الصراع يعتبر منافسة فى أعنف صورها ، وهو ينشأ فى العادة نتيجة لتعارض المصالح . فإذا ما اتفقت مصالح الأفراد أو الجماعات اتجهوا إلى التعاون وإذا ما تعارضت مصالحهم اتجهوا إلى المنافسة ، وقد تتحول المنافسة إلى شكل آخر إذا ما تدخل الشعور الشخصى وأصبحت هزيمة الشخص نفسه هى الأساس والهدف وتأخذ بذلك شكل الصراع .

أشكال الصراع : يأخذ الصراع أشكالا مختلفة يمكن أن نميز بينها كالآتى :

١ — الصراع الشخصى :

وهو ما نراه عندما يكره شخصان أحدهما الآخر ، وقد يكون لهذه الكراهية سبب واضح وقد لا يكون ، إذ أن هناك من الأشخاص من يكره شخصًا آخر لمجرد النظرة الأولى. وقد تنقلب هذه الكراهية إلى صراع يظهر تدريجيًا على شكل ادعاءات أو تبادل الشتائم والتهديد ، وقد تنتهى بالاشتباك الجسمى فى بعض الحالات . والشائع أن يكون

لهذا النوع من الصراع سبب واضح . ويمكن أن نمثل له بأشكال العداء المتعددة التى نلمسها بين بعض الناس نحو آخرين .

٢ – الصراع السياسى :

وهو شكل شائع من أشكال الصراع ، ويبدو فى مظهرين ، أولهما قوى فى داخل المجتمع الواحد والثانى دولى بين مجتمع وآخر أو دولة وأخرى ، ويمكن أن نمثل للنوع الأول بما يحدث فى بعض الأحيان بين الأحزاب السياسية ، ويبدو فيما يتبادل أعضاء الأحزاب المتصارعة من قذف وشتائم ، أو فيما يستخدمونه من العنف والاشتباكات الجسمية أو مهاجمة أماكن الاجتماعات ، أما المظهر الدولى للصراع فيبدو واضحاً فيما تتبادله الدول المتصارعة من اتهامات وتهديد ونقد لسياسة الأخرى ، وقد يكون كل هذا تمهيداً إلى أعمق صور الصراع بينها ، حينما تعلن إحداها الحرب على الأخرى .

٣ – الصراع الطبقى :

ويحل هذا الصراع فى المجتمع الواحد كما قد يظهر على نطاق دولى ، وهو يأتى فى العادة نتيجة لشعور إحدى الجماعات بأنها أرقى من الأخرى ، ومحاولة السيطرة عليها لتحقيق مصلحة معينة قد تكون نفوذاً اجتماعياً أو سياسياً اقتصادياً . وقد يأتى هذا الشعور بالرقى على أثر غزو شعب لشعب آخر كما حدث فى الهند عندما غزاها الآريون، وقد كونوا من أنفسهم طبقة خاصة واعتبروا المواطنين الهنود طبقة أحرى تقل عنهم فى كل شىء ، وقد كان نفس الشىء يحدث بعد غزو الأوربيين لمستعمراتهم فى إفريقيا وآسيا حيث كانوا يعتبرون أنفسهم الطبقة العليا فى المجتمع . ويمكن أن نمثل لهذا النوع من الصراع أيضاً بموقف الطبقة الرأسمالية من الطبقة العاملة ومحاولة استغلالها ، وما يقوم نتيجة لذلك من صراع بين هاتين الطبقتين يتمثل فى العادة فيما ينشأ من إضرابات أو ثورات . ومن أشهر الأمثلة على هذا الشكل من الصراع ما جاء فى نظرية كارل ماركس حول ما سينتهى إليه الصراع بين هاتين الطبقتين من القضاء على الطبقة الرأسمالية ليحل محلها حكم الطبقة العاملة ، كما رأى فى نظريته أيضاً أن هذا الصراع لن يكون محلياً فى وطن بالذات وإنما سيكون صراعاً فى كل مجتمع تمارس فيه الرأسمالية .

٤ – الصراع الدينى :

وهو شكل من أشكال الصراع عرفته المجتمعات الإنسانية منذ أقدم عصورها ولا تزال تعرفه حتى اليوم ، ومن أقدم أشكاله ما عرفته مصر الفرعونية بين عبادة آمون وعبادة آتون فى عهد أمنحتب الرابع ، وذلك حينما حاول معتنقو العبادة الجديدة القضاء على العبادات القديمة بكل الطرق ، وما قام حول ذلك من صراع بين أبناء الوطن الواحد . ومن أظهر أشكال الصراع الدينى أيضًا ما عرف بالحروب الصليبية بين المسيحيين والمسلمين ، والصراع الذى قام بين كاثوليك إسبانيا ويهودها فى عهد الملكة إيزابلا ، إلى آخر ذلك مما عرفه التاريخ فى مراحله المختلفة من صراع دينى .

٥ – الصراع الجنسى :

وهو شكل من الصراع يحدث عادة بين الجماعات عندما تتصل الأجناس المختلفة بعضها ببعض وما يصاحب هذا الاتصال من وضوح الاختلافات بينها ، وأوضح هذه الاختلافات ما تعلق منها بالصفات الجسمية كلون البشرة وشكل العين والشفاه وطول القامة وعرض الرأس ، كما تبدو هذه الاختلافات فى النواحى الحضارية التى تتمثل فى العادات والتقاليد واختلاف نماذج التصرف إجمالا . ولما كان الإنسان كالحيوان ميالا بطبعه إلى الاستجابة والشعور بالراحة إلى من يشبهونه جسمانيًا وحضاريًا ، وجدنا أن هذا الشكل من الصراع كثيراً ما يحدث وبنوع خاص فى الوطن الواحد ، ويكون ظهوره فى العادة نتيجة مباشرة للاختلاف حول المصالح أو نتيجة للشعور بأفضلية أو سمو جنس على آخر ، ونلمس هذا الشكل من الصراع واضحًا فيما يحدث بين حين وآخر بين البيض والسود فى الولايات المتحدة الأمريكية ، نتيجة لشعور البيض أنهم أرقى من السود ، وما يصاحب هذا الشعور من صراع بين الجنسين ، كما نجد نفس الشىء يحدث بين البيض والسود فى اتحاد جنوب إفريقيا ، كما يمكن أن نمثل لهذا الشكل من الصراع أيضاً بما كان يدور بين سكان أمريكا الشمالية الأصليين من الصفر وبين مستوطنيها من البيض .

نتائج الصراع :

للصراع نتائج أو آثار لا بد أن ينتهى إليها ، وقد تكون هذه النتائج سريعة وقد لا تظهر إلا بعد أن يطول أمد الصراع . ويمكن أن نلخص آثار الصراع فى النقط التالية :

١ ــ التماسك فى داخل الجماعات المتصارعة ، ذلك لأن الصراع عندما يقوم بين جماعتين فإن النتيجة المنطقية لذلك أن يقوم نوع من التماسك بين أفراد كل جماعة ، فالعدو المشترك يدفع أفراد الجماعة الواحدة إلى نسيان خلافاتهم الشخصية واتحادهم معاً لحماية أنفسهم وحماية مثلهم وعقيدتهم أو جنسهم ، وهذا الاتجاه يتوقف إلى حد كبير على مدى اتفاقهم حول الهدف الذى يتصارعون من أجله .

٢ ــ الخلخلة فى المجتمع ككل ــ عندما يقوم الصراع بين الجماعات فى الوطن الواحد تبرز ظاهرة عدم التماسك ، فالنزاع الذى يقوم بين الأحزاب المتصارعة من شأنه إضعاف الوحدة الداخلية فى الوطن الواحد ، كما تقوم بين أفراده بلبلة فى الأفكار حول المثل والآراء ، أيها صحيح ، وأيها غير صحيح ، وإلى أى الأحزاب ينضمون ، وأيها مخلص ، وإلى آخر ذلك مما يسود بين الناس من تساؤل يجعلهم غير متفقين أو متحدين .

٣ ــ سفك الدماء والخسارات المادية ــ وهذه النتيجة نجدها واضحة فى الحروب وما يصاحبها من خسائر فى الأرواح والثروات ، كما نلمس الخسارة المادية واضحة فيما قد يحدث من صراع بين العمال وأصحاب رءوس الأموال وما يصاحبه من إضرابات واشتباكات وتخريب .

٤ ــ القضاء التام على أحد الطرفين أو سيادة أحدهما على الآخر وخضوعه للأمر الواقع .

د ــ التوافق الاجتماعى فى إحدى صوره العديدة التى سنذكرها فى حديثنا عن عملية التوافق .

عملية التوافق Accommodation

التوافق هو الاصطلاح الذى يستخدمه علماء الاجتماع للتعبير عن عملية التراضى أو الصلح بين الأطراف المتنافسة أو المتصارعة سواء كانوا أفراداً أو جماعات . وعلى هذا الأساس لا يطلق هذا الاصطلاح إلا على من كانوا فى حالة منافسة سابقة أو عداء سابق لوقوع التوافق . وكلمة التوافق Accommodation تعادل كلمة التكييف Adaptation التى يستخدمها علماء الحياة للتعبير عن العملية التى يتمكن بها الكائن الحى من مجاراة ظروف البيئة المحيطة به عن طريق تغيرات عضوية تنتقل بالوراثة ، يستطيع بها الكائن الحى أن يبقى . ولقد مر الإنسان فى مراحل نشأته الأولى بهذه المرحلة من التكيف ، أما فى الوقت الحاضر فيكاد يكون الكائن الحى الوحيد الذى يستطيع أن يكيف هو البيئة بحسب ظروفه أو أن يتكيف دون تعديل عضوى فى تركيبه .

واصطلاح التكيف إذن لا يستخدم للتغيرات الاجتماعية وإنما يستخدم بدلا منه اصطلاح التوافق للتعبير عن التغير الذى يحدث فى العادات والاتجاهات ونماذج التصرف والخبرة الفنية والنظم والتقاليد وغيرها من النواحى الاجتماعية التى تنتقل من جيل إلى جيل .

أشكال التوافق : للتوافق أشكال متعددة تتفق مع نوع العلاقة بين الأطراف المتنازعة من ناحية تفوق أحدها قوة أو نفوذاً ، كما تتفق مع نوع الحضارة السائدة فى المجتمع والنظام السياسى السائد ، ومدى سيادة المثل الديمقراطية أو الديكتاتورية فى المجتمع . ويمكن أن نجعل الأشكال الهامة لعملية التوافق فيما يلى :

١ — **الاستسلام :** Yielding ويكون الاستسلام إما للقوة المادية أو للتهديد الذى يصدر عن طرف يشعر بقوته عن الآخر ، كما قد يكون استسلاماً للقوة العقلية إذا كان استسلاماً للرأى . وينتهى الصراع بالاستسلام إذا انتصر أحد الطرفين المتنازعين ، ولا يكون أمام المغلوب وقتئذ إلا أن يستسلم ويخضع للشروط التى يفرضها المنتصر ، فإذا لم يرض بها واصل صراعه مع احتمال القضاء عليه كلية ، حتى إذا ما قضى أحد المتصارعين على الآخر انتهت تبعاً لذلك عملية الصراع . ومن الشائع عند انتصار أحد الفريقين أن يقبل المغلوب

الهزيمة ويعترف بها ، وتنتهى بذلك أيضاً عملية الصراع بعد أن يتحدد وضع أو مركز كل من الطرفين . ومن أبرز الأمثلة على هذا الشكل من التوافق ما قد يحدث من تشابك جسمى بين فرد وآخر أو بين جماعة وأخرى ، حتى إذا ما وضح انتصار أحد الطرفين استسلم الآخر بعد أن يشعر أن استمرار الصراع لن يجديه شيئاً سوى زيادة خسائره ، كما يمكن أن نمثل له أيضاً باستسلام الشعب المهزوم لرغبات الشعب المنتصر أو الغازى كما يحدث فى الحروب عادة ، وقد يكون الاستسلام لمجرد التهديد فقط كما حدث عندما استسلمت تشيكوسلوفاكيا لألمانيا فى سنة ١٩٣٩ خوفاً مما كانت تتوقعه من تخريب وخسائر فى أرواح أبنائها إذا رفضت التسليم .

ومن الملاحظ أن هذا الشكل من التوافق برغم ما يصحبه من استقرار للسلام والأمن فهو يترك أثراً عميقاً من الحقد والكراهية عند الطرف الذى استسلم يحتمل معه قيام الصراع من جديد إذا ما سنحت الفرصة المناسبة .

٢ — التقريب بين وجهات النظر : Compromise

قد يكون من السهل أن ينتهى الصراع عن طريق الاستسلام إذا كان المتنازعان غير متعادلين فى القوة أو النفوذ أو الثروة ، أما إذا كانا متقاربين فى ذلك تعقد الأمر وأصبحت سيادة أحدهما على الآخر أو هزيمته له صعبة التحقيق ، الأمر الذى يجعل كلا منهما يشعر بعدم جدوى صراعه ، وأن مصلحته فى أن يتفق على وضع معين يتجنب به خسارته المستمرة وجهده الضائع .

ويلجأ المتنازعون لذلك إلى الصلح أو التوافق عن طريق التقريب بين وجهات نظرهما المختلفة ، وذلك على أساس تنازل كل من الطرفين المتنازعين عن بعض ما يصارع من أجله ، سواء أكان موضوع الصراع ناحية مادية أم معنوية ، ويبرز بذلك مظهر التضحية المتبادلة بين الطرفين ، ويختفى من بينهما مبدأ (الكل أولا شىء) لتحل محله الرغبة فى التنازل أو التسامح عن بعض الأمور لكسب أمور أخرى . وعلى الرغم مما يشعر به كل من الطرفين المتنازعين من عدم رضا ، إلا أن كلا منهما يعزى نفسه بخسارة الآخر لشىء مما كان يتمسك به ، وبأن عدم الرضا متبادل بين الاثنين . ويسود استخدام هذا الشكل من التوافق فى المنازعات العمالية وفى المعاهدات الدولية التى تتم فى العادة بين قوى متعادلة .

والذى يحدث عادة عند تطبيق هذا المبدأ أن تكون لجنة من الفريقين المتنازعين ، على أساس أن يتنازل كل منهما عن بعض حقوقه أو وجهات نظره ، كما هو الحال عندما يتفاقم الخلاف بين أسرتين ، أو حين يستدعى الأمر تكوين حكومة ائتلافية تمثل عدداً من الأحزاب المتعارضة ، حيث تتعاون هذه الأحزاب عندئذ على أساس التجاوز عن بعض ما يعمل على اختلافها . ويطلق على هذا المبدأ فى الوقت الحاضر « الفن السياسى » ذلك لأن السياسيين عامة نجدهم ولديهم من الاستعداد دائمًا ما يدفعهم لممارسة هذا المبدأ عملا بالحكمة القائلة بأن « نصف الرغيف أفضل من لاشىء » وترتبط ممارسة هذا المبدأ عادة بالمساومة ، وذلك عندما يحاول كل من الطرفين أن تكون خسارته أقل من خسارة الطرف الآخر ، وتكون للمساومة هنا أثرها وفائدتها وذلك عندما يطالب أحد الطرفين مثلا برغيف ونصف فى الوقت الذى لا يطمع فيه فى أكثر من رغيف واحد .

٣ — الوساطة : Mediation

وهى من الأشكال الهامة التى ابتدعتها الجماعات لإنهاء خلافاتها . وتقوم عملية الوساطة على أساس الجمع بين الأطراف المتنازعة لتخلق بينهم الرغبة فى حل خلافاتهم . ويمكن للوسيط أن يقترح أساساً للتوفيق إذا لم يتمكن كل من الفريقين من الاتفاق على أسس معينة ، واقتراحات الوسيط فى هذه الحالة غير ملزمة لأى من الطرفين . ومن أشهر الخلافات التى استخدمت فيها الوساطة على المستوى الدولى الصراع الذى كان يدور فى فلسطين بين العرب واليهود ، حيث أرسلت الأمم المتحدة فى سنة ١٩٤٨ وسيطًا من طرفها راعت أن يكون بحكم جنسيته غير متحيز لأى من الطرفين ، وقد اختارته لذلك سويديا على أساس بعد بلده عن أية مصلحة فى فلسطين ، ولقد اجتمع الوسيط بكل من الطرفين المتنازعين ، وقد خرج من اجتماعاته بعدد من الحلول التى اقترحها لحل مشكلة فلسطين وإنهاء النزاع القائم فيها ، إلا أن اقتراحاته لم تصادف قبولا من الأطراف المتنازعة ، فعاد باقتراحات أخرى لم تصادف هى الأخرى قبولا ، وواضح هنا أن قرارات الوسيط لم تكن ملزمة ولم يؤخذ بها فعلا .

وتقوم الوساطة بدور هام فى النزاع الذى يقوم بين العمال أصحاب العمل وبين الدول بعضها وبعض ، كما حدث أن توسطت جمهورية مصر العربية لحل النزاع القائم بين الهند

وباكستان ، ويتجه الوسيط دائماً إلى استخدام مبدأ تقريب وجهات النظر ، ويلاحظ أن استخدام هذا المبدأ فى هذه الحالة يكون عن طريق طرف ثالث يقبل المتنازعان وساطته ، وهذا غير ما يحدث عندما يتفق الطرفان مع بعضهما مباشرة .

٤ — التحكيم : Arbitration

تختلف وسيلة التحكيم عن وسيلة الوساطة فى أن قرار هيئة التحكيم يكون ملزماً بالنسبة للأطراف المتنازعة ، وتتكون هيئة التحكيم كما هو الحال فى الوساطة من أفراد غير متحيزين لأى من الأطراف المتنازعة . بل إن عدم التحيز هنا ضرورى جداً لأن قرار الهيئة ملزم . وتتكون لجان للتحكيم فى الوقت الحاضر فى كثير من الدول لفض المنازعات المتعلقة بالعمل والعمال ، وتتكون هذه الهيئة إذا ما طلبت الأطراف المتنازعة ذلك على أساس قبولها لمبدأ التحكيم ، وقد تلجأ الحكومات إلى مبدأ التحكيم الإجبارى ، بمعنى أن الخلافات تطرح تلقائيا أمام لجان التحكيم لدراستها بقصد إنهاء الخلاف دون أن تطلب الأطراف المتنازعة ذلك وخاصة إذا ما تعلقت هذه الخلافات بالصناعة ، وقد بدأت نيوزيلندا بهذا النظام فى سنة ١٩٤٨ وتبعتها فى ذلك أستراليا ثم كثير من الدول الأوربية كالنرويج وألمانيا وإيطاليا ، وتقوم فلسفة هذه الحكومات فى ذلك على أساس أن الإضرابات والخلافات وخاصة ما تعلق منها بالعمل والعمال تكون فى العادة مكلفة للمجتمع ومضيعة لوقته ، وأن أمر هذه الخلافات لا يخص أو يهم الأطراف المتنازعة فحسب وإنما يهم فى الوقت نفسه مصالح الجمهور التى تتأثر بها .

أما عن التحكيم فى المجال الدولى فيعتبر من الظواهر الواضحة فى العصر الحديث ، وليس أدل على ذلك من الدور الذى تقوم به محكمة العدل الدولية فى لاهاى التى أنشاتها عصبة الأمم فى سنة ١٩٢٠ للنظر فيما يقوم بين الدول من خلافات ، كما تقوم هيئة الأمم المتحدة فى الوقت الحاضر بنظر كثير من الخلافات التى تقوم بين أعضائها ، وتعتبر مشكلة فلسطين من أهم القضايا التى عرضت على الأمم المتحدة للتحكيم حينما وضعت إنجلترا هذه القضية أمامها فى سنة ١٩٤٧ .

وقد انتهت الأمم المتحدة إلى قرار اعتبرته ملزما للطرفين المتنازعين فى نوفمبر سنة ١٩٤٧ ، وكان القرار يقضى بتقسيم فلسطين بين العرب واليهود ، وعلى الرغم من أن القرار كان ملزماً

إلا أن الهيئة لم تتمكن من تنفيذه بالشكل الذى قررته . وقد استخدمت هذه الوسيلة أيضًا عندما احتكمت مصر إلى هيئة الأمم فى سنة ١٩٥٦ عقب الاعتداء الثلاثى عليها ، وقد انتهت الهيئة إلى قرار اعتبرته ملزما بالنسبة للأطراف المتنازعة عندما طلبت إليها الكف عن إطلاق النار .

وعلى الرغم من استخدام هذا الشكل من التوافق فى الخلافات الدولية على مدى واسع أثبتت التجربة أن التحكيم على هذا المستوى الدولى كثيراً ما يلازمه الفشل لأن محاولة تنفيذه بالقوة قد يثير إشكالات تفوق موضوع النزاع خطورة ، وقد تؤدى إلى إشعال حرب عالمية ، ولكن من ناحية أخرى وجد أن التحكيم الدولى غالبًا ما ينجح عندما يستخدم كوسيلة لمنع الحروب أو وقفها إذ نراه قد أثبت نجاحه فى حالات كثيرة .

٥ ــ التسامح : Toleration

من الموضوعات التى يدور حولها الصراع مالا يكون قابلا لتطبيق مبدأ تقريب وجهات النظر أو التنازل عن بعضها ، كما لايكون قابلا لأى من الوساطة أو التحكيم ، ومن أمثلة ذلك ما يدور من نزاع حول العقائد الدينية ، وحيث يكون من الصعب أن يتنازل كل من الفريقين عن بعض ما تشتمل عليه عقائدهما أو دياناتهما . ويفضل فى هذه الحالة مبدأ آخر للتوفيق أو الصلح أو لوقف الصراع القائم بينهما . هو مبـــدأ التسامح من ناحية الطرفين ، ويؤخذ بهذا المبدأ عادة بعد أن يكون الطرفان قد قطعا مرحلة طويلة من الصراع دون أن يصل أى منهما إلى نتيجة قاطعة مما يدفعهما إلى الرغبة فى الكف عن صرعهما حقنا لدمائهما ، ورغبة فى إعادة الأمن والسلام ، ويتفقان على ذلك مع احتفاظ كل منهما بشعوره نحو الآخر فى أنه ليس على صواب .

وفى هذا النوع من التوافق لا تصفو القلوب كلية بين الأطراف المتنازعة عادة ، كما لا يتوافر حسن النية دائمًا ، وإنما يكتفون بالتوفيق أو الصلح لصعوبة إقناع أحدهما للآخر بوجهة نظره مع رغبتهم فى الوقت نفسه فى تحقيق عدد من المصالح المشتركة التى لا يمكن أن يستقيم تحقيقها مع استمرار نزاعهم . ومن أبرز الأمثلة على هذا الشكل من التوافق ما يعرف باسم التسامح الدينى الذى يتم بين المذاهب المختلفة ، كما هو حادث بين كل من الكنيسة الأرثوذكسية والكنيسة البروتستانتية ، أو التسامح

الذى يسود بين المسلمين والمسيحيين من أبناء الوطن الواحد ، كما يبدو هذا الشكل من التوافق أيضًا فى التسامح الجنسى ، كما يتمثل فى الولايات المتحدة الأمريكية حيث لا يستطيع البيض أن يعملوا دون تعاونهم مع السود ، وقد أمكن للطرفين تحقيق ذلك عن طريق التسامح ، لخلق حياة مشتركة على أساس قبولهما لاختلافاتهما الجنسية والحضارية ، وكما حدث أيضًا بين الولايات الشمالية والولايات الجنوبية من الولايات المتحدة الأمريكية بعد أن طالت بين الطرفين حربهما الأهلية التى فضلا وقفها بعد اقتناعهما بأهمية التسامح حول مسألة الرق . أما عن التسامح السياسى فنجده ممثلا بشكل واضح فيما نلمسه من تعاون بين كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتى وتبادلهما التمثيل السياسى مع احتفاظ كل منهما بمذهبه السياسى والاقتصادى الرأسمالى فى الولايات المتحدة ، والشيوعى فى الاتحاد السوفييتى ، والمذهبان مختلفان كل الاختلاف .

٦ — التبرير : Rationalization

وفى هذا الشكل من التوافق يبرز العامل النفسى لإحلال التوافق محل النزاع ، على أن يتم ذلك على أساس وضع أسس لتبرير هذا التوافق عن طريق إبراز معلومات جديدة عن موضوع الخلاف تعمل على إرضاء كل من الفريقين . ونلمس هذا فيما يحاوله بعض الموفقين بين اليهود والمسيحيين ، أو بين المسلمين والمسيحيين عندما يبرزون بعض نقط التشابه بين كل من العقيدتين ، أو عندما تحاول بعض الهيئات بقصد التوفيق بين البيض والسود إبراز فضل الحضارة الزنجية وما ساهم به الزنوج من إضافات على الحضارة عامة أو إبراز الناحية الإنسانية لضرورة التوفيق بين بنى الإنسان عامة . وفى الحالات التى يتم فيها التوافق على هذا الأساس تحل الصداقة محل العداء ، ولكن يصعب مع ذلك توافر التوافق الكامل نظراً لصعوبة توحيد التفكير بين الأطراف المتنازعة . فبهم وإن كانوا سيعملون معاً ويخدم كل منهم الآخر إلا أن كلا منهم سيظل محتفظاً بطريقته فى التفكير وبوجهة نظره .

ويحدد التراث الاجتماعى متى وكيف يجب أن يحل التوافق محل الصراع فى المجتمع . ولا يتدخل هذا التراث فى كل أنواع الصراع ، وإنما نجده يسمح ببعض أشكاله . ويقاوم بعض الأشكال الأخرى ، وهذا واضح فى موقف المجتمعات المختلفة من جريمة القتل مثلا

حيث تختلف وجهات النظر من هذه الناحية ، ، فبعض المجتمعات وخاصة البدائية منها لا تضع لهذه الجريمة من الأهمية ما تضعها لها المجتمعات الأخرى، وتختلف القيم السائدة فى المجتمع أيضًا من ناحية الأشكال التى تفضلها فى عملية التوافق ، فبعض المجتمعات تصر على الأخذ بمبدأ إنهاء الصراع عن طريق الهزيمة القاطعة لأحد الفريقين ، بينما يسود فى بعض المجتمعات الأخرى مبدأ التوفيق على أساس تقريب وجهات النظر والتضحية المتبادلة لبعض الحقوق ، كما تشجع مجتمعات أخرى على مبدأ الصلح المطلق كوسيلة لإنهاء النزاع .

وإذا أردنا أن نمثل لما سبق وجدنا أن مبدأ تقريب وجهات النظر يعتبر علامة من علامات الضعف فى مجتمع الكواكيوتل الذى سبق أن أشرنا إليه فى حديثنا عن عمليتى التعاون والمنافسة . وحيث نجد فى المجتمع أن المنافسة البوتلاتشية تقوم على أساس تحقيق المجد الشخصى عن طريق إذلال شخص آخر . هذا فى الوقت الذى نجد فيه مجتمع الزونى يشجع على الأخذ بمبدأ تقريب وجهات النظر لإنهاء النزاع بين أفراده . أما عن الصينيين فيسود بينهم عادة مبدأ الصلح المطلق ، فإذا ما اشتبك شخصان فى الطريق تجمع حولهما المارة وعملوا على وقف اشتباكهما ، ثم تنتقل المجموعة كلها لأقرب مكان لشرب الشاى حيث يشرح كل من المتنازعين وجهة نظره . ويتحول الباقون إلى محكمين حتى إذا ما انتهوا من الاستماع إلى الطرفين أصدروا حكمهم بتعيين المخطئ ، وما عليه إلا أن يدفع ثمن ما شربوه من الشاى ، وينتهى الخلاف بذلك عند هذا الحد[1].

أما فى معظم المجتمعات الحديثة فنجد أن مبدأ تقريب وجهات النظر والتضحية المتبادلة من أكثر المبادئ ممارسة لوقف النزاع بين الأفراد والجماعات ؛ كما نجدها تأخذ علاوة على ذلك بمبدأ التحكيم ، هذا بالإضافة إلى أن الأفراد والجماعات كثيراً ما يلجأون إلى التحكيم بطريقة أكثر رسمية من ذلك لفض نزاعهم عن طريق المحاكم المختلفة .

هذا ، وقد لوحظ أنه فى حالة وقوع التوافق لا يخلو عادة من شعور عدائى بين الأطراف المتنازعة ، لأن التوفيق بينهم كثيراً ما يثبت أنه مؤقت ، وذلك لاحتمال عودة

---

(١) Ogburn, A Handbook of Sociology.

الصراع بينهم من جديد إذا حل ما يدعو إلى ذلك ، ويرجع هذا إلى أن العداء يظل فى حالات كثيرة خبيئًا فى النفوس برغم مظاهر التوافق التى قد تبدو واضحة . وعلى ذلك يتميز التوافق الاجتماعى بوجود عاطفتى الحب والكراهية معًا . وهذا هو ما دعا سمنر Sumner إلى أن يصف التوافق بأنه تعاون عدائى .

عملية التمثيل : Assimilation

التمثيل عبارة عن العملية الاجتماعية التى تعمل على إضعاف الاختلافات التى توجد بين الأفراد أو بين الجماعات ، كما تعمل على زيادة مظاهر الوحدة وتوحيد الاتجاهات والعمليات العقلية التى تتصل بالمصالح والأهداف المشتركة . . ويتعرض لعملية التمثيل الأفراد أو الجماعات إذ حلوا بين أفراد أو جماعات أخرى غريبة عنهم ، وتختلف عنهم بالتالى فى عدد من النواحى والمقومات التى تميز مجتمعًا عن آخر ، على أن يكون حلولهم بينهم بقصد الإقامة الدائمة بينهم ومشاركتهم حياتهم . وتكون عملية التمثيل قد أصبحت تامة إذا ما انتهى بهم الأمر إلى اتحادهم مع المجتمع المضيف فى نواحى اهتماماته واتجاهاته ، هذا ويكون حلول الأفراد أو الجماعات بين أفراد أو جماعات أخرى فى أغلب الأحوال ، إما على شكل مهاجرين أو على شكل لاجئين .

ويمكن لمجتمعين أو أكثر أن تنطبق عليهم عملية التمثيل إذا ما اختفت الحدود الفاصلة بينهم ، وإذا ما اتجهوا إلى الاتحاد فى جماعة واحدة أو مجتمع واحد لتحقيق عدد من الأهداف المعينة على الأقل .

وإذن فعملية التمثيل تتجه إلى تنمية اتجاهات موحدة لها طابع عاطفى فى العادة ، تهدف إلى الوحدة ، أو على الأقل إلى التنظيم المتماسك للفكر والعمل ، وهى لا تخرج فى الواقع عن كونها إذابة للعنصر الجديد فى المجتمع الذى حل فيه ، يكتسب خلالها ذكريات وأحاسيس واتجاهات المجتمع الجديد ، كما يشاركه تجاربه وتاريخه ، ويصبح بذلك فى نهاية الأمر جزءاً منه يشترك وإياه فى تراث اجتماعى واحد ، وحضارة واحدة ولا يصبح بالتالى دخيلا عليه أو أجنبيا عنه ، كما كان الحال فى أول الأمر .

واصطلاح التمثيل سواء فى شكله العربى أو شكله الأجنبى **assimilation** هو نفس الاصطلاح المستعمل فى علم وظائف الأعضاء ، وهو التمثيل الغذائى ، وذلك لأن

الجسم يقوم بعملية التمثيل على المواد الغذائية التى تدخله ، وهى عناصر غريبة عنه ، فيحولها إلى مواد تختلف كلية فى تركيبها وتكوينها عن المواد الغذائية نفسها لأنها أصبحت جزءاً من الجسم نفسه ، وكذلك الحال فيما يتعلق بالتمثيل الاجتماعى حيث نجد أن العنصر الغريب يمثل فى المجتمع الجديد ويتحول اجتماعيا إلى عنصر يختلف كلية عما كان عليه قبل أن تتم عملية التمثيل بعد أن يصبح جزءاً من المجتمع الذى حل به .

ومن أشهر عمليات التمثيل التى عرفها التاريخ تلك التى مر بها اليهود فى جهات كثيرة من العالم خلال مراحل طويلة من التاريخ . وذلك حينما وجد اليهود فى التمثيل بين الشعوب التى حلوا بها نهاية لبعثرتهم وسبيلا لاستقرارهم . ولقد اقتنع بأهمية هذه العملية عدد كبير من يهود العالم وخاصة هؤلاء الذين استوطنوا بلاد غرب أوربا ، والولايات المتحدة ، حيث اندمجوا فى مجتمعاتها اجتماعيا وسياسيا وثقافيا ، وذابوا فى هذه المجتمعات نهائياً حتى لم يعد هناك ما يربطهم بتاريخهم القديم وتراثهم الاجتماعى الأول سوى عقيدتهم الدينية تقريباً ، أما يهود شرق ووسط أوربا فكانوا لم يوفقوا فى اندماجهم الكامل فى المجتمعات التى حلوا بها ، إما لعدم تشجيع هذه المجتمعات لهذا الاندماج باعتبار أنهم عنصر غير مرغوب فيه ، وإما لأن اليهود أنفسهم كانوا لا يشجعون على هذا الاندماج مفضلين عزلتهم التقليدية التى عرفت عنهم ، ومما شجع على عدم اندماجهم فى العصور الحديثة أيضاً ظهور الحركة الصهيونية فى القرن التاسع عشر كحركة سياسية قومية . وذلك حينما اتجهت هذه الحركة إلى إثارة الروح القومية بين اليهود ووجوب إنشاء وطن قومى لهم فى فلسطين ، وقد رأى زعماء هذه الحركة عدم تشجيع التمثيل بين اليهود فى المجتمعات التى يعيشون فيها استعداداً لعودتهم إلى فلسطين .

ولقد نجحت عملية التمثيل فعلا بين يهود غرب أوربا والولايات المتحدة ، وكانوا على هذا الأساس غير متحمسين للحركة الصهيونية ، بل كانوا معارضين لها فى أول أمرها لأنها كانت تدعو إلى اقتلاعهم من مجتمعاتهم الجديدة التى اندمجوا فيها وأصبحوا جزءاً منها ، كما كانوا عرضة أيضاً لأن يفقدوا جنسياتهم التى حصلوا عليها فى البلاد التى استوطنوها ، وكانوا يعيبون فى الوقت نفسه على يهود شرق ووسط أوربا عدم

استطاعتهم الاندماج الكامل فى بلادهم ، فى الوقت الذى كانوا يستطيعون فيه إنهاء المشكلة اليهودية عند هذا الحد .

ولقد تبين من الإحصائيات فعلا نجاح عملية التمثيل بين يهود غرب أوربا والولايات المتحدة ، وفشل نفس العملية بين يهود شرق ووسط أوربا ، ففى إحصائية نشرتها جامعة الدول العربية فى كتابها « الهجرة اليهودية إلى فلسطين » نجد أن مجموع اليهود الذين هاجروا إلى فلسطين ابتداء من سنة ١٩٤٨ حتى سنة ١٩٥٤ قد بلغ حوالى ٨٥٠ ألف نسمة ، منهم حوالى ٣١٧ ألفا من بلاد أوربا الشرقية والوسطى وحوالى ثلاثة آلاف فقط من بلاد أوربا الغربية ، أما بالنسبة ليهود الولايات المتحدة فلم يهاجر منهم إلى فلسطين خلال نفس السنوات سوى ٢١٦٠ فرداً فى الوقت الذى كان يبلغ عددهم فى الولايات المتحدة حوالى عشرة ملايين [١] .

ومن عمليات التمثيل الاجتماعى الهامة التى مر بها التاريخ أيضًا تلك التى تتعلق باستيطان الولايات المتحدة الأمريكية حيث كانت أراضيها مكاناً لتجميع المهاجرين من أغلب بلاد العالم . وقد جاءوا إليها إما بحثاً عن الثروة أو هربًا من بلادهم لأسباب سياسية أو دينية ، جاءوا من إنجلترا وهولندة وإيطاليا واليونان وفرنسا وإسبانيا ومن كل البلاد الأخرى تقريبًا ، وكان منهم السلاف والتيوتون والنورديون ، كما كانوا يمثلون كل المذاهب الدينية ومختلف الحضارات والطبقات الاجتماعية ، ولكنهم برغم كل هذا وبمرور السنين تمكنوا أن يكونوا شعبًا واحداً ذا تاريخ موحد وحضارة واحدة وتراث اجتماعى مشترك . ويمكن أن نضيف إلى هذه العملية تلك التى مر بها زنوج أفريقيا الذين استوطنوا الولايات المتحدة أيضاً ، حيث نجدهم فى الوقت الحاضر وقد ذابوا تقريبًا بين أهلها ، ولم تعد تربطهم ببلادهم الأصلية فى القارة الإفريقية أية رابطة أو اهتمام تقريباً ، كما أصبحت حضارتهم فى أغلبها أمريكية ، هذا على الرغم من أن عملية التمثيل بالنسبة لهم لم تتم بالشكل الذى تمت به بين سكان أمريكا من البيض ، وذلك نظراً لعدد آخر من العوامل التى لم تساعد على تحقيق مثل هذا الاندماج الكامل ، وخاصة ما تعلق منها بالصفات الجسمية التى يختلف فيها الزنوج عن الأوربيين ، والتى لا تزال مصدراً لعدد من المشاكل والاضطرابات التى لم تحل تمامًا حتى وقتنا الحاضر .

---

(١) جامعة الدول العربية — الهجرة اليهودية إلى فلسطين (١٩٥٦) ص ٤٨ — ٥٣ .

ومن عمليات التمثيل العالمية التى يمر بها الناس فى مختلف المجتمعات تلك التى يتعرض لها كل من الزوج والزوجة حيث يبدآن حياتهما الزوجية فى أغلب الأحيان وهما شبه غريبين عن بعضهما ومختلفين فى كثير من النواحى الاجتماعية ، حتى إذا تقدمت بهما السنوات ازدادا تقاربًا وتفاهمًا حتى يصبحا فى نهاية الأمر وحدة كاملة تتميز باتحاد آمالهما وآلامهما واتجاهاتهما ويصبح تاريخهما كما تصبح تجاربهما واحدة ، وهى التجارب التى مرت بها أسرتهما ، كما تتميز وحدتهما أيضًا بنواحى الاهتمام المشتركة بينهما والتى غالباً ما تكون متعلقة بشئون أسرتهما .

العوامل التى تؤثر فى عملية التمثيل :

قد تكون عملية التمثيل سريعة فى بعض الحالات وقد تكون بطيئة فى حالات أخرى وهناك من العوامل ما يؤثر فى هذه العملية ضيقًا أو اتساعًا مما يمكن أن نجمله فيما يأتى :

١ — التسامح : قلنا من قبل إن التسامح يعتبر شكلا من أشكال التوافق ، وكلما ازداد عمقًا وأصالة سهلت عملية اتصال الأفراد والجماعات بعضها ببعض ، كما يعمل فى الوقت نفسه على زيادة تجمعهم وتفاعلهم ، وكل هذا يمهد لعملية التمثيل ويعجل بها .

٢ — العزلة : قد يحدث أن يتجه اللاجئون بين شعب من الشعوب إلى العزلة فيقطنون مناطق خاصة لإقامتهم يزاولون فيها حرفهم ونشاطهم الحضارى ، وهذه العزلة التقليدية كانت من العوامل التى لم تساعد اليهود فى أنحاء العالم المختلفة على الاندماج مع الشعوب التى يعيشون بينها بسبب تفضيلهم الدائم إلى أن يظلوا يهوداً فى تقاليدهم وعاداتهم واتجاهاتهم وملبسهم وعقيدتهم ، وكان هذا السبب يدعو دائمًا إلى النفور منهم فى أى مجتمع يحلون به ، ونجد نفس الظاهرة بين سكان أمريكا الأصليين من الهنود فى عزلتهم وابتعادهم عن المستوطنين الجدد مما لم يساعد على الاندماج الكامل بينهم حتى يومنا هذا .

ويعتبر الخروج عن العزلة التقليدية من العوامل الهامة التى تشجع على عملية التمثيل إذ يمكن للحضارات عن طريق ذلك أن تتفاعل وأن تساعد على تقدير ما فى الحضارات الأخرى من عوامل تدعو إلى تقريبها من بعضها وانسجام أفرادها معًا .

٣ — التشابه الحضارى : ويعتبر هذا التشابه فى نماذج التصرف من العوامل التى

تساعد على ربط الشعوب بعضها ببعض ، ويمكن أن نلمس ذلك على عملية التمثيل التى تمت فى مصر على من هاجر إليها ، وكان من أصل عربى ، سورى أو لبنانى أو من شمال أفريقيا ، حيث نجد أن هذه العملية قد تمت فى يسر وسهولة نتيجة للتشابه الحضارى الواضح بين العرب جميعاً مهما اختلفت أوطانهم ، بينما نجد فى الوقت نفسه أن عملية التمثيل لم تأخذ نفس الاتجاه بين من استوطنوا مصر من غير العرب كاليونانيين مثلا .

ويمكن أن نمثل لذلك أيضًا بعملية التمثيل التى حدثت فى الولايات المتحدة الأمريكية بين المهاجرين إليها من شمال وشمال غرب أوربا وكيف كانت العملية هنا أسرع وأعمق من تلك التى حدثت بين المهاجرين إليها من شرق أوربا أو من القارة الآسيوية .

٤ — مدى الاختلاف أو التقارب فى الصفات الجسمية : وقد وجد لهذه الناحية أثر كبير فى عملية التمثيل ، إذ كلما زاد الاختلاف فى هذه الصفات ازداد بطء عملية التمثيل ، وخاصة تلك الصفات التى تتعلق بلون البشرة ، ونلمس أثر ذلك بالذات فى ذلك النفور الذى نراه بين السود والبيض أو بين البيض والصفر من أبناء الوطن الواحد، وهذا الاختلاف من شأنه أن يجعل عملية التمثيل صعبة التحقيق . وتذكرنا هذه الصعوبة بعامل الشعور بالنوع الذى قال به جيدنجز .

٥ — الاختلاط البيولوجى : ولهذا أثره أيضًا على عملية التمثيل ، وتكون صورته أكثر وضوحًا وفاعلية عن طريق الزواج بين أفراد شعبين مختلفين ، فإذا ما انتشر الزواج بين أفراد الشعب المنتصر والشعب المهزوم ، أو بين أحد الشعوب وشعب آخر هاجر إليه ، كانت هذه خطوة هامة فى سبيل التمثيل الذى يحدث بين الشعبين ، ولقد وجد أن هذا الاختلاط البيولوجى يساعد كثيراً على الاندماج الحضارى . وقد نجحت هذه الناحية عندما غزا العرب مصر وما صاحب هذا الغزو من عملية تمثيل حدثت بين الشعبين بالتدريج حتى أصبحا فى النهاية شعبًا واحداً ، وكان من العوامل التى ساعدت على هذه العملية الزواج الذى كان يتم بين أفراد كل من الشعبين . أما إذا نظر أى من الشعبين إلى هذه الناحية باستياء تأخرت عملية التمثيل الكامل كما هو حادث بين الأوربيين وسكان المستعمرات التى احتلوها ، وكما هو حادث أيضًا بين الأوربيين الذين استوطنوا الولايات المتحدة من ناحية وبين الزنوج فى نفس المجتمع من ناحية أخرى ، هذا فى

الوقت الذى نجحت فيه عملية التمثيل لنفس السبب ، أى عن طريق الزواج بين هؤلاء الأوربيين أنفسهم بعضهم ببعض برغم انتمائهم إلى شعوب مختلفة .

٦ — مدى الشعور بالبعد الاجتماعى أو الطبقى : ولهذا أثره على عملية التمثيل ، فقد يجعلها صعبة إذا كان هذا الشعور قويًّا وقد تكون سهلة إذا خف هذا الشعور ، لأن الذى يحدث فى العادة أن تبتعد كل طبقة عن الأخرى اجتماعيًّا ويكون لكل منها مجال نشاطها فى العمل وفى غير أوقات العمل ، وهذا لا يسمح لأبناء الطبقات المختلفة بالاختلاط ببعضها ؛ حتى ما يتعلق منه بالاختلاط المدرسى ، حيث نجد فى كثير من المجتمعات مدارس خاصة بطبقات بنيها .

ويمكن أن نمثل لهذا البعد الطبقى بما حدث بين سكان الهند الأصليين وبين غزاتها من الآريين الذين كانوا يعتبرون أنفسهم طبقة مميزة لا يجوز الاتصال بأهل البلاد من الهنود . حتى لقد كان هذا من العوامل الفعالة لقيام نظام الطوائف الدينى فى الهند . كما سنرى فى جزء آخر من الكتاب . ولقد حدث عكس ذلك بين العرب الذين غزوا مصر وبين أهل البلاد من المصريين ، نتيجة للمثل التى جاء بها الإسلام والتى كانت تدعو إلى المساواة .

٧ — تكافؤ الفرص فى النشاط الاقتصادى : ويساعد على هذه الناحية تسهيل عملية التمثيل ، لأن استئثار مجموعة من الأفراد بخيرات المجتمع على أسس غير عادلة مثل تلك الأسس التى تقوم على الميلاد أو الطبقة أو الجنس يشجع على إثارة روح الحقد والكراهية والحسد ، وكلها أشكال من الشعور تعطل عملية التمثيل . ويحدث العكس إذا ما شعر كل الأفراد بحقهم فى المجتمع الذى يعيشون فيه ، وبأن العمل والجهد هو أساس النشاط الاقتصادى ولقد كانت هذه الناحية بالذات . وهى التفوق الاقتصادى على غير أساس من تكافؤ الفرص ، من العوامل التى أدت إلى كراهية اليهود فى العالم فى المجتمعات التى كانوا يحلون بها ، كما كانت نفس الناحية تدعو إلى كراهية المصريين للأجانب الذين كانوا يجيئون إلى مصر ويستأثرون باقتصادياتها دون أى أساس من تكافؤ الفرص .

عملية المزج الحضارى Acculturation

وهى العملية التى تحدث بين عدد من المجتمعات ذات الحضارات المختلفة إذا ما اتصلت هذه المجتمعات بعضها ببعض فتتأثر كل حضارة بالأخرى عن طريق الإعارة والاستعارة ، ولكن دون أن تفقد أى من تلك الحضارات مقوماتها ومظهرها الأصلى ، ودون أن تندمج إحداها فى الأخرى اندماجاً كاملا .

ويعرف جلين المزج الحضارى كالتالى :

Acculturation is the process whereby societies of different cultures are modified through fairly long-continued contact, but without a complete blending of the two cultures. (١)

وتختلف عملية المزج الحضارى عن عملية التمثيل فى ناحية هامة هى أن الأولى تسمح باختلاط الأجناس المختلفة بينما تلجأ الثانية إلى امتصاص هذه الأجناس . وعلى الرغم من أن عملية التمثيل لا يمكن لها أن تنجح فى العادة إلا إذا كان هناك اختلاط بيولوجى نجد أن عملية المزج الحضارى يمكن أن تتم بدون هذا الاختلاط البيولوجى ، وأمثلتنا على ذلك كثيرة ، فسكان أستراليا الأصليون تأثروا حضارياً بمستوطنيها من البيض دون أن يصاحب ذلك أى صلات بيولوجية تذكر ، وكذلك الحال فيما يتعلق بزنوج أمريكا الشمالية حيث لا نستطيع أن ندعى بأنهم قد مثلوا نهائياً بين سكانها من البيض ، ولكنهم لا شك أنهم تأثروا حضارياً بهم وعلى مجال واسع ، ونفس الشىء يمكن أن نذكره بالنسبة للقبائل الهندية التى تعيش فى الولايات المتحدة والتى تأثرت بعملية المزج الحضارى ، بمعنى أن حضارتهم أو نماذج التصرف عندهم لا يمكن تكون قد ظلت على نقائها الأول وإنما تناولها الكثير من التعديل نتيجة لاتصالهم بالسكان البيض دون أن يصاحب ذلك صلات بيولوجية ذات أهمية .

ولقد كان لعملية المزج الحضارى أثرها كذلك عندما اتصل العرب بالإسبان فى

---

(١) Gillin & Gillin, op, ci., p. 530.

جزيرة إيبريا من أكثر من ألف عام ،ولا تزال آثار هذا المزج الحضارى ممثلة بين الإسبان حتى يومنا هذا .

وقد تبدو عملية المزج الحضارى سالبة من جانب واحد بمعنى أن الحضارة الأقوى تؤثر فى الحضارة الأضعف ، إلا أن الواقع يثبت أنها عملية ذات جانبين سلبى وإيجابى ، فإذا ما اختلطت حضارتان وجدنا أن التعديل فيهما متبادل نتيجة لهذا الاختلاط مع اختلاف فى الدرجة فقط ، ونمثل لذلك بزنوج الولايات المتحدة وما أضافوه إلى الحضارة الأمريكية من نواح جديدة مثل تلك التى تأثرت بها اللغة نتيجة إضافة جديدة إليها،أو تلك التى تأثرت بها الفنون كالرقصات المختلفة وموسيقى الجاز التى تعود أصولها إلى الفنون الزنجية .

وتعتبر عملية المزج الحضارى عملية ممهدة لعملية التمثيل ، إذ أن ما يحدث خلال عملية المزج إن هو إلا مجرد حدوث تعديلات معينة فى أى من الحضارتين أو فى كليهما، ولكن دون أن يحل محلها شكل جـــديد يغنى عن الشكلين الأولين كما يحدث فى عملية التمثيل حيث نجد أن الصفات الحضارية قد اندمجت تماماً بعضها ببعض ، وانتهت بذلك إلى صفات حضارية جديدة .

وتبدو أظهر أشكال المزج الحضارى فى تلك التى تتم مع اللاجئين إلى أحد المجتمعات والذين لابد أن يمتزجوا حضاريا بمن سبقوهم من السكان لكى يتمكنوا من العيش معهم، كما تظهر عملية المزج الحضارى بشكل واضح أيضًا عقب غزو شعب لآخر وما يتبع ذلك من تفاعل بين الشعبين ، يظهر أولا على شكل توافق بأشكاله المختلفة التى عرفناها من قبل ، ثم تحل عملية المزج الحضارى، وذلك عندما يبدأ كل من الشعبين يستعير من الآخر بعض صفاته الحضارية التى تتمثل فى الكلمات اللغوية وفى بعض نواحى التصرف ، وتتأثر الحضارتان بذلك فى كثير من النواحى ، إلا أن الشكل الحضارى لكل من الشعبين يظل كما كان تقريبًا ، حتى إذا طالت فترة الاتصال مهدت عملية المزج الحضارى لعملية التمثيل ، إذا كان هناك من الظروف ما يساعد على قيامها ، حتى إذا تمت أصبحت هناك حضارة واحدة .

الفصل التاسع

النظام الطبقي

- مقدمة
- النظام الطائفي
- النظام الطبقي القانوني
- النظام الطبقي العرفي

الفصل التاسع

النظام الطبقى

Stratification

مقدمة :

تحتل دراسة النظام الطبقى فى المجتمع أهمية كبرى فى علم الاجتماع الحديث ، ولقد فطن الإنسان منذ آلاف السنين إلى نواحى الاختلاف بين الناس وخاصة ما تعلق منها فيما مضى بالذكاء والكفاءة الجسمية والغنى والفقر وما تعلق منها بأمور كالدخل والمهنة والثقافة ومستوى المعيشة فى وقتنا الحاضر .

ومن المفكرين القدامى الذين اهتموا بهذا الموضوع فى كتاباتهم أفلاطون حيث وجدناه يقسم سكان المدينة الفاضلة إلى طبقات ، الطبقة العاملة وطبقة الموظفين والجنود والطبقة الحاكمة ، كما وجدنا أرسطو فى كتابه السياسة قد ميز بين طبقات ثلاث ، الغنية جداً ، والفقيرة جداً ، والمتوسطة .

ومن الكتاب المحدثين الذين أبرزوا هذه الناحية آدم سميث وقد قسم الأمة إلى ثلاثة أقسام رئيسية على أساس طريقة حصول أفرادها على معاشهم ، وهذه الأقسام :

(ا) أصحاب الأراضى الذين يعيشون على إيجارها للغير .

(ب) العمال الذين يعيشون على ما يتناولونه من أجر .

(ح) التجار وأصحاب الأعمال الذين يعيشون على ما يحققونه من أرباح . وهو يقول فى ذلك :

"The whole annual produce of the land and labour of every country, or what comes to the same thing, the whole price of that annual produce, naturally divides itself, it has already been observed, into three parts, the rent of the land, the wages of labour, and the profits of stock, and constitutes revenue to three

different orders of people, to those who live by rent, to those who live by wages, and to those who live by profit. These are the three great original and constituent orders of every civilized society from whose revenue that of every other order is ultimately derived."(1)

وقد اشتهر كارل ماركس بنظريته فى الطبقات الاجتماعية ، وقد رأى فيها أن لتاريخ ينقسم إلى مراحل متعددة مثل مرحلة المدنيات القديمة ومرحلة الإقطاع ومرحلة الرأسمالية وأن كلا من هذه المراحل يتميز بطابع معين فى الإنتاج يقوم على أساسه نوع من البناء الطبقى يتمثل فى طبقة مسيطرة وأخرى خاضعة لها. وتحتل الطبقة المسيطرة مركزها بسبب ملكيتها وإشرافها على أدوات الإنتاج مما يسهل لها أيضًا مهمة السيطرة على الحياة الأخلاقية والعقلية فى المجتمع ، وهذا يجعل كل عناصر المجتمع فى متناول يدها بما فيها القانون والدولة والفن والأدب والعلم والفلسفة .

ويرى ماركس أن أية طبقة صاعدة تتميز فى مرحلة تكوينها بالتقدم الفنى فى الإنتاج، وهذا يصاحبه فى العادة تقدم فى الرخاء الإنسانى ، كما تتميز أيضًا بجهودها للاحتفاظ بمصالحها عن طريق آرائها ونظمها التحررية التى تقف بها ضد من يحاول عرقلة هذا التقدم والرخاء الإنسانى ، حتى إذا ما نجحت هذه الطبقة الصاعدة فى أن تكون هى الطبقة الحاكمة بدأت تعدل من دورها ، فمصالحها الاقتصادية التى كانت تخدم التقدم الفنى تعود لتعرقل هذا التقدم إذا ما أصبح استمراره يشكل خطراً على سيطرتها الاقتصادية، وبالتالى تقاوم أية محاولة لتغيير التنظيم الاقتصادى للمجتمع ، وتقف فى سبيل ذلك أمام أى تقدم آخر يمكن أن يتحقق عن طريق التقدم الفنى السابق لما فى ذلك من زعزعة لوضع هذه الطبقة الحاكمة ، ثم يبدأ بذلك التوتر والصراع بقصد إعادة تنظيم المجتمع. ويقول ماركس فى ذلك عن صعود الطبقة البورجوازية على أنقاض الطبقة الإقطاعية

"..... the means of production and of exchange, which served as the foundation for the growth of the bourgeoisis were generated in feudal society. At a certain stage in the development of these means of production and of exchange, the conditions under which feudal society produced and exchanged, the feudal organization of agriculture and manufacturing industry, in a word, the feudal

(١) Adam Smith, An Inquiry in the Nature and Causes of the Wealth of Nations (N.Y., 1937) p. 248.

relations of property became no longer compatible with the already developed productive forces, became so many fetters. They had to be burst asunder, they were burst asunder.

Into their place stepped free competition, accompanied by social and political constitution adapted to it, and by the economic and political way of the bourgeois class[1].

ويطبق ماركس نفس الشيء على الوقت الحاضر فيما يتعلق بالطبقة البورجوازية وطبقة العمال The Proletariat فالمجتمع البورجوازى الحديث بما يتميز به من ضخامة الإنتاج وتركيز الملكية واتساع التبادل قد خلق طبقة أخرى قوية هى طبقة العمال ، وماركس يشبه البورجوازيين بالساحر الذى نجح بسحره فى استدعاء قوى خفية ثم فقد السيطرة عليها . وسيؤدى الإفراط فى الإنتاج إفراطاً لا تقابله زيادة فى الاستهلاك ، لأن قوة شراء العامل ضعيفة لضعف موارده ، سيؤدى هذا إلى اختلال التوازن بين الإنتاج والاستهلاك فتقع الأزمات ، وبتوالى هذه الأزمات تقع الكارثة النهائية فتقوض أركان النظام الرأسمالى وتقوم على أنقاضه الدكتاتورية العمالية .

وإذن فالطبقة الاجتماعية عند ماركس هى أى حشد من الناس يقوم بوظيفة واحدة فى تنظيم الإنتاج كالأحرار والعبيد والنبلاء والعامة ، والإقطاعيين والفلاحين ، والتجار والموزعين ، وهم على هذا الأساس المسيطرون والخاضعون . وتتميز كل طبقة على الأخرى باختلاف وضعها الاقتصادى ، فكل طبقة تأخذ وضعها على أساس الوظيفة التى يقوم بها أفرادها فى عملية الإنتاج ، ونظام الإنتاج على هذا الأساس هو الذى يحدد الطبقة الاجتماعية ذلك لأن ماركس يعتقد أن العمل هو أساس الكيان الشخصى . فالإنسان لا يمكنه أن يعيش بدون عمل لأن ضرورة إرضاء الحاجات الأساسية تجعل من العمل أساساً للحياة الإنسانية .

وعلى هذا الأساس فالوضع الذى يحتله الفرد فى التنظيم الاجتماعى للإنتاج هو الذى يحدد الطبقة الاجتماعية التى ينتمى إليها ، أما العوامل الأخرى كالدخل وطرق الاستهلاك ودرجة التعليم والمهنة ، فما هى سوى علامات مميزة لتوزيع السلع المادية والأهمية الرمزية ، وعلى ذلك فالدخل والمهنة من وجهة نظر ماركس لايعدان دلالة على الوضع الطبقى ، لأنهما

(١) Karl Marx and Friedrich Engels, Manifesto of the Communist Party (N.Y., 1932) p. 14.

لايعدان دلالة على الوضع فى عملية الإنتاج ، فقد يشتغل اثنان بالنجارة ، يدير أحدهما محلا صغيراً يملكه بينما يعمل الآخر فى أحد المصانع ، والاثنان برغم انتمائهما لمهنة واحدة إلا أنهما ينتميان إلى طبقتين مختلفتين . ويعتقد ماركس أن وضع الإنسان فى عملية الإنتاج هو الذى يحدد خبراته التى تؤثر فى آرائه وأعماله ، فالخبرة تأتيه عن طريق جهوده فى الحصول على معيشته وخاصة خبراته التى تأتيه عن طريق الصراع الاقتصادى الذى يعمل على توحيد الآراء والأفعال .

وإذن فتنظيم الإنتاج هو الأساس الضرورى لوجود الطبقات الاجتماعية ، وبتكرار الصراع حول المكاسب الاقتصادية وسهولة انتقال الآراء بين الأفراد ونمو الشعور الطبقى وازدياد التذمر بسبب الاستغلال ، يساعد كل هذا على إزالة الاختلافات وإزالة الصراع بين الأشخاص والجماعات فى داخل الطبقة الواحدة ، كما يشجع فى الوقت نفسه على تنظيم سياسى يتفق والشعور الطبقى ، وكل هذه الشروط العامة وإن كانت ضرورية لتكوين الطبقة الاجتماعية ، إلا أنها لا تعتبر أساساً كافياً لذلك إلا إذا نظم الأفراد أنفسهم داخل هيئة تحقيق أهدافهم العامة . وقد أراد ماركس بكل ذلك أن يوجه نظر أفراد طبقة البروليتاريا إلى ضرورة تنظيم أنفسهم كى يتمكنوا من القضاء على الطبقة البورجوازية .

وهكذا نرى مما سبق أن ظاهرة الطبقية فى المجتمع ظاهرة قديمة قدم المجتمعات الإنسانية نفسها ، كما أنها من الظواهر التى تمكنت منذ القدم أيضاً فى جذب أنظار الكتاب والفلاسفة إليها فكتبوا عنها ولا يزالون يكتبون ويدرسون حتى وقتنا الحاضر ، حين اتسعت هذه الدراسات وتعددت مجالاتها . وسنحاول أن نلم فى هذا الجزء من الكتاب بنصيب من هذه الدراسات .

وللنظام الطبقى أشكال متعددة يعتبر أهمها ظهوراً فى المجتمعات الإنسانية :

(ا) النظام الطائفى Castes وأساسه دينى

(ب) النظام القانونى Estates وأساسه القانون .

(حـ) النظام العرفى Classes ويقوم نتيجة لاختلال التوازن الاجتماعى الذى ظل موجوداً بعد قيام نظام المساواة بين الأفراد قانوناً .

وسنتكلم عن كل من هذه الأشكال الثلاثة بشىء من الإيجاز .

النظام الطائفى

Castes

يعتبر النظام الطائفى من أكثر النظم الطبقية تطرفاً وجموداً ، وعلى الرغم من أنه يقتصر على الهند وبعض المناطق المحيطة بها ، إلا أنه بذلك يكون قد ضم عدداً كبيراً من الناس يبلغ عددهم حوالى ٣٠٠ مليون هندى ومائة مليون من غير الهنود .

والنظام الطائفى نظام قديم ويرجح أنه بدأ منذ حوالى ثلاثة آلاف عام ، وقد ارتبط ظهوره بظهور الديانة الهندوسية ، وإذن فلفهمه لا بد من فهم لهذه الديانة ولتاريخ الهند نفسها .

كانت الهند منذ القدم هدفاً لكثير من الغزوات ، ومن أهمها ما قام به الآريون ، وقد انقسمت الهند عقب هذه الغزوات إلى أربع فئات ، فئة الحكام وهم الغزاة العسكريون وكان لهم نصيب الأسد منها ، وفئة رجال الدين وكان لهم نفوذ كبير أيضاً ، ثم فئة العامة وأخيراً فئة العبيد وهم أهل البلاد أنفسهم . ولقد كتب للغزاة الآريين أن يضعفوا بمرور السنين وخاصة بسبب الغزوات المتلاحقة التى كانت تتعرض لها البلاد مثل غزوات الإسكندر والإيرانيين والعرب والمغول . وقد بدأت الديانة الهندوسية تتكون أيام حكم الآريين ثم أخذت تقوى بعد ذلك حتى إذا جاء القرن السادس قبل الميلاد كانت قد اكتملت وناقشت الديانات الآرية الأخرى ، بل لقد تمكنت فى النهاية وخاصة بعد أن ضعف الآريون من القضاء على دياناتهم وتحقير آلهتهم .

وهناك صلة مباشرة بين هذه الديانة الهندوسية وبين الفئات الأربع التى ينقسم إليها السكان من ناحية ، وبين النظام الطائفى من ناحية أخرى . فالطوائف فى الهند تنقسم إلى أربعة أقسام رئيسية هى شاتريا Kthariyas والبراهمة Brahmans والفيشيا Vishyas والشودار Sudras وينتسب كل منها إلى فئة من الفئات الأربع التى انقسم إليها الهنود وهى بحسب الترتيب السابق فئة الحكام العسكريين الأرستقراطية وفئة رجال الدين وفئة العامة وفئة العبيد ، ثم ارتفعت فئة البراهمة فيما بعد واحتلت قمة النظام

الطائفى بعد أن ضعف نفوذ الطبقة الأولى باستمرار الغزوات عليها . وتنقسم كل طائفة من هذه الطوائف الرئيسية إلى طوائف فرعية عديدة يبلغ عددها فى بعض الحالات عدة مئات .

ولقد قام النظام الطائفى على أساس دينى يتفق والعقيدة الهندوسية ، فالديانة تعترف بثالوث إلهى يتكون من براهما Brahma وسيفا Siva وفيشنو Vishnu ، وهؤلاء الآلهة يتميزون بأن لا قوة لهم إطلاقاً ، وبذلك يكون مصير الهندوسى أو خلاصه (مصير روحه) بيده هو ، وليس بيد آلهته ، ذلك لأن المبدأ الأساسى للديانة الهندوسية هو أن الشخص يولد من جديد بعد موته ، والعالم كله بذلك عملية مستمرة لانتقال الأرواح ، الفرد له روح كانت توجد خارجه قبل مولده ويظل وجوده إلى الأبد ، والموت إذن ليس نهاية فى حد ذاته وإنما انتقال لحياة جديدة ، ويتوقف مصير الحياة المستقبلة من ناحية الارتفاع أو الانخفاض على الإنسان وحده ، فإذا ما أخطأ لن تنفعه عقيدته أو صلاته أو تضحيته أو رجال الدين من البراهمة ، لأن الآلهة ليس لديهم من القوة ما يمكنهم من التأثر فى مصير الإنسان فيما يتعلق بحياته المقبلة ، لأن النفوذ مركز فى الكارما Karma وهى قوة تعادل القدر فى ديانتنا ، ولا يظهر هذا النفوذ إلا فى الحياة المقبلة ، وبمعنى أوضح فى تحديد وضعه فى هذه الحياة المقبلة ، ويتوقف حكم الكارما على الدراما Dharma وهى التى تعبر عن مدى أدائه لواجباته الدينية ، وهذه الواجبات قسمان الأول يحوى عدداً من القوانين الخلقية ومنها احترام البراهمة ، والثانى عبارة عن عدد من الشعائر الخاصة بالطائفة . ولكل طائفة دار ما خاصة بها ، إلا أنها تشترك جميعاً وفى كل الطوائف بتوصية معينة ، هى أن الإنسان يجب أن يقبل المعيشة فى حياة الطائفة التى ولد فيها ، فإذا ما أهمل هذه التوصية عوقب بعد موته بأن يولد فى طائفة أقل منها ، أما إذا عمل بالتوصية فيكافأ بأن يولد فى طبقة أعلى ، وبذلك فإن مصيره فى المستقبل إما أن يكون مضيئاً أو مظلماً .

والهندوسى بذلك لا يمكنه أن يغير طائفته أو النظام الذى تسير عليه كما يجب عليه أن يقبل هذا النظام وأن يقبل وضعه الذى وجد عليه ، ووضعه بذلك يختلف عن وضع الإنسان فى الأديان السماوية الأخرى كالمسيحية والإسلام ، حيث يجاهد الإنسان لتحسين وضعه فى الحياة ، ويكون بذلك فى حركة مستمرة من التغير بعكس الهندوسى الذى لا يمكنه

مطلقاً أن يجاهد فى سبيل ذلك ، بل على العكس يكون جهاده مركزاً فى الاحتفاظ بالوضع الذى وجد عليه لكى يتجنب لعنة الطائفة الأدنى ، وبذلك تميز النظام الطائفى بالاستقرار والثبات ، كما يتميز فى الوقت نفسه بأنه يقر حكم الطوائف الأعلى .

ومن الصعب إعطاء وصف دقيق لتفاصيل النظام الطائفى ، بل إنه يكاد يكون مستحيلا إعطاء رقم معين لعدد الطوائف ، فالطوائف عرضة دائماً للانقسام إلى أجزاء عديدة تصبح فى حد ذاتها طوائف جديدة ، وقد يختفى بذلك عدد من الطوائف القديمة ، كما أن الطوائف نفسها قد يكون لها أسماء محلية تختلف من مكان لآخر ، وهذا التعقيد يتمثل فيما أظهره تعداد سنة ١٩٠١ من أن البراهمة فى إحدى الولايات ينقسمون إلى ٢٠٠ طائفة رئيسية فى الوقت الذى لا يزيد عددهم فيه على ٥٪ من السكان ، كما بلغ عدد الطوائف الرئيسية فى الهند فى نفس الإحصاء ٢٣٧٨ طائفة[١] .

أثر النظام الطائفى على الحياة الاجتماعية :

على الرغم من أن النظام الطائفى دينى إلا أنه قد اتخذ بمرور الزمن طابعاً اجتماعياً يتعلق بالحياة نفسها ، وذلك بعد أن أصبح فى غير الإمكان أن يعيش الإنسان خارج نطاقه ، وكان لهذا أثره حتى بين الهنود غير الهندوسيين والذين وجدناهم وقد خضعوا لنفس النظام ، فالمسلمون عقب غزو الهند قد كونوا لأنفسهم طوائف خاصة بهم تتفق ومراكزهم ، وكذلك الحال بين اليهود الذين انقسموا أيضاً إلى طائفتين تختلفان فى المرتبة ، تتكون الأولى من مهاجريهم الأول ، والثانية من خادميهم الذين تحولوا إلى اليهودية برغم ما فى ذلك من معارضه لتعاليم التوراة ، أما عن المسيحيين فى الهند فكانوا فى الأصل هندوسيين ثم تحولوا إلى المسيحية ، وكانوا بذلك أعضاء فى طوائف ، وقد ظلوا بعد تحولهم هذا على وعيهم الطائفى يتبعون تعاليمها برغم ما فى ذلك من مخالفة لتعاليم الإنجيل ، وما زالوا يذكرون اسم طائفتهم كلما ذكر اسمهم ، وليس أدل على ذلك مما لوحظ فى تعداد سنة ١٩٣١ من أن أقل من ١٪ فقط من سكان الهند جميعاً هندوس ومسلمين ومسيحيين ويهود ، لم يذكروا طائفتهم مع اسمهم .

وإذن فالنظام الطائفى يعتبر أكثر من نظام يحدد وضع أو مركز الإنسان ، ذلك لأنه

---

(١) Egon Ernest Bergel, Social Stratification (N.Y., 1962) p. 44.

يؤثر فى حياة الإنسان اليومية وله نتائج عميقة الأثر على كل الحياة الاجتماعية ، كما أن له نفوذاً كبيراً فى توجيه كل حضارة الهند ، وأهم مظاهر هذا النظام فلسفته التى يقوم عليها وجزاءاته التى تتعلق به بحكم كونه نظاماً دينيا .

ويتميز النظام الطائفى على الرغم من أنه يخلو من أى تنظيم رسمى معين بأن الطوائف نفسها عبارة عن حقيقة اجتماعية ، وناحية خلوه من التنظيم تبدو فى أن الطوائف لا تتبع هيئة معينة أو رئاسة معينة كما لا تقوم حولها حقوق أو التزامات قانونية ، فإذا ما تساءلنا عن العوامل التى تدعو إلى الولاء الطائفى وجدنا الإجابة عن ذلك فى العقيدة الدينية وفى الشعور بالنوع وفى الاطمئنان الذى ينشأ عن الارتباط بجماعة معينة والخوف من العقاب الدينى ، ذلك لأن الفرد إذا استهان بذلك ما أمكنه أن يعيش ، فالانسحاب من الطائفة معناه العزلة عن الحياة ، لأن أية طائفة أخرى لن تقبله ، وبذلك فلن يمكنه الزواج أو الحصول على طعامه ، بل لن تكون له أية صلات اجتماعية ، ويكون بذلك كمن حكم عليه بالموت ، وهذا هو السبب الذى جعل غير الهندوس يكونون طوائفهم الخاصة بهم .

أما عن صلة الطائفة بالمهنة ، فكانت الطائفة والحرفة فى أول الأمر مظهرين لحقيقة واحدة ، وذلك حين كان لكل طائفة حرفة واحدة ولكل حرفة طائفة واحدة ، إلا أن الأمر لم يعد كذلك بعد أن تعقدت النظم الاقتصادية وازداد عدد السكان بشكل كبير مما لم يعد معه ممكناً أن يظل على ما كان عليه أولا وإلا ظل معظم أفراد البراهمة والشاتريا بدون عمل ، فالملايين التى انحدرت عن رجال الدين وعن الطبقة الحاكمة كان لابد لها أن تجد حرفاً أخرى تعيش عليها ، وهذه الناحية لم تؤثر كثيراً على معظم سكان الهند الذين ظلوا يقومون بحرفتهم التى لم يكن هناك مجال لتغييرها والتى تتميز فى الوقت نفسه بأنها الحرف السائدة فى الهند والتى تتفق مع اقتصادها الرئيسى مثل فلاحة الأرض والرعى وتربية الماشية ، وكذلك الحال فيما يختص بالصناعات اليدوية ، وعلى ذلك ظل أصحاب هذه الحرف داخل طوائفهم ، وإن كان قد حدث تطور فيها ، فإن الطوائف لم تتخل عن حرفها وإنما أضافت إليها حرفا أخرى جديدة لم تكن تمارس فيها من قبل . وبذلك اتسع مجال العمل فى داخل الطائفة دون أن تزول الحواجز التى كانت تحيط بها ، أما عن طائفتى البراهمة والشاتريا فقد تأثر أفرادهما كثيراً عن هذه الناحية . ومن أمثلة التغير الحرفى عند البراهمة توليهم المراكز الإدارية والحرف المختلفة وخاصة ما تعلق منها

بالتدريس . وقد ساعدهم على ذلك معرفتهم للقراءة والكتابة ، وقبولهم لمثل هذه الحرف فيه تغيير أساسى لنظامهم الطائفى الذى يحرم عليهم أن يكونوا موظفين أو أن يشتغلوا بأجر . هذا وقد فتح أمامهم مجال آخر للعمل كطباخين للأغنياء من أفراد طائفتهم أو الطوائف الأخرى ، وتعيينهم لمثل هذه المهمة له أهمية خاصة من ناحية اطمئنان المخدوم إلى أن طعامه يجهز بحسب المواصفات المطلوبة فى النظام الطائفى ، كما أن فى استطاعة الخادم من طائفة البراهمة تقديم المياه لسيده دون أن تفقد طهارتها . ولناحية المياه هذه أهمية كبيرة فى النظام الطائفى ، هذا طبعاً علاوة على البراهمة الذين ظلوا فى حرفهم الأصلية فى معابدهم كرجال دين خصوصيين عند الأثرياء من الهنود ، أما عن طبقة الشاتريا فقد اتجهت إلى التجارة بنوع خاص كما عملوا موظفين فى الدولة نظراً لأن منهم نسبة كبيرة من المتعلمين ، وقد شغلوا الوظائف التى كان يرفضها البراهمة .

ويعتبر الزواج الداخلى (الأندوجامى) من أهم ما يميز النظام الطائفى ، وعلى الرغم مما نجده من أن الأندوجامية هى دائماً النظام السائد للزواج فى أى نظام طبقى آخر ، إلا أننا نجدها فى النظام الطائفى تتميز بالتطرف المطلق الذى لا يوصف بأى نوع من الاستثناء أو المرونة ، فالأندوجامية التزام دينى ، وعلى ذلك فالجزاء الذى يصاحب الخروج عليها جزاء شديد ، إذ أن النتيجة الطبيعية للزواج من خارج الطائفة أن يفقد الزوجان مركزهما وينتقلا إلى طائفة أدنى أو أن يصبحا بدون طائفة Outcasts ويدخلا بذلك ضمن المنبوذين Untouchables .

ومن النواحى الأخرى التى يتميز بها النظام الطائفى فى الهند تحريم الأكل إلا مع أفراد الطائفة ، هذا علاوة على أن الفرد ممنوع من أكل شىء إلا إذا أعده أحد البراهمة أو أحد أفراد الطائفة التى ينتمى إليها ، أو أفراد من طوائف أخرى يمكنها أن تلمس الطعام دون أن يفقد طهارته . والخدم بذلك يجب أن يكونوا من طوائف طاهرة وخاصة هؤلاء المكلفين بإحضار الماء . أما بالنسبة للبراهمية فإن طعامهم يصبح غير نظيف إذا نظر إليه شخص من طائفة أدنى ، ومحرمات الأكل بين الهندوس إجمالا تجعل من المستحيل على أعضاء الطوائف العليا أن يأكلوا مع أفراد من طوائف أدنى منهم أو مع أغراب .

والنظام الطائفى بذلك نظام مغلق من وجهة النظر الخاصة بمظهريه الأساسيين ، العضوية وتغيير الوضع الاجتماعى ، فليس فى استطاعة أى إنسان أن يكون أو لا يكون

هندوسيًّا وإنما يكون ذلك بحكم وضع أبويه ، وبذلك لا يستطيع أى إنسان أن يصبح هندوسيًّا إذا لم يكن كذلك أصلا ، كما لا يمكن أن ينسحب من هندوسيته ، حتى إذا غير الإنسان دينه فإن ذلك لا يؤثر كثيراً ، بل إن غير الهندوس — كما ذكرنا — أقاموا لهم طوائفهم الخاصة كما أن الهندوس الذين تحولوا إلى المسيحية ظلوا على ولائهم للنظام الطائفى ، وكما أن الشخص لا يمكنه أن يكون أو لا يكون هندوسيًّا فإن فى غير استطاعته كذلك أن يختار طائفة بعينها ، وإنما يظل كل إنسان طول حياته فى نطاق الطائفة التى ولد فيها إلا إذا فقد مركزه عقوبة له على خروجه عن طقوس الطائفة . وبذلك لا يمكن تغيير المركز إلا إلى الأدنى ، أما أمل الهندوسى الوحيد فى تغيير وضعه إلى أعلى فلا يكون إلا خلال عملية ميلاده من جديد بعد موته .

النظام الطبقى القانونى

Estate System

يأخذ هذا النظام هذه التسمية من ناحية أن أى تمييز بين الطبقات أو الأشخاص أو المراتب المختلفة التى تدخل فى تشكيله إنما يكون عن طريق الحقوق والالتزامات التى كانت تحددها القوانين . ومع ذلك فمن الصعوبة بمكان إعطاء وصف كامل للنواحى القانونية التى تميز بها النظام بشىء من الدقة ، لأن النظام نفسه كان دائم التغير . هذا علاوة على اختلافه من الناحية التفصيلية من قطر إلى آخر ، كما أن القوانين بدورها كثيراً ما كانت تخضع للتعديل أو التجاهل ، وخاصة حينما تكون الفئة المسيطرة قوية .

ويمكن إجمالا أن نميز فى هذا النظام بين مظهرين رئيسيين : الأول دينى والثانى مدنى . ويتعلق النوع الأول بالكنيسة ورجالها ، وحين كان هناك تمييز واضح بين رجال الدين وبين غيرهم من الناس ، وحيث كانت الكنيسة تعتبر هذا الغير فيما يتعلق بأمور الدين أقل مرتبة من رجال الدين مهما علا مركزهم المدنى ، وكلما كان مركز الكنيسة قويًّا كان هذا أكثر وضوحاً ، ولم يسلم الملوك أنفسهم من هذا التمييز . وذلك حين كان على الملك أن يركع أمام أى قسيس ما دام يقوم بطقوسه الدينية مهما كانت صفة هذا القسيس ومهما كان أصله ، حتى ولو كان أصلا غير حر أو من العبيد .

وكان رجال الدين ينقسمون إلى عدد من الفئات التى لا ترتكز إلى أساس دينى فحسب بل على تمييز قانونى أيضًا ، فكان لكل فئة منها حقوق والتزامات قانونية تنص عليها القوانين الكنسية . وكان البابا دائمًا على رأس هذه الفئات ، ثم يليه رؤساء الكنائس فى البلاد Primates ثم الكرادلة Archbishops فالبطارقة Patriarchs فرؤساء القسس Bishops وإلى آخر ذلك من الفئات ، ويهمنا من كل ذلك أن هذا الترتيب الوظيفى كان سببًا فى ظهور نظام طبقات يتميز بالتطرف فى عدم المساواة مما كان يتمثل فى اللقب وطريقة التخاطب والملابس وأدوات الزينة ، وقد أضفى كل ذلك على الكنيسة ذاتها نظامًا طبقيًّا قانونيًّا اختلف عن الأنظمة السائدة خارج الكنيسة بأنه لم يكن وراثيًّا ،

كما تميزت الكنيسة أيضًا بأن نظامها ظل ديمقراطيًا من ناحية أنه كان يسمح لأى شخص بأن يصل إلى أعلى مراكزها بحسب جهده الشخصى ، ولقد كان فى إمكان أى شخص أن يصل إلى مركز قسيس إذا ما مر بالطقوس المنصوص عليها ، وكانت الكنيسة بذلك هى الهيئة الوحيدة وقتذاك التى كان نظامها يسمح أو يعطى الفرصة للرقى فى الطبقة الاجتماعية ، وهذا لم يكن مسموحًا به فى النظم الأخرى .

أما النظام المدنى فقد تميز بطبقاته أو فئاته الأربع التالية :

١ — البيت المالك Royal family

٢ — النبلاء Noblemen

٣ — العامة Commoners

٤ — عمال الأرض والعبيد Serfs and Slaves

البيت المالك : ظهرت طبقة البيوت المالكة عندما أصبحت القوة الحاكمة وراثية ، وعلى ذلك كان الشخص يصبح ملكًا على ضوء عضويته فى الأسرة المالكة فقط . وقد كون الملك وأسرته بذلك طبقة خاصة ينضم إليها عدد قليل من الأسر . وعلى الرغم من ضآلة هذه الطبقة حجمًا إلا أنها كانت تكون فئة تتميز عن باقى الفئات الأخرى بنفوذها الكبير على كل ما عداها من طبقات وبامتيازاتها الواضحة ، بل إن حقوق وامتيازات كل الفئات الأخرى كانت تتوقف على نفوذ الملك وسياسته ، فقد كان هو القوة الوحيدة التى تنقل الشخص من فئة إلى أخرى ، فهو الذى يعين النبلاء ويعزلهم ، يعطى الأرض ويصادرها ، يمنح النفوذ أو يمنعه ، إلى آخر ذلك من سلطات .

النبلاء : كان هذا اللفظ يطلق على فئات مختلفة من الناس ، منها الأسر الأرستقراطية القديمة وكانت ترث هذا اللقب بالميلاد Nobility by birth وكانت لهذه الفئة أهمية خاصة من ناحية قربها للبيت المالك ، ومن ناحية ملكيتها لمساحات كبيرة من الأراضى ، ثم ظهرت بعد ذلك فئة أخرى من النبلاء وهم نبلاء السيف Nobility of sword وكانت أهمية هذه الفئة تزداد أثناء الحروب ، كما كانت هذه الأهمية تتوقف على مدى نجاح أفرادها فى المعارك ، فإذا ما انتصروا ارتفعت قيمتهم وتقدموا بمطالبهم التى لم تكن تخرج عن زيادة فى الممتلكات وزيادة فى النفوذ ، وكان الملك يهبهم فى

العادة كل ما يريدون ، وخاصة ما كان يعتبر من غنائم الحرب التى انتصروا فيها . والفئة الثالثة من النبلاء كانت نبلاء الخدمة Nobility of service ، وقد تمثلت هذه الفئة فى أول أمرها فى الخدم الخصوصيين للملك مثل رئيس حراس القصر ورئيس الإصطبلات ورئيس خدم القصر ، وكانت كلها وظائف يرفضها الأحرار من أفراد الشعب ، ولم يكن يقبلها سوى العبيد . إلا أن هذه الوظائف ارتفعت بمرور الزمن بأصحابها كما وصلوا عن طريقها إلى زمرة النبلاء ، وقد احتلت هذه الوظائف بالتدريج مكانة هامة وأصبحت مما يورث للأبناء مع ما يتصل بها من حقوق والتزامات. وهذه الفئات الثلاث من النبلاء كانت تلى الفئة المالكة فى الترتيب والأهمية ، وواضح مما سبق أن هذه الفئات لم تكن تشترك سوى فى اللقب فقط ، أما من ناحية أصل أفرادها واتجاهاتهم ومصالحهم وحقوقهم والتزاماتهم والطرق التى سلكوها للوصول إليها ، فكان مما يختلف فيه أفراد كل فئة عن الأخرى .

العامة : كانت هذه الفئة تضم أفراد الشعب من الأحرار ، وكان معظم أفرادها بذلك من الفلاحين أصحاب الأراضى ، وكانت حالتهم دائماً تتجه من سيئ إلى أسوأ بسبب ما كان يفرض على أراضيهم من أموال للحكومة ، حتى لقد أصبح يطلق عليهم الفقراء ، ولقد انتقلت نسبة كبيرة منهم بسبب ذلك من فئة الملاك إلى فئة الأجراء ، وذلك بعد أن فقدوا أراضيهم وأصبحوا يعيشون على ما يؤجرونه من أراضى الغير .

عمال الأراضى والعبيد : انضم إلى هذه الفئة عمال الأرض والخدم والعبيد ، ويتميز كل أفراد هذه الفئة بأنهم لم يكونوا أحراراً ، وينضم إلى فئة عمال الأرض من كان أصلا من العبيد ثم أطلق سراحه بقيود معينة ومن كان أصلا من الفلاحين الأحرار ، ثم ساءت حالته فدخل ضمن زمرة عمال الأرض ، وكانت هذه الفئة تختلف عن بعضها ، فمنهم من كان معتدلا اقتصادياً ومنهم من كان معدماً ، وكانت كل هذه الفئة من عمال الأرض تخضع لعدد من القوانين منها عمل أفرادها فى الأرض وارتباطهم بها وعدم تركهم لها كما كانوا يباعون مع الأرض إذا بيعت ، أما العبيد فكان منهم من يعمل فى المزارع الملكية كما كان منهم من يعمل خدماً خصوصيين فى القصور الملكية أو فى قصور النبلاء ، كما كانوا يعملون جنوداً فى الجيوش الخاصة ، وكانوا جميعاً من وجهة النظر القانونية عبيداً غير أحرار حتى من كان يرتقى منهم فقد كان يظل مع ذلك عبداً غير حر .

هكذا كان الشكل الطبقى السائد فى عصور التاريخ المختلفة حتى جاءت العصور الوسطى ، فتميزت بشكل طبقى قانونى يكاد يشبه النظام السابق مع بعض تعديلات فيه ، وقد عرف هذا الشكل الجديد بالنظام الإقطاعى Feudalism .

ويمكن أن نميز هذا النظام أيضًا بين أربع فئات هى :

١ — رجال الدين : لم تتغير هذه الفئة كثيراً عما كانت عليه من قبل إلا فيما يتعلق بفئاتها العليا والتى احتلت إلى جوار أهميتها الدينية أهمية أخرى مدنية ، وذلك حينما كان رجال الدين يجمعون بين إمارة الكنيسة وإمارة الإقليم مما رفع من أهمية رجال الدين عامة ، ولقد انتهى الوضع بهم إلى ذلك نتيجة للنفوذ الكبير الذى كانوا يتمتعون به ونتيجة أيضًا لملكيتهم الواسعة للأراضى وثرائهم بالتالى ، ثم نتيجة لنفوذهم العسكرى . وذلك بعد أن أصبحوا يكونون لأنفسهم قوى مسلحة خاصة بهم ، وقد مكنهم كل هذا من أن يكونوا فى النهاية حكامًا مدنيين ، كما أصبحوا فى بعض البلاد ملوكًا . وقد جمعت الكنيسة بذلك بين ناحيتين متعارضتين من القيم ، الأولى ما تعلق منها بالأخوة والمساواة الكنسية والثانية الأرستقراطية العسكرية ونظام الفروسية الذى أصبح من أنظمة الكنيسة ، والذى تمثل له بفرسان المعبد الذين لم يختلفوا عن الفرسان الآخرين إلا فى ناحية عدم الزواج . وبذلك تكون الكنيسة قد قوت من النظام الطبقى القانونى بل لقد أصبحت جزءاً منه .

٢ — النبلاء : وقد انضم إلى هذه الفئة أيضًا أفراد يختلفون فى طبيعتهم وأصلهم وإن كانوا قد اتفقوا فى كونهم من النبلاء ، ومن هذه الفئات الفرسان الذين كانوا يخدمون فى الجيش أو فى الدفاع ، ويمكن أن نقول بأنها امتداد لفئة نبلاء السيف التى كانت موجودة قبل العصور الوسطى مع اختلافها فى أنها فى العصور الوسطى ، كانت لها السيادة والسيطرة على باقى الفئات التى تدخل ضمن النبلاء ، كما انضم إلى فئة النبلاء أيضًا نبلاء الخدمة بعد أن عززوا مراكزهم وتقربهم إلى الحكام ، كما انضم إلى النبلاء ملاك الإقطاعيات الكبيرة الذين كانوا على درجة من الغنى والنفوذ تمكنهم من الخدمة فى الفروسية . وقد تمكنت كل هذه الفئات فيما بعد من أن تكون على رأس الطبقات الأرستقراطية وأن يصل بعض أفرادها إلى فئة الأمراء .

٣ — سكان المدن : كان لانتقال أوربا ابتداء من القرن الثانى عشر من اقتصاد يقوم أساسًا على الاكتفاء الذاتى إلى اقتصاد يقوم على الأسواق والنفوذ أثره فى نشأة المدن ، وقد

ظهرت بذلك طبقة جديدة لم تكن معروفة من قبل ، وهى طبقة سكان المدن . وقد تميزت المدن بأن اقتصادها كان يقوم عادة على أساس غير زراعى . وكانت المدن تتكون بناء على أمر يحدد وضعها كمدينة ، وكان للحكام مصلحتهم فى إصدار مثل هذه القوانين التى تحدد المدن لما كان يرتبط بذلك من زيادة دخلهم عن طريق الضرائب المالية التى كانت تفرض على سكانها ، كذلك لم يكن كل من ينتقل إلى المدينة يعتبر مواطنًا Citizen وإنما كان ذلك متروكًا لما يحدده القانون فيمن يعتبر مواطنًا ومن لا يعتبر كذلك ، وذلك لما كان يتمتع به سكان المدن من حقوق وامتيازات لا تتوافر لغيرهم ممن يسكنون المدينة من غير مواطنيها أو ممن يسكنون خارج المدن ، كما كانت كل مدينة تتمتع بنوع من الاستقلال الذاتى ، وعلى أساس كل ذلك اعتبر سكان المدن فئة خاصة تحتل وضعها فى النظام الطبقى . وكانت كل مدينة تتكون من فئات أربع هى الفئة الحاكمة وتتكون من حاكم المدينة وموظفيه الذين يعاونونه ، وفئة رجال الدين ، وفئة المواطنين ، وفئة غير المواطنين ، وتتكون الفئة الأخيرة من التجار المتجولين والخدم والعمال البدويين وعمال الأرض الذين يعملون بالزراعة فى حدود المدينة والأجانب الذين يقيمون إقامة دائمة واليهود . كما كان يمكن أن يضاف إلى ذلك فئة خامسة فى المدن الكبرى تتكون من هؤلاء الذين يؤدون أعمالا غير شريفة مثل حفارى القبور والجلادين والممثلين والفلاحين الذين لا يملكون أرضًا والذين كانوا يهاجرون بدون عمل من الريف إلى المدن والمتسولين والبغايا ، وكانت هذه الفئة الأخيرة أحقر الفئات فى المدينة وأقلها وزناً فى السلم الاجتماعى ، وكانت بطبيعتها محرومة مثل فئة غير المواطنين من الحقوق التى كانت للفئة الثالثة ، وهى فئة المواطنين . ومن هذه الحقوق التوظف فى الحكومة وعضوية مجلس المدينة والالتحاق بالجيش وبالهيئات الأخرى التى تدير المدينة .

٤ — سكان الريف : وكانوا ينقسمون إلى عدة فئات تختلف كثيراً عن بعضها فى الوضع والحقوق ، وكانت العامة Commoners على رأس هذه الفئات جميعاً وهى تلك الفئة التى كانت تملك أرضًا وكان بعض أفرادها لا يختلفون عن كثير من فئة النبلاء ، وذلك من ناحية ثرواتهم وإن كانوا لا يدخلون ضمن فئة النبلاء بسبب عدم ممارستهم لحياة الفروسية كما كانوا يختلفون عنهم فى ناحية أخرى هى عدم مساواتهم معهم فيما يدفعونه من ضرائب ، والتى كانت تعفى منها فئة النبلاء ، ويلى ذلك فئة العامة الذين

لا يملكون أرضًا ويعيشون من ريع الأراضى التى يؤجرونها من الغير ، ويتميز أفراد الفئتين السابقتين من العامة وهم من سكان الريف فى الوقت نفسه بأنهم أحرار ، ويأتى بعد ذلك سكان الريف من فئتى عمال الأرض والعبيد وهم من غير الأحرار ، ولم يتغير وضعهم عما كان عليه قبل العصور الوسطى .

هكذا كان النظام الطبقى السائد فى العصور الوسطى وما جاء بعدها من عصور حتى العصر الحديث ، حيث وجدنا أربع فئات هى رجال الدين والنبلاء العسكريين وسكان المدن وسكان الريف . وكما كان لكل من هذه الفئات من وضع اجتماعى خاص كان لكل منها فى الوقت نفسه حضارتها التى تختلف فيها عن حضارة الفئات الأخرى ، كما كان لكل منها قيمه الخلقية وعاداته وطرق حياته ، فالكنيسة مثلا كانت تعمل على نشر التعاليم الدينية وطرق الحياة التى تتفق والمسيحية والتى تتمثل فى الإيمان والأمل وفعل الخير . وقد أخذت الكنيسة بذلك على عاتقها كثيراً من الخدمات التى تتفق وهذه المثل كرعاية المرضى حيث كانت كل المستشفيات فى العصور الوسطى ملكًا للكنيسة ، بل لا تزال هذه الناحية ممثلة حتى اليوم فى كثير من البلدان ، كما أخذت الكنيسة على نفسها مهمة التعليم ، وقد احتكرت كل ما يتعلق بهذا الأمر ، ولا تزال لهذه المهمة بقايا حتى الآن فى كثير من البلاد أيضًا ، وكان مما شجع على القيام بهذه المسئوليات ما كانت تتمتع به فئة رجال الدين بخلاف الفئات الأخرى من ثقافة ، مما شجع — علاوة على الخدمات السابقة — على أن يكون لها نصيب كبير فى الفلسفة والعلوم الإنسانية والسياسية بل الاقتصادية ، كما ساهمت فى الوقت نفسه بنصيبها فى الدراسات الأدبية ، هذا علاوة على ما كان للكنيسة من لغة خاصة وهى اللاتينية ، وعلى الرغم من أن هذه اللغة كانت مستعملة إلى حد ما خارج نطاق الكنيسة إلا أنها كانت بالنسبة للكنيسة اللغة الوحيدة الواجب استعمالها فى الكتابة والطقوس وما إلى ذلك من استعمالات مختلفة .

أما عن طبقة النبلاء فكانت تعتبر نفسها على قمة الطبقات الأخرى ، وكانت لها قيم معينة تتمثل فى الإخلاص والشجاعة والفروسية ، والإخلاص من وجهة نظرها عبارة عن التزام شخصى يبدو فى الرابطة بين رجال الإقطاع وفلاحيهم وبين الفارس وتابعه ، وكان على الفارس أن يقسم على حمايته للأبرياء ودفاعه عن المظلومين ، وربما كان كل ذلك بعيداً عما يحدث فعلا ، ولكن على الرغم مما كانت تتميز به فئة الفرسان هذه من النواحى المظهرية فإن هذا لم يمنع من أن تكون لها نماذج وطرق للتصرف ، وبمعنى آخر حضارة

توصف إجمالا بالشجاعة كما اشتهرت بمثلها فى معاملة النساء ، مما شجع هؤلاء على أن يقمن بأدوار هامة فى المجتمع ، هذا علاوة على ما كان لفئة الفرسان من فضل كبير فى توجيه الفئات الأخرى التى تقل عنها مرتبة والتى اتخذت من الفرسان مثلا أعلى لها ، فأخذت تقلدهم فى تصرفاتهم . ولقد كان لهذه الفئة من الفرسان نصيبها فى الشعر والفنون بينما لم يكن لها أى نصيب فى أية ناحية علمية .

ولقد كان لسكان المدن من التجار ورجال الصناعة قانونهم الخلقى أيضاً . والذى كان يتمثل فى الأمانة ومثلهم التى كانت تختلف عنها عند رجال الدين ، كما كانت تختلف أيضاً عنها عند نبلاء السيف فهم لم يكونوا قديسين كما لم يكونوا أبطالا . وإنما كان عليهم أن يكونوا أمناء فى عملهم ، كما تميز أصحاب هذه الحرف باعتزازهم بحرفهم ، كما اتجهوا نحو تكوين طوائف لهم تعمل على الرقى بهذه الحرف ، وقد وضعت هذه الطوائف من أجل ذلك قوانين للصناعة تنظم أسعار السلع وتحدد ساعات العمل والخامات التى يجب أن تستعمل ، وقد ساهمت هذه الطوائف فى مساندتها للنظام الطبقى القانونى لأنها خلقت فئات أو طوائف تقوم أساساً على القانون . فهو الذى كان يحدد العلاقة بين أفراد الطائفة وبين المجتمع الذى يعيشون فيه ، كما وجدت بذلك طبقة لها أهداف اقتصادية واضحة تعبر عن نفسها عن طريق النقود والأرباح ، وقد أصبحت الأعمال اليدوية بذلك أداة للمعيشة ووسيلة للنجاح والشهرة والنفوذ ، واختلفت بذلك نظرة المجتمع إلى رجال الصناعة ، وقد انتعشت بذلك حالة التجارة والصناعة فى المدن ووصلت إلى مرحلة متقدمة لم تكن معروفة من قبل . وقد أغرقت هذه الفئة فى نشاطها الاقتصادى وظلت بذلك بعيدة عن كل ما يتعلق بالآداب والعلوم أو بالفنون التى لا تربطها علاقة بالحرف التى يمارسونها .

أما طبقة الفلاحين أو سكان الريف فقد تميزت بجهلها وعدم خبراتها إلا فيما يتعلق بشئون الزراعة كما تميزت بالتالى بعدم الأخذ بأى نصيب فى العلوم ، وإن كان هذا لم يمنع من أن يكون لها نصيب فى الآداب والفنون الشعبية ، وأن يكون لهذه الفئة أدبها الخاص الذى تمثل فى أساطيرها وقصصها الشعبى وموسيقاها وأغانيها ورقصاتها الشعبية ، كما كان لها عاداتها وتقاليدها ونظمها الأسرية ونظمها فى الزواج والخطبة والتعليم ، كما كان لها قيمها التى تتمثل فى العزة والإباء وأهمية العمل الوطنى .

اختفاء النظام الطبقى القانونى :

ظل النظام الطبقى القانونى سائداً فى كل بلاد العالم تقريباً ، وخاصة ما تميز منها بنصيب كبير من المدنية ، ولقد استمرت فترة سيادته حوالى خمسة آلاف سنة دون منافسة أى نظام آخر له ، مع أنه كان هو نفسه عرضة للتغير من مجتمع لآخر ومن وقت لآخر ، كما كان يختلف فى تفصيلاته من مجتمع لآخر ومن وقت لآخر . ولقد ظل النظام سائداً برغم ما كان له من آثار واضحة فى سلب حقوق السواد الأعظم من طبقات الشعب وضغط فئات معينة على باقى الفئات الأخرى بطرق ينظمها القانون . ولقد ظل الأمر كذلك برغم معاصرة هذا النظام لكل الديانات السماوية وبرغم ما جاءت به هذه الديانات من آراء تتعلق بالمساواة والقيم الخلقية ، إلا أن كل هذه التعاليم الدينية لم تتمكن من التأثير على هذا النظام الذى ظل على قوته منذ أقدم العصور ، حتى القرن الثانى عشر حينما بدأ يفقد سيطرته ونفوذه ، تلك السيطرة والنفوذ اللذان لم يفقدهما بشكل واضح إلا بقيام الثورة الفرنسية التى كانت حداً فاصلا بين النظام الطبقى القانونى وبين نظام الطبقات الاجتماعية الذى يسود العالم فى الوقت الحاضر . ولكن مع ذلك لا يزال هذا النظام بقاياه التى نجدها مبعثرة فى بعض أنحاء العالم ، وحيث يكون للقانون أثره فى التفرقة بين أفراد المجتمع ، تلك التفرقة التى لا تقوم أساساً على مبدأ تكافؤ الفرص ، ويبدو أن مصير هذه البقايا يتجه هو الآخر نحو الزوال بعد فترة قصيرة من الزمن .

بدأ النظام الطبقى القانونى يفقد سيطرته ويضعف نتيجة لما لحق الطبقات العليا من ضعف يمكن أن نجمل أسبابه فيما يلى :

١ — التغير المستمر فى نظم الحكم وما صاحب ذلك من اختفاء ظاهرة الحكم المطلق فى كثير من البلاد وما كان لاختفاء هذه الظاهرة من زعزعة للتيجان وما فقدته بسبب ذلك من النفوذ والسلطة ، ولقد انتهى الأمر بها إلى الزوال فى كثير من البلاد التى أصبح نظام الحكم فيها لا يستند إلى الأسر المالكة ولا إلى الوراثة بالتالى ، كما بقيت بعض الأسر كرمز للحكم فقط بعد أن جرد ملوكها من كل نفوذ وسلطان . هكذا كان الوضع فى فرنسا وروسيا وإيطاليا وغيرها من الدول التى تخلصت من عروشها

المسيطرة ، وهكذا لا يزال للعروش وضعها الرمزى كما هو الحال فى كل من إنجلترا وهولندة وبلجيكا ، وقد زالت أو ضعفت بذلك إحدى الفئات المسيطرة .

٢ — كان لاختفاء نفوذ الملوك أثره بالتالى فى اختفاء الطبقات الأرستقراطية وقد بدأت هذه الطبقات تفقد سلطانها قبل الملوك أنفسهم وخاصة ما تعلق بهذا السلطان من النواحى العسكرية ، فقد كانت أهمية نبلاء السيف مثلا تستند على أسس عسكرية ، فلما تغيرت الفنون العسكرية لم تعد للفروسية أهمية كبرى فى الجيش وفقدت هذه الفئة أهميتها بعد أن فقدت وظيفتها العسكرية التى كانت تستند إليها . فلم تعد الحروب مسألة شجاعة وفرسان وإنما أصبحت مسألة قوات عسكرية بالمعنى الحديث بمشاتها ومدفعيتها وذخيرتها ، كما لم يعد فى استطاعة رجال الإقطاع أن يكونوا أو يحتفظوا بقوات عسكرية خاصة من هذا النوع لما كانت تتكلفه من مصاريف باهظة تفوق إمكاناتهم ، وقد انتقلت مهمة الدفاع بالتدريج من أيدى الطبقة الأرستقراطية أو طبقة النبلاء إلى الحكومات ، وعلى هذا الأساس لم تعد للكفاءة العسكرية صلة بشجرة العائلة أو بالوراثة كما كان الوضع من قبل ، وإنما أصبحت صلتها مباشرة بالمجهود والكفاءة الشخصية . بهذا التغير فقدت هذه الفئة من النبلاء نفوذها العسكرى ، كما فقدت فى الوقت نفسه نفوذها السياسى الذى كان يستند أساساً على النفوذ العسكرى . وقد اكتفت هذه الفئة بالانزواء كما اكتفت بما لها من أراض استثمرتها لحسابها واحتكارها لكثير من الوظائف الهامة فى الدولة ، ولكنها فقدت أهميتها كطبقة مسيطرة على باقى الطبقات الأخرى فى المجتمع .

٣ — كان للتغير الاقتصادى الذى بدأ فى العصور الوسطى والذى تمثل فى سيادة نظم النقد والأسواق وانزواء نظم الاكتفاء الذاتى الذى تميز به النظام الإقطاعى ، كان لهذا التغير أثره العميق على النظام الطبقى القانونى ، إذ على الرغم من الغنى الذى كان عليه أصحاب الأراضى من الإقطاعيين ومظاهر الثراء التى كانوا ينعمون بها ، فقد كان كل هذا الغنى والثراء عينيًّا بدون نقد . كان فى استطاعة أى منهم أن يقيم الولائم الفاخرة من إنتاج أرضه وأن يجهز قصره بأفخر الأثاث الذى يصنع داخل إقطاعيته وبأيدى رجاله ، ولكنه مع ذلك لم يكن يملك نقداً فى الوقت الذى أصبحت فيه للنقد أهميته ، وخاصة بالنسبة للحكومات التى كانت تحتاج إليه لشراء ما يلزمها من معدات حربية بنوع خاص ، وحيث كان لابد

لها من الذهب إذا احتاجت لذلك . فقدت هذه الفئة من الإقطاعيين أهميتها فى نظر الحكومات إما لعدم وجود النقد لديهم ، وإما لعدم رغبتهم فى التعاون ، فإذا ما أرادت الحكومة نقداً لم تجد لديهم منه شيئاً . قد اتجهت الحكومات فى سبيل ذلك إلى فئة أخرى هى فئة البورجوازيين فى المدن . فقد بدأت هذه الفئة تنتعش وتقوى وكان اقتصادها التجارى والصناعى يقوم على أساس من النقد ، وكمصدر لهذا النقد بدأت الحكومات تهتم بهذه الفئات وتعمل على ازدهارها وانتعاشها لما كان لهذا الانتعاش من صلة فى زيادة حصيلة الدولة من نقد ، وعلى هذا الأساس أصبحت هذه الفئة البورجوازية هى الفئة المقربة لذوى السلطان ، وقد عملت الحكومات على تسهيل أمورها وإعطائها كثيراً من الحقوق والامتيازات التى تسهل من أعمالها وترفع من أرباحها فى الوقت نفسه مثل حقوق الاحتكار وإلغاء الحواجز الجمركية ، وبارتفاع أهمية هذه الفئة ارتفعت أهمية المدن وسكانها . وبالتدريج لم تعد هذه الفئة البورجوازية تكتفى بمجرد النفوذ الاقتصادى ، وإنما اتجهت فيما بعد إلى النفوذ السياسى وخاصة وأنهم لم يصبحوا بعد أن أدركوا أهميتهم ، مواطنين من الدرجة الثانية كما شعروا بحقهم فى مشاركة الفئات الأخرى فى الصدارة ، ولكنها صدارة لم تعد تستند على قانون أو وراثة ، وإنما على جهد ونجاح شخصيين ، كما اتجهت هذه الفئة إلى تعليم أبنائها لكى يتمكنوا من أن يحتلوا لهم وضعاً فى الحياة ، وكان هذا الإعداد بداية لنوع من المساواة وتكافؤ الفرص عمل على القضاء بدوره على النظام الطبقى القانونى وإلى إضعاف فئة كانت مسيطرة بحكم القانون .

٤ — كان للتغير فى طبيعة السكان أنفسهم أثره فى القضاء على النظام الطبقى القانونى . فالجماعات الصغيرة تميل دائماً إلى الانقراض وخاصة إذا كانت هذه الجماعات مقفلة وإذا كانت الإندوجامية هى النظام السائد بينها . وينطبق هذا على الجماعات الأرستقراطية التى تتميز فى العادة بصغر حجمها وبالإندوجامية ، كما كانت تتعرض أثناء صدارتها العسكرية للموت المبكر خلال الحروب ومن ذلك ما قيل من أن حرب الوردتين قد قضت على الطبقة الأرستقراطية فى إنجلترا ، وما كان للحروب الصليبية من القضاء على فئة كبيرة من هذه الطبقة . وإذن فإن هذه الفئات تتجه بطريقة واضحة نحو الفناء ، إما لأسباب طبيعية أو لأسباب اجتماعية . وما يصاحب هذا الفناء من

ضآلة حجمها وضآلة نفوذها بالتالى . ونجد الوضع على العكس من ذلك بين الأسر الريفية حيث نجدها تنتج من الأطفال أكثر من حاجاتها . ولما كانت المناطق الريفية تضيق دائماً بمثل هذه الزيادة ، فهى تميل دائماً إلى الهجرة إلى المناطق الحضرية حيث تجد فرصتها فى العمل فى الأماكن التى تتميز بنمو التصنيع فى المدن .

وقد ظهرت فى المدن بذلك فئات جديدة لم تكن معروفة من قبل كالطبقة المتوسطة الدنيا والطبقة المتوسطة العليا ، ولقد كان لهذه الفئات الجديدة من المصالح والحقوق والأهمية ما عمل على الإقلال من أهمية الفئات الأخرى التى كانت تتمتع بكل هذا من قبل على أساس الميلاد أو على أساس الأوضاع القانونية ، كما عملت على التخلص مما كان يصاحب الصناعة من أوضاع تحد من حرية العمل فيها والتى كانت تنص عليها قوانين الطوائف الحرفية من بقايا النظام الطبقى القانونى فقضت هذه الفئات الجديدة على الطوائف الحرفية فى معظم البلاد ، وظهرت بذلك طبقة جديدة من العمال حاولت أن تحتل وضعها فى المجتمع على أساس جهودها ونشاطها بعيداً عن أى أساس قانونى أو وراثى .

ثم كل هذا التغير الذى عمل على القضاء على النظام الطبقى القانونى ، وقد رضخت الفئات المسيطرة للأمر الواقع إما برضاها وإما بدون رضاها عن طريق الثورات التى كانت تشق طريقها بين حين وآخر فى أنحاء العالم كالثورة الفرنسية فى فرنسا والثورة البلشفية فى روسيا . وهكذا تحول النظام العتيق إلى نظام الطبقات الاجتماعية الذى يكاد يسود العالم فى الوقت الحاضر ، والذى يتميز بأنه لا يقوم على أساس معين من القانون وإنما على أساس الاختلافات بين الناس بعضهم وبعض ، فليس لأى شخص أو لأية جماعة أن تطالب بحقوق تقوم على أساس مرتبة معينة أو وضع معين ، وهكذا يقوم نظام الطبقات على أساس المساواة القانونية ، بعكس النظام السابق الذى كان يقوم على أساس عدم المساواة قانونياً .

النظام الطبقى العرفى

Social Classes

نظراً لما يصاحب كلا من النظام الطائفى والنظام القانونى من تمييز طبقى ، فقد آثرت استعمال لفظ عرفى على ذلك التمييز الطبقى الذى ظل موجوداً برغم زوال الطابع القانونى الذى كان يعمل على وجوده ، وهذا يدفعنا إلى أن نقرر بأن الطبقات الاجتماعية بوضعها الحاضر تمثل نوعاً من بقايا عدم المساواة التى كانت سائدة من قبل ، فالنظام الطائفى كان يقوم على أساس من العقيدة يبرر عدم المساواة . والنظام القانونى كان له ما يبرره من أسس فلسفية أو دينية ، أما النظام العرفى فينقصه مثل هذا الأساس لأن القوانين الحديثة تتجه فى معظم بلاد العالم نحو إقامة المساواة بين الناس والأخذ بمبدأ تكافؤ الفرص . وإذن فما هو الأساس الذى يبرر قيام الطبقات الاجتماعية ؟ حاول المفكرون أن يجيبوا عن هذا السؤال وأن يجدوا تفسيراً لقيام الطبقات الاجتماعية ، وسنستعرض معاً عدداً من هذه الأسس التى رأى أنها تفسر قيام هذه الطبقات :

١ — الأساس البيولوجى : حاول العلماء فى هذا المجال أن يجدوا ارتباطاً بين العوامل البيولوجية وبين التمييز الطبقى . ومن أمثال هؤلاء العلماء جمبولفيتش Gumplowitz الذى حاول أن يربط بين الجنس والطبقة . وجالتون Galton الذى حاول أن يربط بين الوراثة والطبقة ، وعلينا أن نستعرض عدداً من العوامل البيولوجية لنرى مدى أثرها فى التمييز الطبقى الاجتماعى ؛ ولنرى هل من شأن هذه العوامل أن ترفع الإنسان إلى طبقة عليا أو تنخفض به إلى طبقة دنيا . ومن أمثلة هذه العوامل البيولوجية الجنس والذكاء والموهبة والصفات الجسمية كالقوة والطول والجمال ، فإذا كان هناك ارتباط بين هذه العوامل و بين التمييز الطبقى كان علينا أن ننتظر مثلا أن يكون أفراد الطبقات العليا ممن ينتمون إلى الجنس الذى اصطلح المجتمع على أفضليته ، أو يكونوا من ذوى المواهب أو الأذكياء أو الأقوياء أو الطوال ، أو ذوى الوجوه الجميلة أو الوسيمة ، وكذلك إذا كان للوراثة أثر فى ذلك كان علينا أن ننتظر أن ينتمى أبناء هؤلاء إلى

الطبقات العليا فى المجتمع أيضاً ، إذا كنا ننتظر هذا فإن الواقع يثبت أن الأمر لا يكون كذلك دائماً ، فلا نجد مثلا أن قادة المجتمع فى الفنون والآداب والعلوم ينتمون إلى أعلى طبقاته ، كذلك لا نجدهم بالضرورة ينحدرون عن طبقات عليا أو ينحدر عنهم أبناء لهم نفس صفاتهم أو ينتمون إلى نفس طبقاتهم دائماً ؛ ويمكن أن نمثل لذلك بكثير من القادة العالميين نبوغاً فى مجالاتهم المختلفة من أمثال شكسبير وسبنسر وكيتس وتشوسر وميلتون وشلى وديكنز وسميث ومالتوس وريكاردو وميل وجوته وشيلر وديكارت وسبنوزا وليبنتز وكانت وفخته وهجل وكورنيل وراسين وموليير وبودلير وغيرهم . حيث نجدهم جميعاً ينحدرون عن طبقات تتراوح بين الطبقة الوسطى الدنيا والطبقة الوسطى العليا[1] ، وأما من ناحية الكفاءة الجسمية أو الجمال فليس أظهر فى هذه الناحية من الأبطال الرياضيين حيث نجدهم فى العالم كله برغم شعبيتهم والشهرة التى يكتسبونها وبرغم ما يحصلون عليه من تكريم أدبى ومادى ، نجدهم برغم كل هذا لا يرتفعون فى العادة إلى الطبقات العليا ، كما لا يعهد إليهم بأدوار رئيسية هامة فى المجتمع أو يحتلون مراكز تخرج عن دائرة نشاطهم الرياضى ، هذا فى الوقت الذى نجد فيه الكثيرين ممن لا ينطبق عليهم شروط الكفاءة الجسمية ، وقد احتلوا من المراكز القيادية أرفعها من أمثال نابليون وهتلر ولنكولن ولينين . وعلى هذا الأساس يمكن أن نخرج بنتيجة معينة هى عدم وجود ارتباط مباشر بين العوامل البيولوجية والطبقة الاجتماعية التى ينتمى إليها الإنسان ، إذ الواقع يشهد بأن الأفراد فى كل الطبقات ينحدرون عن أفراد من كل الطبقات أيضاً ، كما لا توجد بالتالى طبقة عقيمة تماماً أو طبقة منتجة تماماً . وعلى الرغم من أن الوضع الطبقى قد ينتقل من الآباء إلى الأبناء فإن الكفاءات بالذات لا تورث . وبذلك ننتهى إلى أن الطبقات الاجتماعية ليست طبقات طبيعية .

٢ — الأساس الاقتصادى : هل يمكن إرجاع الطبقات الاجتماعية إلى العوامل الاقتصادية ؟ يرى كثير من المفكرين وعلى رأسهم ماركس وإنجلز أن العامل الاقتصادى هو الأساس الذى ظهرت عليه الطبقات الاجتماعية ، وقد ظهرت وجهة نظرهما هذه واضحة فى كتابهما Cammunist Manifesto كما أشرنا إلى ذلك من قبل فى تقسيمهما للمجتمع إلى طبقتين اثنتين : البورجوازية والعمالية ، تملك الأولى كل

(١) Egon Ernest Bergel, Social Stratification (New York 1962) pp. 174 - 175.

شيء كالمواد الغذائية والمواد الخام والمصانع والآلات ، بينما لا تملك الثانية سوى الحرمان ، ويرى أوبنهايمر Oppenheimer أن هناك طبقتين اجتماعيتين قامتا على أساس اقتصادى أيضاً ، ولكنه يختلف مع ماركس وإنجلز فى أن الأساس هنا هو ملكية الأرض . حيث توجد طبقة تملك الأراضى الواسعة وأخرى لاتملك شيئاً [1] ، وإذا سلمنا مع ماركس بأن الفصل بين عاملى الإنتاج (رأس المال والعمل) هو السبب فى وجود الطبقات الاجتماعية فهل إذا جردنا الرأسماليين من أموالهم والإقطاعيين من أرضهم يصبح لدينا مجتمع بدون طبقات ؟ يمكننا أن نجد الجواب عن هذا السؤال فى التجربة التى قام بها الاتحاد السوفييتى والتى تشهد بأن نظام الطبقات الاجتماعية لا يزال موجوداً فى روسيا . والذى يشجع على وجوده ذلك المبدأ الذى يسير عليه الاتحاد السوفييتى والذى يقول : « من كل بحسب طاقته ولكل بحسب عمله »

From each according to his abilities, to each according to his labour.

إذ أن النتيجة المباشرة لتطبيق هذا المبدأ هى عدم المساواة فى الأجور ، وبالتالى عدم المساواة فى الدخل والمركز والوضع والقوة والمدخرات والتعليم ، ولا نظن بذلك أن الاتحاد السوفييتى يخلو من التمييز الطبقى بشكل أو آخر ، ولا بد أن نجد فيه فئات تختلف فى حضارتها وفى طرق حياتها وفى أذواقها وملبسها وعزلتها الاجتماعية وأندوجاميتها وذلك نتيجة طبيعية لما تتميز به من اختلاف فى الدخل والمدخرات والمسكن والأثاث وطرق الاستهلاك . وإذن فلكية أدوات الإنتاج ليست هى السبب الوحيد لوجود الطبقات الاجتماعية ، وإنما يمكن اعتبارها أحد الأسباب التى تؤدى إلى التمييز الطبقى ، إذ لا شك فى أن ملكية الأراضى وملكية وسائل الإنتاج من شأنها أن تخلق طبقة اجتماعية مسيطرة وطبقة أخرى خاضعة ، والطبقتان تختلفان عن بعضهما البعض فى كثير من النواحى ، ولكن مع ذلك فليس فى الإمكان أن نقرر بأن هذه الملكية تحدد الطبقة الاجتماعية بطريقة مطلقة لما لهذه الملكية من صلة وثيقة بحجم رأس المال المستغل وطريقة استغلاله وكفاءة صاحبه وحالة السوق . وقد تكون هذه الملكية وسيلة للتمييز الطبقى ولكنها ليست السبب الوحيد للوضع فى طبقة اجتماعية معينة ، إذ من الملاحظ أن ظاهرة الطبقات

(١) Berge., op. cit., p. 181.

الاجتماعية لا تقوم فقط على الملكية الفردية ، لأن من يملكون هذه الوسائل لا ينتمون جميعاً إلى طبقة واحدة ، وإنما إلى عدد مختلف من الطبقات ، وكذلك الحال فيما يتعلق بملكية الثروة نفسها سواء أكانت ثابتة أم منقولة حيث نجد هذه الملكية لا تحدد بالضرورة الطبقة التي ينتمي إليها الفرد ، وليس أدل على ذلك ممن أطلق عليهم اسم الأغنياء المحدثين Nouveau riche والذين يصعب عليهم برغم غناهم الانتقال إلى الطبقات العليا ، ذلك لأن المجتمع في تقديره لا يعمل حساباً للثروة فحسب ، بل كيفية الحصول عليها أيضاً ، إذ أن هناك من طرق الحصول على الثروات ما لا يعتبرها المجتمع كفيلة برفع صاحبها مهما زاد غناه ، فروتشلد Rothschild مؤسس الأسرة المعروفة بهذا الاسم برغم ما تميز به من ثراء عريض وبرغم تقرب الطبقات العليا إليه بملوكها ونبلائها بقصد إقراضهم بعض ماله ، برغم كل هذا لم يعتبروه واحداً منهم لأنه لم يكن في نظرهم أكثر من مراب يهودي ، جمع ماله عن طريق هذه المهنة التي اعتبروها حقيرة ، أما أحفاده فقد انضموا إلى زمرة الطبقات العليا بعد أن زالت عن ثرواتهم رائحتها الأولى . وهكذا الأمر في حالات كثيرة حين توصد الطبقة أبوابها أمام كثير من الناس برغم غناهم ، ومن هؤلاء الناس على سبيل المثال أصحاب محال التسليف بالرهن وتجار الملابس المستعملة ورؤساء خدم الفنادق ، إذ أن مثل هؤلاء مهما بلغوا من الغنى فإن مصدر ثروتهم لا يسمح لهم بالانتماء إلى الطبقات العليا في المجتمع ، أما أبناؤهم وأحفادهم فيختلف وضعهم عن ذلك لأنهم يكونون قد حصلوا في العادة على درجة معينة من التعليم ، كما يكونون قد بعدوا بالتدريج عن طبقتهم الأصلية وكل ما يتعلق بها من صفات كلهجة الكلام والاصطلاحات اللفظية وطرق التصرف والسلوك ، كما أنهم غالباً ما يكونون علاوة على ذلك قد اتجهوا في حياتهم اتجاهاً اقتصادياً يختلف مع ذلك الذي كان لآبائهم .

وكما يمكن للثروة أن ترتفع بالطبقة الاجتماعية بالتدريج يكون لفقدها أيضاً نفس الأثر بطريقة عكسية ، فإذا فقد أحد أفراد الطبقة العليا ثروته ، كان ذلك بداية لمرحلة نزول من هذه الطبقة ، فإذا لم ينزل الشخص نفسه فلا بد أن يتأثر أبناؤه وأحفاده بذلك فينزلوا تدريجياً إلى طبقات أدنى .

وإذن فمما سبق نرى أن هناك ارتباطاً معيناً بين الثروة وبين الوضع الاجتماعي ،

ونقول مجرد ارتباط ، لأن الثروة فى حد ذاتها لا تعنى طبقة اجتماعية معينة ، وهى بذلك لا تفسر وجود هذه الطبقات كما لا تحدد وضعاً اجتماعياً بالذات .

٣ — الأساس المهنى : قد يمكن اعتبار الوظيفة أو المهنة أساساً لتفسير وجود الطبقات الاجتماعية ، إلا أن هذه الناحية أيضاً مما لا يمكن قبولها أساساً لهذا التفسير وأبسط ما يمكن أن يوجه إليها أن الطبقات العليا فيما مضى على الأقل كان أفرادها يتميزون كقاعدة عامة بعدم انتمائهم لأية وظيفة أو مهنة معينة ولكنهم كانوا ينتسبون مع ذلك إلى فئة النبلاء مثلا ، هذا علاوة على أن القيمة والأهمية التى تصاحب العمل تعتبر ظاهرة اجتماعية حديثة ، كما يمكن أن نمثل لذلك أيضاً بالنظام الطائفى فى الهند ، حيث نميز بطبقتين ممتازتين لم يكن لأى منهما نشاط اقتصادى معين . وإذن فلم يكن للوظيفة أو المهنة ارتباط مباشر بالوضع الاجتماعى ، أما فى الوقت الحاضر فنجد أن معظم المهن أو الحرف تضم أفراداً ينتمون إلى طبقات اجتماعية مختلفة ، كما هو واضح فى مهنة التجارة والمنتجين الصناعيين والزراعيين ، أما أصحاب المهن الحرفية كالأطباء والمهندسين والمحامين والمدرسين ، فنجد أن كل حرفة منها تضم فئات اجتماعية مختلفة فإذا قيل إن شخصاً ما يعمل طبيباً أو محامياً ما أمكن تحديد الفئة التى ينتمى إليها ، لأن هناك من النواحى الأخرى ما يشترك مع المهنة فى هذا التحديد ومن هذه النواحى طبيعة العمل والكفاءة والوضع المالى ، هذا ونجد أن للحرفة دوراً معيناً فى هذا المجال ، وهو تهيئة الفرصة لتغيير الوضع الاجتماعى والذى يكون عن طريق الجهد الذى يبذله الفرد ، والتغيير بهذا يعتمد على العوامل الشخصية التى يمثلها الجهد الشخصى وليس على العامل الموضوعى وهو المهنة .

ومما سبق نرى أن المهنة لا تؤكد للإنسان صعوده إلى طبقة عليا ، وإذا كان هناك من الحرف ما يرتفع بالفرد من الطبقة الدنيا إلى الطبقة الوسطى كالمهن الحرفية الأكاديمية فى مجموعها إلا أنه ليس ضرورياً أن ترتفع بالفرد أكثر من ذلك فهى كما قلنا تهيئ الفرصة فقط للصعود إلى المراكز القيادية ، ولكن ذلك يتوقف على ما يبذله الفرد من جهد ، وفى هذه الحالة فقط يمكن أن نقول بأن المهنة قد ارتفعت بصاحبها إلى الطبقة العليا أو الطبقة الوسطى العليا .

٤ — الأساس السياسى : هل تقوم الطبقات الاجتماعية على أساس سياسى ؟ ربما

يكون الرد بالإيجاب فى المجتمعات التى تسيطر فيها طبقة على أخرى عن طريق القوة أو القانون كما سبق أن أشرنا إلى ذلك ، ولكن الذى يهمنا هنا هو الطبقات الاجتماعية فى المجتمعات التى يتميز المواطنون فيها بالمساواة أمام القانون وفى الحقوق السياسية ، حيث لاتوجد لأية طبقة امتيازات قانونية معينة . بل إن الطبقة الحاكمة نفسها نجدها فى العادة لا تشجع على وجود امتيازات أو فوارق طبقية ، إلا أن هناك من الامتيازات أو الفوارق ما يشجع على وجودها المحكومون أنفسهم ، ففى الهند مثلا وبعد أن نالت استقلالها حاولت الطبقة الحاكمة أن تحد من الفوارق الطبقية الموجودة نتيجة للنظام الطائفى ، فعملت على إزالة التفرقة فى المعاملة وخاصة ما تعلق منها بطبقة المنبوذين Untouchables فأطلقت عليهم اسم أبناء الله Children of God ، كما نص الدستور الهندى على مساواتهم فى المعاملة بالطبقات الأخرى من ناحية تولى الوظائف العليا وحقهم فى الانتخاب ورد اعتبارهم كمواطنين ، إلا أن الشعب الهندى نفسه لا يزال ينظر إليهم ويعاملهم كما كان ينظر إليهم ويعاملهم قبل الاستقلال . والتفرقة فى المعاملة هنا لاتأتى عن طريق الطبقة الحاكمة ولكن عن طريق الطبقة المحكومة .

وإذا كان الوضع فيما مضى كان يسمح بأن تكون الطبقة الحاكمة من ضمن فئات معينة ، فإن السائد فى الوقت الحاضر المساواة فى الحقوق السياسية بما فيها من حرية الترشيح وحرية الانتخاب ، ولما كانت الطبقات الدنيا تفوق من ناحية العدد كل الطبقات الأخرى أصبحت الطبقات الدنيا هى الحاكمة من الناحية النظرية ، ويمكن أن نلمس ذلك فى بعض البلاد حين نجد أن الأحزاب العمالية هى التى تحكم وحدها فى بعض الأحيان أو بالاشتراك مع أحزاب غيرها أحيانا أخرى ، وقد قفز بعض زعماء العمال نتيجة لذلك من الطبقات الدنيا إلى الطبقات الوسطى ، بل إن بعضهم قفز فى بريطانيا إلى زمرة النبلاء وانضم بذلك إلى الطبقات العليا ، أما العمال أنفسهم كمجموعة فقد تحسنت أوضاعهم الاقتصادية ونالوا نصيباً أكبر من التعليم ، كما ارتفع مستوى معيشتهم ولكنهم ظلوا مع ذلك بعيدين عن الصعود فى السلم الطبقى وبقوا فى أسفله . وعلى العكس من المثال السابق نجد فى الوقت الحاضر أنه على الرغم من أن الطبقات العليا لا تحكم إلا أنها ظلت مع ذلك على قمة السلم الطبقى ، ولم تعد هذه الطبقة العليا تتميز بالضرورة أنها طبقة سياسية حاكمة وإذن فالصلة ليست مباشرة بين الطبقة الحاكمة وبين الطبقة الاجتماعية .

وننتهى من كل ما سبق بأن الأسس البيولوجية والاقتصادية والمهنية والسياسية ليست أسساً ضرورية لقيام الطبقات الاجتماعية فى المجتمعات المفتوحة التى تسود فيها المساواة أمام القانون والمساواة القانونية أمام الفرص والتى تسمح بحرية العمل والحرية السياسية والحرية الاقتصادية والحرية فى التعليم وإلى آخر ذلك من أشكال الحريات المختلفة، ولكن مع ذلك فإن هذه المجتمعات نجدها تتميز بتدرج طبقى واضح ، كما يتميز أفراد هذه الطبقات باختلافهم فى الاستعداد والموهبة والنشاط والملكية والأدوار السياسية التى يؤدونها ، كما نجد هناك اتجاهاً نحو التركيز فى الثروة والقوة والنفوذ ، إلا أن هذا الاتجاه لا نجده مقصوراً على طبقة معينة . وهذا يجعلنا نستبعد تفسير الطبقات الاجتماعية على أساس معين واحد ، وإنما نرجح أن هذا التفسير يقوم على كثير من العوامل التى تختلف فى قوتها وأهميتها كما تختلف فى الزمان والمكان ، تلك العوامل التى تعمل على وجود نظام طبقى فى المجتمع والابتعاد به عن أن يصبح مجتمعاً بلا طبقات ، وقد لا يتأثر أى تنظيم طبقى بالعوامل البيولوجية أو بالعوامل الاقتصادية أو السياسية ، ولكن مع ذلك فليس فى الاستطاعة أن يعزى قيام الطبقات الاجتماعية إلى هذه العوامل وحدها ، وإنما لا بد أن يكون هناك ما يمكن إضافته إلى هذه العوامل الثلاثة .

وإذن فالطبقات الاجتماعية العرفية حقيقة نراها ونشعر بها وهى تعمل على انقسام المجتمعات ، إلا أن هذا الانقسام لا يقتصر على الطبقات بعضها وبعض بل كثيراً ما نجده فى داخل الطبقة الواحدة ، حيث نجد أن الصراع الداخلى من أوضح ما يميز الطبقة الاجتماعية الواحدة والذى يقوم فيها برغم ما يشعر به المتصارعون من انتمائهم إلى طبقة واحدة . ولا بد أن تكون هناك أسس موضوعية تعمل على هذا التمييز الطبقى ويرجح أن هذه الأسس ذات طبيعة حضارية على أساس أن الطبقات الاجتماعية لا تخرج عن كونها حقائق تمثل عدداً من الحضارات الفرعية تقوم فى داخل الوحدة الحضارية العامة للمجتمع ككل ، ويمكن أن يكون هذا الفرض أساساً لدراسة أخرى تقوم على اعتبار الاختلافات الطبقية نتيجة للاختلاف فى طرق التفكير والتصرف.

وعلى أساس الفرض السابق يمكن اعتبار الطبقات الاجتماعية ممثلة لعدد من الحضارات الفرعية ، تقوم فى داخل النطاق الحضارى ككل . وعلى الرغم من انتساب هذه الحضارات الفرعية إلى أصل واحد وانبثاقها عن مصدر واحد إلا أنها تختلف عن بعضها إلى الحد

الذى يميز بين طبقة وأخرى . وتتكون هذه الحضارات الفرعية على أساس أن كل فرد يتقبل القيم التى تسود فى طبقته ويتصرف بحسبها حتى ليبدو السلوك الطبقى واضحاً فى كل نواحى الحياة ، فلكل فئة من الناس قيمها وأهدافها وعاداتها وأنماط سلوكها وعقليتها التى تفكر بها ونظرتها إلى الحياة وفلسفتها عنها . وتعيش هذه الفئات عادة فى عزلة اجتماعية ، كما أنها تربى أطفالها منذ طفولتهم فى جو خاص بها وتشكلهم بحسب قيم معينة حتى ينتهى بهم الأمر أخيراً إلى صفات جماعية معينة تميزهم عن أفراد آخرين فى طبقات أخرى . وتعتبر هذه الصفات العامل الأول الذى يوحد بين أشخاص بعينهم فى جماعة هى ما يطلق عليها اصطلاح طبقة ، وربما كان على أساس هذه الصفات ما يوصف به نفر من الناس بأنه « أرستقراطى أصيل» أو « فلاح أصيل » وعلى أساس هذه الصفات وما يصحبها من أنماط السلوك والتصرف أصبح فى الإمكان التمييز بين الأفراد على أساس انتمائهم إلى فئة معينة من الناس حتى ولو كانوا يعملون أو يعيشون فى مكان واحد حيث يختلفون فى تصرفاتهم كما لو كانوا ينتمون إلى أنواع إنسانية مختلفة .

وعلى الأساس الحضارى السابق يمكن أن نلمس فروقاً واضحة فى كثير من نواحى الحياة بين الطبقات الاجتماعية المختلفة ، وذلك بحسب النواحى التالية التى اخترناها لهذا الغرض .

١ — السلوك : على الرغم من اختلاف نماذج السلوك داخل الطبقة الواحدة من فرد لآخر إلا أنه مع ذلك يمكننا أن ننتظر من الفرد تصرفاً بالذات يتفق والقيم السائدة لطبقته ، وما نتوقعه فى هذه الحالة لا يعتبر ضرورة ولكنه مجرد توقع لأن التصرف الفعلى قد يختلف كما قلنا من فرد لآخر . ويمكن أن نسأل أنفسنا هل يختلف تصرف الفرد من طبقة إلى أخرى إذا ضربه أحد على وجهه ؟ هل يرد الضربة أم يجرى خائفاً أم يشكو إلى الشرطة أم يدير خده الآخر ؟ الواقع أن أى تصرف من هذه قد لا يقتصر على أية طبقة معينة ، ولكن مع ذلك فلكل طبقة التصرف الذى يتفق وقيمها وأنماط سلوكها . هذا ولكل طبقة نماذج سلوكها التى تتعلق بالمأكل والملبس والترفيه ومعاملة الناس وسلوكها فى المناسبات المختلفة كالأفراح والأعياد .

٢ – اللغة : تتميز كل طبقة اجتماعية بأسلوبها فى الكلام وفى لهجتها وألفاظها وأمثلتها التى تستخدمها .

٣ – تربية الأطفال : لكل طبقة طريقتها وفلسفتها الخاصة فى تربية أطفالها، فمن الطبقات من تقسو فى معاملة أطفالها ومنها من تكون أكثر تسامحاً ، ومن الطبقات من تكون رقابتها على الأطفال مطلقة ومنها من لاتهتم بهذه الرقابة . ومنها من تهتم اهتماماً بالغاً بمن يختاره أبناؤها من أصدقاء. ومنها من لا يعرف شيئاً إطلاقاً عن هؤلاء الأصدقاء .

٤ – درجة التعليم ونوعه والثقافة عامة : ويختلف الاتجاه نحو التعليم ونوعه من طبقة لأخرى فللأغنياء فلسفتهم وللفقراء فلسفتهم ولأصحاب المهن الحرفية فلسفتهم أيضاً فيما يتعلق بنوع التعليم الذى يختارونه لأولادهم وفيما يتعلق بطول المرحلة التى يقضيها هؤلاء الأولاد فى تعليمهم . (تعليم حر – نظرى – عملى – متوسط – عال – فنى .... إلخ).

٥ – التعلق بنواحى الفنون والآداب المختلفة : فلكل طبقة ما تهواه من ألوان الموسيقى والرقص والغناء والآداب المختلفة من قصص وشعر ونثر ، كما نجد لكل طبقة طريقتها فى إعداد بيوتها من هذه الناحية (أدوات الاستماع إلى الموسيقى والغناء، اللوحات الفنية والتحف والمكتبات) .

٦ – الولاء الدينى . وحيث تتميز الفئات المختلفة من ناحية عمق شعورها الدينى ومدى ارتباط الأفراد بالطقوس والشعائر الدينية .

٧ – نسبة المواليد ونسبة الوفيات والصحة عامة ومتوسط العمر : وتختلف كل هذه النواحى من طبقة لأخرى نتيجة لاختلاف السلوك والاتجاه الذى تتميز به كل طبقة عن الأخرى .

وهكذا وعلى هذا الأساس يمكن أن نجد تفسيراً لوجود الطبقات الاجتماعية كحقيقة تتميز بها المجتمعات فى الوقت الحاضر برغم ما يتميز به الأفراد فى هذه المجتمعات من مساواة أمام القانون وتكافؤ الفرص .